المحور الخامس

المواقف الإقليمية الرسمية

١٣ ـ الموقف المصرى من الحرب ..... د. حنان قنديل

١٤ ـ الموقف السعودى من الحرب ..... أ. خليل العنانى

١٥ ـ الموقف السورى من الحرب ..... د. رضوان زيادة

١٦ ـ الموقف الإيرانى من الحرب ..... د. محمد السعيد إدريس

• التعقيب ..... د. محمد صفى الدين خربوش

obeikan.com

obeikan.com

١٣ ـ الموقف المصرى الرسمى من الحرب
(اللبنانية / الإسرائيلية)

د. حنان قنديل(*)

مقدمة

كان الموقف المصرى من أحداث الحرب اللبنانية / الإسرائيلية الأخيرة محل جدل كبير، وموضوعًا لنقاش واسع ومحتدم. وقد انقسمت المواقف إزاء القرارات المصرية الرسمية من الحرب إلى اتجاهين رئيسين: **أما الاتجاه الأول** فأظهر أصحابه استنكارًا شديدًا لما حدث، وذهب هؤلاء إلى أن الحكومة المصرية حين وصفت عمليات حزب الله منذ البداية بالمغامرات غير المحسوبة إنما قد وضعت نفسها فى خندق واحد مع الحلف الأمريكى الإسرائيلى، والذى أسعده دون شك أن تتم مجازره الوحشية بتأييد مصرى غير مباشر. واعتبر أعضاء هذا الفريق أن مصر ـ بوقوفها موقف المتفرج مما حدث واكتفائها بعبارات الإدانة التى لم تؤثر من قريب أو بعيد فى تبديل الأوضاع المتردية ـ قد دقت المسمار الأخير فى نعش دورها كقوة إقليمية مؤثرة.

ثم إن الحكومة المصرية بموقفها السلبى والمتواطئ ضد حزب الله قد غلبت اعتبارات بقائها فى الحكم وحربها ضد جماعات الإسلام السياسى فى الداخل على نصرة الشرف العربى ممثلاً فى المقاومة اللبنانية المجيدة[١].

وأما الفريق الآخر؛ فأكد أنصاره أن الانسياق وراء العواطف والمشاعر المحمومة، والتى كان طبيعيًا أن تنفجر فى النفوس بفعل أحداث الحرب المأساوية وأعمال المقاومة الباسلة.. هذا الانسياق لا يبدو دائمًا أنه الخيار الأمثل عند اتخاذ القرارات. كما أن الدعوات التى

(*) أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

تدافعت هنا وهناك بضرورة اتخاذ خطوات بلغت عند بعض المتحمسين ضرورة المناصرة العسكرية . . هذه الدعوات لا يظهر أنها قد تعلمت شيئًا من تجارب الماضى ؛ ففى عام ١٩٦٧ استدرجت مصر الثورة إلى فخ مماثل خرجت منه مثخنة بالجراح ، وظلت تعانى من آثار تلك الجراح أمدًا طويلاً ، هذا فضلاً عن انزلاقات مماثلة وقع فيها قادة عرب آخرون ، ولم تجرَّ على بلدانهم سوى الويلات والخراب . ثم إن العبرة فى النهاية ـ من وجهة نظر هذا الفريق ـ تكون بالمحافظة على المصالح القومية لكل دولة ، وحتى لو تعارضت هذه المصالح أحيانًا مع ما ترتئيه أطراف أخرى . وإذا كانت القيادة المصرية قد اتخذت قرارها بعدم تعريض أراضيها لمخاطر التحرش أو الهجوم الإسرائيليين ؛ فهذا الهدف لا شك ينطوى على منطق واضح ، وخاصة فى ظل مشاهد التدمير الشامل التى اجتاحت الأراضى اللبنانية ، وفى إطار هجوم لم يكن أحد ليتصور أن يكون بهذه القسوة والاتساع[٢] .

وبين كلا الموقفين كان لا بد أن تثور بعض الأسئلة حتى يمكن على الأقل تقويم هذه الرؤى وتفسيرها ما أمكن ذلك فى إطارها الموضوعى . ومن هذه الأسئلة التى يطرحها البحث :

ما هى الظروف التى يمكن أن تكون قد دفعت القيادة المصرية إلى اتخاذ موقفها من الحرب اللبنانية / الإسرائيلية على هذا النحو؟ ولماذا اختارت هذا القرار دون غيره؟ وهل جاءت النتائج المترتبة على القرار المصرى بما يخدم الأهداف من وراء اتخاذه؟ ثم ما هى طبيعة التحديات التى فرضتها وتفرضها الحرب الإسرائيلية / اللبنانية على صانع القرار فى مصر؟

وتتصور الباحثة أن الإجابة على هذه الأسئلة ستتطلب تقسيم الدراسة إلى جزأين : أما الجزء الأول فيتناول توضيحًا للظروف الموضوعية التى اتخذ الموقف المصرى من الحرب فى ظلها . وأما الجزء الثانى فيعرض لأبعاد هذا الموقف ونتائجه بالنسبة لصانع القرار فى مصر ، كما يهتم بتبيان التحديات التى فرضتها الحرب على القيادة المصرية .

أولاً : الظروف البنائية المحيطة بالموقف المصرى

لعل من البديهى عند تقويم أى قرار سياسى أن نستحضر الظروف التى قد تكون ساعدت على صدوره بالشكل الذى خرج عليه . وهذا الاستحضار ضرورى حتى لا تطلق الأحكام المفرطة فى إلقاء التهم أو المُبالغة فى نفيها على حد سواء .

وهنا ترى الباحثة أنه لا يمكن دراسة القرار المصرى وموقف القيادة السياسية من الحرب بعيداً عن أربعة عوامل هيكلية. وأما هذه العوامل فهى على الترتيب: بنية النظام الدولى، طبيعة التفاعلات المعتملة فى النظام الإقليمى العربى، توجهات السياسة الخارجية المصرية ومبادئها وأدواتها، وأخيراً طبيعة صنع القرار المصرى.

١ ـ بنية النظام الدولى

يعرف الدارسون فى حقل العلاقات الدولية أن بنية النظام الدولى تمثل عاملاً أساسيًا فى تحديد السلوك الخارجى للوحدات الدولية العاملة فى إطاره؛ فنظام دولى يتعدد فيه الأقطاب «المختلفون والمتناقضون» فيما بينهم لا شك يمثل أفضل البيئات الدولية لحرية الحركة والمناورة من قبل الوحدات الدولية، وكذا الأمر بالنسبة للنظام الدولى ذى القطبين المتصارعين (وإن كانت البدائل أقل فى هذه الحالة). أما فى نظام ينهض على تعدد الأقطاب «المتجانسين»، أو على وجود قطبين بينهما تجانس وتوافق، أو على انفراد قطب واحد بالهيمنة الدولية؛ فإن الأمر سيكون مختلفًا بالتأكيد. ففى هذه الحالات الأخيرة تتراوح البدائل المتاحة أمام الوحدات الدولية بين اقتناص لحظات الضعف النسبى التى قد تطرأ على أقطاب النظام أو قطبيه أو قطبه، أو انتظار حدوث تناقض بين أقطاب النظام، أو ظهور تحالف «موضوعى» بين القوى المهيمنة فى النظام والدول الأعضاء فيه.

أما لحظات «التوهج» فى حياة أى من الأنظمة الدولية فلعلها تكون الأوقات الأسوأ بالنسبة للفاعلين الدوليين (وعلى رأسهم الدول بالطبع). ففى هذه اللحظات لا يكون هناك مناص من الانصياع لقوانين الهيمنة الدولية (أيًا كان عدد الأقطاب الممارسين لها)، ولا يصبح للقدرات المختلفة للدول أثر كبير فى مقاومة ما تفرضه هذه القوانين[٣].

وقد بدأ النظام الدولى ـ مع أحداث حرب الخليج الأولى ـ يشهد اشتعال أول جذوة لتألق وهج القطب الأمريكى الأوحد. ثم توالت الأحداث لتثبت أن القوة الأمريكية باتت تقود العمليات الأساسية فى النظام، حتى مع وجود أعضاء أوروبيين وآسيويين توقع لهم المحللون أن يشاركوا الولايات المتحدة هيمنتها على النظام. ولكن خابت الظنون عندما عجز عدد من هؤلاء الأعضاء عن حل مشكلاتهم الإقليمية[٤]، فكان لجوؤهم إلى الحليف الأمريكى جذوة أخرى تضاف لإذكاء وهج الهيمنة العالمية، وبحيث خرجت الولايات المتحدة من القرن العشرين وهى على أقوى ما يكون اقتصاديًا وعسكريًا وثقافيًا.

وكانت أحداث سبتمبر عام ٢٠٠١ هى التى أطلقت عنان القطب الأوحد للرد على الضربة التى استفزته أقصى استفزاز منذ حادث بيرل هاربر عام ١٩٤٢ . وجاء رد الفعل فى صورة حرب شاملة على الإرهاب أولاً، ثم على العالمين الإسلامى والعربى ثانيًا، باعتبارهما مصدر الهجوم على الأمريكيين فى عقر دارهم. وقد تابعت دول العالم انطلاق المارد الأمريكى إلى حربه الكونية بقلق وترقب بالغين، ولكن المسألة من وجهة نظر الولايات المتحدة كانت بسيطة وبديهية: فإما مساندة حربها ضد الإرهاب (لا سيما فى شكليه الإسلامى والعربى)، وإما الوقوف فى المعسكر المضاد لها بما يحمله ذلك من مخاطر التعرض للأعمال العسكرية المباشرة، أو الحصار الاقتصادى والسياسى[٥]. وحتى الأوروبيين ـ حلفاء الولايات المتحدة ـ لم يسلموا من هذا التصنيف الصارم الذى اعتمدته الإدارة الأمريكية الجديدة؛ فعندما أظهروا التوجس والقلق تجاه اندفاع الأمريكيين المحموم نحو غزو العراق بعد اجتياح أفغانستان طفق وزير الدفاع الأمريكى يكيل الاتهامات لأوروبا «القديمة» التى لم تعد ترقى فى مواقفها إلى مستوى القدرة على مواجهة التحديات الجديدة التى تفرضها ظاهرة الإرهاب[٦]. وعندما نزلت القوات الأمريكية أرض العراق ونجحت فى الإطاحة بصدام حسين؛ وجد العالم نفسه أمام واقع لا بد أن يتعامل مع نتائجه. أما هذا العالم فكان يضم الحلفاء والأعداء والقوى الصاعدة عالميًا على حد سواء.

وبالنسبة للدول العربية فإن ما جرى على غيرها قد جرى أيضًا عليها. فمن بين هذه الدول كان هناك الأعداء كما كان هناك الحلفاء والأصدقاء. وفى كل الأحوال كانت حرية الحركة فى السلوك الخارجى بالنسبة للطرفين مرهونة بحدوث تحالفات موضوعية بين القطب الأمريكى ودول النظام (وهو الأمر الذى يعنى مزيدًا من الحرية للدول فى الدفاع عن مصالحها ما دامت تتفق مع مصلحة القوة المهيمنة)، أو بأن يواجه هذا القطب أزمات يمكن استغلالها لاقتناص شروط أفضل عند التعامل معه.

وبداية لم تقف الدول العربية عمومًا ضد الولايات المتحدة فى حربها ضد الإرهاب، خشية مواجهة الاتهامات الأمريكية بتصدير الإرهاب أو مساعدته أو عرقلة جهود محاربته. غير أنه مما لا شك فيه أن دولاً عربية قد أفادت موضوعيًا من هذه الحرب عندما اتفق حدوثها مع رغبة تلك الدول مثلاً فى تحجيم قوى الإسلام السياسى، التى باتت تمثل إزعاجًا لها. كما أفادت هذه الدول أيضًا من الحرب على العراق ـ خاصة فى مراحلها الأولى ـ عندما أدت لإسقاط نظام صدام حسين؛ وهو النظام الذى طالما أثار فزع وخشية كثير من جيرانه العرب.

غير أن اغتنام فرص الاتفاق الموضوعى لم يحل دون ظهور أشكال أخرى من الإفادة مع بداية مواجهة القطب الأمريكى مشكلات وأزمات واكبت استمرار حربه العالمية ضد الإرهاب. فعندما أسفرت المطالبات الأمريكية بضرورة التحول الديموقراطى فى المنطقة العربية لتجفيف منابع الإرهاب؛ عن ظهور نخبتين متشددتين فى كل من العراق والأراضى الفلسطينية؛ سارعت دول عربية صديقة ـ ولكن معارضة للدعوة الديموقراطية الأمريكية ـ إلى استثمار تلك الأزمة لصالحها، وأفلحت فى التخفف من إلحاح الإدارة الأمريكية التى مالت منذ تلك اللحظة إلى مسايرة النخب العربية القائمة ومهادنتها إلى حين.

والواقع أن السلوك السابق والذى قام به أصدقاء أو حلفاء للولايات المتحدة لم يكن ليختلف عن سلوك الأعداء؛ فالنظام السورى الذى اعترض مثلاً على احتلال القوات الأمريكية للعراق؛ لم يلبث أن وجد نفسه مضطرًا لإنهاء وجوده العسكرى فى لبنان، وفى ظروف مهينة، عندما اتهمته الولايات المتحدة بمساندة الإرهاب، ولوحت فى وجهه بالعقوبات العسكرية والاقتصادية. ومع ذلك فإن المشكلات التى واجهت الأمريكيين فى العراق، إضافة إلى بروز دور إيران (حليفة سوريا) فى أعقاب إعلانها النجاح فى عمليات تخصيب اليورانيوم؛ كل هذا كان يمثل لحظات ضعف للقطب الأوحد، بذل السوريون ـ ولا يزالون ـ جهودًا لاستغلالها من أجل الحصول على شروط تفاوضية أفضل مع القوة الأمريكية العظمى.

غير أنه لا بد من الإشارة هنا إلى نقطة هامة؛ وهى أن استثمار الدول عمومًا للتحالفات الموضوعية أو لأزمات القطب الأوحد (سواء فى الخارج أو حتى فى داخل مجتمعه)؛ هو أمر يقف فى النهاية عند سقف الأهداف الكبرى لهذا القطب. وإذا كانت الحرب على الإرهاب لا تزال على رأس أولويات النخبة المحافظة الحالية (بل لعلها ستظل كذلك بالنسبة لنخبة أمريكية ديموقراطية أيضًا)[٧]؛ فإن هذا لا بد وأن يضع حدودًا على سلوك الدول الصديقة أو العدوة معًا عند تعاملها مع القوة الأمريكية المهيمنة؛ فالأصدقاء ـ ومن وجهة نظر تلك القوة ـ مطالبون عمومًا بالتأييد، وإذا حدث الخلاف فيجب ألا يمتد إلى ما يهدد تنفيذ أهداف القطب الأوحد. وأما الأعداء فهم مدعوون على أقل تقدير إلى قراءة خارطة التوازنات الدولية بصورة أدق من غيرهم، وحتى لا يتحول استغلالهم أزمات القطب المهيمن إلى شطط يبلغ حد الصدام معه؛ ففى هذه الحالة، وتمشيًا مع قوانين عمل النظام أحادى القطب؛ تظل احتمالات الخسارة أكبر من احتمالات الفوز.

٢ ـ تفاعلات النظام الاقليمى العربى

وما من شك أيضًا فى أن النظام الإقليمى العربى قد وضع بدوره حدودًا على الموقف المصرى من الحرب اللبنانية الإسرائيلية. وأهم هذه الحدود على الإطلاق هو أن طبيعة تفاعلاته ـ ومنذ وقت بعيد ـ قد استقرت على وضع معين ألا وهو تعدد مراكز القيادة فيه، مع محاربة أى محاولة لانفراد إحدى وحداته بمركز القيادة أو الصدارة (على غرار ما كان قائمًا مثلاً بالنسبة لمصر فى عهد عبد الناصر).

وتعود جذور هذا الموقف فى النظام الإقليمى العربى إلى الخمسينيات من القرن الماضى، وذلك حين أظهرت بعض النظم العربية (لا سيما الملكيات منها) رفضها وعدم رضائها عن التوجهات العربية الثورية لجمال عبد الناصر. وعندما تلقت هذه التوجهات ضربة قاصمة فى عام ١٩٦٧؛ كانت هذه هى المناسبة التى آذنت ببدء عملية انتشار مراكز القيادة فى النظام الإقليمى العربى؛ فالقائد المهزوم الذى قبل فى قمة الخرطوم ـ ولأول مرة فى تاريخ مصر المعاصرة ـ مساعدات مالية عربية لإعادة بناء الجيش المصرى؛ كان يدشن فى ذات الوقت مرحلة تغيرت فيها موازين القوى، وبحيث لم تعد ـ كما كانت من قبل ـ من نصيب دولة مركزية فى النظام. ولم يتغير الوضع كثيرًا حتى بعد نصر أكتوبر عام ١٩٧٣، بل لعل تلك الموازين قد نحت نحو مزيد من الاختلال بسبب الارتفاع الضخم فى أسعار النفط، بينما رحى الحرب دائرة. وازدادت الأمور تعقدًا عندما زار السادات القدس؛ فكانت النتيجة أن استبعدت مصر ـ وبصورة رسمية ـ من المشهد العربى عندما علقت عضويتها فى جامعة الدول العربية[٨]. ومنذ ذلك الحين بدأ الحديث عن دول عربية أخرى تجاهد لأن تحل محل الجواد الذى كبا (كالعراق مثلاً، والذى قاد حملة مقاطعة النظام المصرى فى أعقاب مبادرة السادات، أو سوريا التى كانت عضوًا رئيسيًا فى جبهة الصمود والتصدى). ولكن هذه المحاولات كلها باءت بالفشل، وأسهمت الدول العربية بشكل أو آخر فى إجهاضها. فسوريا التى وقفت ضد العراق طيلة حربها مع إيران، ودول الخليج التى ماطلت فى إمداد العراق بالأموال اللازمة ليسترد عافيته بعد الحرب مع إيران، ثم إجهاض تلك الدول بإعلان دمشق فى أعقاب حرب الخليج الأولى بعد أن انطوى على قيادة مصرية/ سورية لترتيبات أمن الخليج. . كل هذه كانت مواقف تشير إلى اتجاه القوى فى النظام الإقليمى العربى نحو رفض الدور القيادى لدولة من الدول، وإلى اعتماد أسلوب «التنسيق على أساس المصالح» طريقًا وحيدًا للعمل العربى. وهذا الأسلوب

الأخير لا يعطى ضمنًا لأى دولة عربية أفضلية على غيرها، كما لا يستسيغ أن تتحدث دولة باسم دول أخرى إلا بعد المشاورات المتبادلة. وقد مثل هذا الاتجاه قيدًا على الدول العاملة فى إطاره؛ لأن عدم الالتزام به كان معناه أن تحرم الدولة «المارقة» من الميزات التى غالبا ما تكون اقتصادية، بالإضافة إلى ما قد يمارس عليها من ضغوط سياسية، سواء من وحدات النظام نفسها أو من أطراف خارجية بالتحالف مع تلك الوحدات. ولا يتعارض مع هذا الاتجاه البنيوى فى داخل النظام الإقليمى العربى أن تحظى دولة من الدول بموقع أكثر تميزاً عن غيرها إزاء بعض القضايا المرتبطة بمصالحها الإقليمية المباشرة (مصر بالنسبة للقضية الفلسطينية مثلا، وسوريا فى لبنان، والدول الخليجية بالنسبة لمنطقة الخليج . . وهكذا).

ولعل أهم النتائج المترتبة على وجود هذا النمط من التفاعلات فى داخل النظام الإقليمى العربى؛ هى أن مظاهر القوة التى قد تتوفر لدولة من دوله لا ينظر إليها بصفة عامة على أنها رصيد إستراتيجى للنظام ككل، وبما يضيف إلى إمكانياته الكلية؛ وإنما أصبح الاتجاه العام هو التوجس من تلك المظاهر باعتبارها دلائل «استقواء» محتمل إزاء الأعضاء الآخرين. وربما كان فى خبرات النظام ما يؤكد تلك الهواجس لدى وحداته، وهنا يذهب د. أحمد يوسف أحمد إلى إبراز قانون شبه عام يحكم العلاقات العربية؛ ألا وهو أن انتصارات العرب كانت غالبًا ما تؤدى إلى الخلاف بينهم، وليس إلى تضامنهم وتماسكهم[٩]. وأغلب الظن أن فعل الاستقواء الذى مارسه المنتصرون قد وقف بشكل أو بآخر من وراء هذه الخلافات.

٣ـ توجهات السياسة الخارجية المصرية. . مبادئها. . وأدواتها

تولى حسنى مبارك السلطة فى مصر مع بداية الثمانينيات فى ظل ظروف تدعو للقلق على المستويين العالمى والإقليمى. فعلى الصعيد العالمى صعدت قيادة أمريكية جديدة كان شغلها الشاغل هو شن حرب شعواء ضد الاتحاد السوفيتى السابق وتصنيف دول العالم وفقًا لمدى مساندتها لهذا الهدف. وبالنسبة لمصر لم يكن هذا بالأمر المطمئن، خاصة وأن عملية السلام كانت لا تزال فى بداياتها، وكان من الممكن ألا تتحمس قيادة ريجان لمساندتها فى ظل انحياز أمريكى للطرف الإسرائيلى. أما على مستوى العلاقات الإقليمية؛ فكانت مصر لا تزال تعانى العزلة عن جيرانها العرب، فضلاً عن أجواء شديدة التوتر فى العلاقة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتى كانت لا تزال تكافح من أجل أن يتم الاعتراف بها ممثلاً شرعيًا للفلسطينيين.

ومنذ البداية ظهر أن مبارك قد اتخذ قراراته فيما يتعلق بالتعامل مع هذه الأوضاع، ولتمثل هذه القرارات التوجهات الرئيسة لسياسة مصر الخارجية طيلة فترة رئاسته وحتى اليوم.

أما أول هذه القرارات فكان يتمثل فى ضرورة إعادة التوازن لعلاقات مصر الدولية، وخاصة إزاء قطبى النظام الدولى فى ذلك الوقت.

وكان واضحًا لدى القيادة المصرية أن هذا التوازن لا ينبغى أن يحول دون تطوير ما حدث من تراكم إيجابى فى الصلات المصرية الأمريكية. بل لعل هذا التطوير قد مثل ضرورة هامة لضمان تنفيذ بنود كامب ديفيد واستعادة الأراضى المصرية. والواقع أن العلاقات بين النظامين الجديدين فى كل من مصر والولايات المتحدة قد تعرضت لشد وجذب كثيرين بسبب التوجه المصرى المتوازن إزاء النظام الدولى والذى لم يكن مرضيًا تمامًا بالنسبة للقيادة الأمريكية. وقد تعددت مناسبات التوتر فى العلاقات طيلة عقد الثمانينيات[١٠]، ولم يقدر للأمور أن تستقر نسبيًا وفى اتجاه التعاون بين البلدين من جديد إلا فى أوائل التسعينيات. ففى ذلك الوقت شاركت مصر مع الولايات المتحدة فى التحالف الدولى لإخراج القوات العراقية من الكويت، ثم تلا ذلك تعاون مصرى فعال فى التحضير لأعمال مؤتمر مدريد والذى ساندته الولايات المتحدة وبرزت فيه مصر شريكًا أساسيًا فى عملية السلام فى الشرق الأوسط.

وهكذا بدأ عقد التسعينيات وكلتا الدولتين تملكان قاعدة مناسبة لمزيد من التطوير فى علاقاتهما، ومع ذلك فإن هذه العلاقات لم تخل من ظهور الخلافات من حين لآخر حول بعض القضايا المهمة للطرفين. كانت مصر على سبيل المثال تعارض دومًا التسامح الأمريكى مع السلوك الإسرائيلى المنافى لعملية السلام، كما اختلفت مع الولايات المتحدة عندما أصرت على ضرورة التعاون الاقتصادى الإقليمى مع إسرائيل قبل تحقيق تقدم ملموس فى العملية السلمية. وعارضت مصر الحصار الأمريكى لكل من العراق وليبيا، وأكدت أنه لا يسبب سوى الآلام للمواطنين دون أن يغير من الأوضاع شيئًا. وعندما هبت عاصفة سبتمبر عام ٢٠٠١ لتقتلع كل ما فى طريقها أعلنت الحكومة المصرية أن الاحتلال الأمريكى لن يحل مشكلات العراق بل سيزيدها تفاقمًا، فضلاً عن كونه اعتداء على سيادة دولة عربية شقيقة.

وفى المقابل كانت الولايات المتحدة ومنذ توجت قطبًا أوحد فى أوائل التسعينيات؛ تضغط فى اتجاه أن تلعب مصر دورًا أكثر تواؤما مع الرؤية الأمريكية تجاه قضايا الشرق الأوسط. وعندما تلقى الأمريكيون ضربة سبتمبر بدوا وكأنهم عازمون على أن تبلغ العلاقات مع العرب عمومًا حد الصدام. فكانت الضغوط الكبيرة من أجل أن تتحول النظم العربية - بما فيها مصر - إلى نظم ديموقراطية لتجفيف المنابع السياسية للإرهاب. وقد بلغت هذه الضغوط من الشدة حدًا أدركته قوى المعارضة نفسها واستخدمته فى حربها ضد النظام السياسى المصرى. وقد قاومت القيادة المصرية ضغوط الأمريكيين واعتبرت سلوكهم تدخلاً فى الشئون الداخلية المصرية. وبالطبع فإن وصول حكومتين متشددتين فى العراق وفلسطين قد ساعد على تبديل الموقف الأمريكى الذى مال فى النهاية ومن الناحية الموضوعية لصالح الرؤية المصرية.

وفى كل الأحوال كانت هناك قناعة رئيسة لدى صانع القرار المصرى؛ وهى أن الخلافات مع الولايات المتحدة لا ينبغى أن تصل إلى حد القطيعة معها. فهى من ناحية طرف لا شك فى أهميته بالنسبة لعملية التسوية السلمية للصراع الإسرائيلى الفلسطينى، وهو صراع له آثاره الهامة بالنسبة للأمن القومى المصرى. وقد كان الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الولايات المتحدة ضروريًا ليكون للصوت المصرى وجوده وتأثيره فيما يخص هذا الصراع. ومن ناحية أخرى فقد أصبح للعلاقات مع الجانب الأمريكى اقتصادها السياسى والذى يتمثل فى صورة مساعدات واستثمارات وحركة تجارية، إضافة إلى أطر مؤسسية تجمع بين البلدين لتطوير تلك الصور من التعاون[١١]. غير أنه وعلى صعيد آخر رأت القيادة المصرية أن وجود هذا التعاون لا يجب أن يحول دون أن تتحرى مصر مختلف السبل لتحقيق ما تراه فى صالحها وفى خدمة أهدافها.

ولعل هذا الصالح وذلك الخير ما كانا ليتحققا ومصر معزولة وبعيدة عن محيطها العربى، وهكذا كان القرار الثانى الذى اتخذه حسنى مبارك بإنعاش العلاقات المصرية العربية لتعود إلى ما كانت عليه قبل قطيعة كامب ديفيد. غير أن القيادة المصرية حرصت على أن تتم هذه العودة دون أن تؤدى إلى إخلال مصر بالتزاماتها القانونية الدولية، لا سيما إزاء معاهدة السلام مع إسرائيل. وقد نجحت مصر فى الاستفادة من عدد من الظروف التى مكنتها من تحقيق كلا الأمرين معًا؛ فقد استغلت مصر التحالف الأمريكى/ الإسرائيلى لغزو لبنان فى عام ١٩٨٢ لتؤكد للعرب - وعبر استدعاء سفيرها فى تل أبيب - أن علاقاتها

مع إسرائيل يمكن أن تكون ورقة ضغط، وليست فقط اتفاقًا ملزمًا. وعندما قامت مصر بتوفير الحماية السياسية والعسكرية لعرفات ومقاتليه عند انسحابهم من لبنان؛ فإنها يسرت عودة الاتصالات الرسمية من جديد مع منظمة التحرير الفلسطينية، وقد تم هذا فى نفس الوقت الذى ظهر فيه عجز جبهة الصمود والتصدى عن أن تقدم حلولاً بديلة للأسلوب المصرى فى إدارة الصراع. ثم كان صدور الحكم الدولى لصالح مصر فى قضية طابا دليلاً آخر قدمته القيادة المصرية لجيرانها العرب على أن المعاهدة المصرية/ الإسرائيلية تحتوى على آليات تكفل استعادة الحقوق كاملة. وقد كان للتحولات الداخلية فى الاتحاد السوفيتى السابق فى عهد جورباتشوف أثرها فى دفع السوريين نحو تخفيف حدة الهجوم على مصر والموافقة على إعادتها إلى جامعة الدول العربية. كما أتاحت الحرب العراقية/ الإيرانية ظروفًا استثمرتها القيادة المصرية لخلق تقارب مع كل من العراق ودول الخليج. وعندما حدث الغزو العراقى للكويت كانت المشاركة المصرية فى عملية تحرير البلد المحتل فرصة لتتخذ العلاقات المصرية العربية (لا سيما مع دول الخليج) بعدًا اقتصاديًا شديد الأهمية.

أما بعد الحرب؛ فقد كان لمصر دور بالغ التأثير فى فتح ما تغلق من أبواب الرياض ودمشق فى وجه منظمة التحرير الفلسطينية، كما ساهمت الحكومة المصرية بعد ذلك فى أعمال مؤتمر مدريد، والذى قبل فيه العرب التفاوض وفق صيغة لا تختلف كثيرًا عما أرسته اتفاقية كامب ديفيد(١٢).

وقد كانت التسوية السياسية للقضية الفلسطينية بمثابة إستراتيجية ثابتة للقيادة المصرية؛ فالعلاقة قوية بين السلام من ناحية والاستقرار السياسى والتنمية من ناحية أخرى، وينطبق هذا الحديث على مصر وعلى كافة الدول العربية أيضًا. وقد تجسدت هذه الإستراتيجية فى معظم أنشطة الدبلوماسية المصرية، كما تبلورت فى شكل تأييد أى خطوات عربية يمكن أن تصب فى اتجاه دفع عملية التسوية(١٣). وفى كل الأوضاع استندت القيادة المصرية إلى عدد من المبادئ التى وجهت ولا تزال سياستها الخارجية إزاء العالم وتجاه محيطها الإقليمى: أما **أهم هذه المبادئ** فهى أن تقوم كل علاقات مصر الدولية والإقليمية على أساس الاحترام المتبادل واحترام سيادة الدول. ويستتبع هذا أن تكون المحافظة على سلامة الأراضى المصرية ودرء العدوان عنها هدفًا لا يجوز التهاون فى تحقيقه. وقد أرادت مصر ـ عبر تمسكها بهذا المبدأ ـ أن تؤكد للعالم التزامها بمبادئ القانون الدولى والشرعية الدولية، كما أرادت أيضًا أن يعرف الجيران العرب أن مصر لا تنوى فرض زعامتها على الآخرين،

ولا فرض تصوراتها عليهم، وأنها لن تؤدى دورها المطلوب فى تجميع الإرادة العربية إلا فى إطار التشاور المتبادل والحوار المتوازن. ومن ناحية أخرى كان التزام مصر بهذا المبدأ يعنى مطالبة الآخرين بأن تكون المعاملة بالمثل، فلا يحق لدولة عربية كانت أو غير عربية أن تتدخل فى شئون مصر، ولا أن تفرض على قيادتها أو شعبها أمرًا غير مقبول.

وأما المبدأ الثانى؛ فهو اعتماد التفاوض والحلول السلمية أساسًا للعلاقات بين مصر ومختلف دول العالم. وتزداد أهمية هذا المبدأ بالنسبة لعملية تسوية الصراع العربى الإسرائيلى، وحيث ينبغى أن يكون الاعتراف المتبادل بين أطراف الصراع أساسًا لا غنى عنه لكى ينتج هذا الحوار أثره(١٤).

٤ ـ طبيعة صنع القرار المصرى الخارجى

يذهب د. محمد السيد سليم فى دراسته عن القرار المصرى بتأميم قناة السويس إلى أن هيكل اتخاذ القرار الخارجى قد يتسم بسيادة نمط «القائد المسيطر» على المجموعة المكلفة بالمشاركة فى القرار، أو قد ينحو إلى قدر أكبر من التكافؤ فى توزيع سلطة اتخاذ القرار بين أفراد المجموعة. أما فى مجال الانتقاء بينّ بدائل القرارات المختلفة؛ فقد فرق د. سليم بين ثلاثة أساليب؛ **الأسلوب الأول** يتم بمقتضاه التحليل الرشيد للبدائل، وذلك عندما يقوم صانع القرار بجمع كل المعلومات المتاحة عن موقف معين، ثم يحصر بدائل القرار ويقومها وفقًا لحسابات المكسب والخسارة. وأما **الأسلوب الثانى** فيقوم فيه صانع القرار بالبحث عن البدائل التى تتفق مع نسقه العقيدى أو تلك التى أثبتت التجارب السابقة جدواها وكفاءتها. بعبارة أخرى تكون قاعدة اتخاذ القرار هى «القياس على عقائد صانعه». ووفقًا **للأسلوب الثالث** تتم عملية الاختيار بين بدائل القرار بشكل روتينى تبعًا لإجراءات العمل المعتادة أو البرامج المحددة سلفًا من قبل أجهزة صنع القرار. ويتوقف اختيار صانع القرار لأحد هذه الأساليب على بعض العوامل: فإذا توافرت المعلومات الكافية عن الموقف وكذلك الوقت اللازم لإجراءات حسابات المنفعة والنفقة، فضلاً عن وجود المؤسسات التى تيسر عمليات التحليل بما يتناسب مع الوقت.. إذا اجتمع هذا كله؛ زادت احتمالات الاعتماد على الأسلوب الرشيد فى اختيار القرار. أما إذا كان صانع القرار متمسكًا بأفكار وعقائد سياسية معينة، أو كان الغموض وعدم الوضوح يحيطان بالموقف المعروض أمامه؛ فالأرجح أن يركن حينئذ إلى الأسلوب المعرفى فى الاختيار بين البدائل. وأخيرًا فإن وجود

برامج محددة للتعامل مع المواقف المختلفة تجعل صانع القرار فى وضع يتجه معه إلى اتباع الأسلوب التنظيمى[١٥].

وبالنسبة لمصر؛ فإن سلطة تحديد وصياغة السياسة الخارجية هى من اختصاص رئيس الدولة وفقًا لنص الدستور. وفى مجال اتخاذ القرارات المتصلة بتلك السياسة يكون للرئيس هيئة استشارية يقف على رأسها وزيرا الخارجية والدفاع، إضافة لرؤساء أجهزة المخابرات الإستراتيجية[١٦]. وليس من المعلوم حتى الآن أن خلافًا قد نشب بين رئيس الدولة ومستشاريه حول تنفيذ قرار خارجى بما يحول دون الرئيس واتخاذه؛ الأمر الذى يؤكد أن هيكل صنع القرار الخارجى فى مصر إنما ينهض على فكرة «القائد المسيطر»، وهو القائد الذى مهما تعدد مستشاروه الموثوق فيهم فإنه يحظى فى النهاية بموافقتهم على سياساته وتأمينهم على اختياراته.

وانطلاقًا من هذا الوضع يكون الأرجح أن يميل صانع القرار المصرى إلى اتخاذ قراراته قياسًا على عقائده وقناعاته السياسية المستقرة؛ وهى العقائد والقناعات التى عكست نفسها عمليًا فى صورة توجهات للسياسة الخارجية المصرية[١٧]. وفضلاً عن هذا وذاك فإنه لم يُعرف عن مبارك «بصفة عامة تأثره بالحماسات العاطفية والانفعالات الجياشة التى قد تنفجر على المستوى الشعبى إزاء حدث أو قضية ما. ولعل فى خبراته العملية ما جعله يعتقد أن الانسياق وراء مشاعر الجماهير قد لا يكون الخيار الأمثل عند اتخاذ القرار؛ فقرار حرب أكتوبر مثلاً لم يتخذ تحت الضغط الجماهيرى؛ وإنما بعد الإعداد له إعدادًا جيدًا، وقرار المشاركة فى تحرير الكويت اتخذ على الرغم من المعارضة الشعبية لانضواء مصر فى حلف دولى يضم الولايات المتحدة، ومع ذلك أتاح القرار مكاسب هامة لمصر... وهكذا.

ثانيًا: الموقف المصرى من الحرب.. النتائج.. والتحديات

فى اليوم الرابع عشر من يوليو عام ٢٠٠٦، وفى أعقاب قيام حزب الله باختطاف جنديين إسرائيليين، وقتل ثمانية آخرين؛ صدر فى القاهرة بيان مشترك بين الرئيس المصرى وملك الأردن لتوضيح موقفيهما مما حدث. وقد طالب البيان «بضرورة التوصل إلى تسوية للموقف الخطير على الجبهتين اللبنانية والفلسطينية، بما يتيح إطلاق الأسرى

كوسيلة لإنهاء الوضع المتدهور، «كما ناشد» جميع الأطراف الإقليمية بعدم القيام بأعمال تصعيدية غير مسئولة تستهدف جر المنطقة إلى أوضاع خطيرة وتورطها فى مواجهات غير محسوبة تتحمل تبعاتها دول المنطقة وشعوبها»[١٨]. والواقع أنه على الرغم من الاتهامات الحادة التى وجهت للبيان المصرى، إلا أنه كان متسقًا إلى حد كبير - إن لم يكن تمامًا - مع المعطيات التى سبق الحديث عنها كمحددات للموقف المصرى من الحرب.

لقد كان واضحًا عشية الحرب اللبنانية الإسرائيلية أن الولايات المتحدة باتت تواجه مشكلات كبيرة على الجبهة العراقية، وكانت كل من إيران وسوريا على مرمى البصر من الأمريكيين لتكونا معًا المتهمتين الرئيستين بإشعال الأعمال الإرهابية على الأراضى العراقية. وقد أضيفت إلى سوريا اتهامات أخرى وهى رفضها المتشدد للتسوية مع إسرائيل، ومساندتها لمن اعتبرتهم الولايات المتحدة جماعات إرهابية (لا سيما حماس وحزب الله). ويؤكد كثير من المراقبين أن الولايات المتحدة كانت تتطلع إلى التضييق على سوريا ومعاقبتها على مواقفها المعرقلة لتنفيذ الأهداف الأمريكية الكبرى، وقد وجد الأمريكيون حليفًا فرنسيًا مستعدًا للتعاون فى الإمساك بخناق السوريين.

وهكذا صدر عن الطرفين القرار ١٥٥٩ والذى طالب سوريا بالانسحاب من لبنان، وتفكيك البنية المسلحة لحزب الله، وإنهاء وجود السلاح الفلسطينى خارج المخيمات، إضافة إلى طرد مكاتب المنظمات الفلسطينية الرافضة عمليًا لمبدأ التسوية.

وفى أعقاب اغتيال رفيق الحريرى لم تتمكن الولايات المتحدة وفرنسا إلا من فرض الانسحاب السورى من لبنان، وقد حدث هذا لأنه كان يتفق بصورة أو بأخرى مع بنود اتفاق الطائف الذى نظم العلاقة بين الحكومتين السورية واللبنانية فى مرحلة ما بعد الحرب الأهلية اللبنانية. أما البنود الأخرى فكان متصورًا أن الولايات المتحدة ستبذل كل ما فى وسعها من أجل وضعها موضع التنفيذ[١٩]. ومن وجهة النظر المصرية فإن مبادأة حزب الله باختطاف الجنديين الإسرائيليين كان معناها بشكل أو بآخر رفع مستوى الاستنفار الدولى - وليس فقط الأمريكى أو الفرنسى - ضد سوريا، وهو أمر لم يكن ليضرها وحدها؛ وإنما كان سيمتد بآثاره ليطال دولاً أخرى فى المنطقة ومن بينها مصر.

فبالنسبة للسوريين كانت الأوضاع تبدو خطيرة فى ظل الهجمة الأمريكية المصرة - وبصرف النظر عن أى شىء - على المضى فى تنفيذ ما اختطته من أهداف. وفى

نفس الوقت كانت مبادرة حزب الله تعنى تعقد الأوضاع بأكثر مما هى عليه فى لبنان، والذى عانى من احتقان سياسى شديد قرب اندلاع الحرب بين المعارضين لسوريا والراغبين فى خضوعها لتحقيق دولى حول اغتيال الحريرى من ناحية، والمدافعين عن نفوذها فى لبنان وعلى رأسهم حزب الله من جهة أخرى. وكانت الأوضاع تستمد خطورتها هناك من احتمال اندلاع أعمال عنف تذكيها الأطراف الدولية إلى جانب الأطراف الإقليمية والداخلية، فتتحول الأحداث إلى حرب أهلية جديدة. وقد اعتبرت القيادة المصرية أن الشئون اللبنانية ينبغى أن تعالج داخليًا ودون تدخل من «أطراف إقليمية» تسعى للضغط على الوطن اللبنانى عبر التلويح بقوة المؤيدين لها فى هذا الوطن. صحيح أن سوريا قد ارتبطت دومًا مع لبنان بروابط خاصة، إلا أن هذه الروابط لا ينبغى أن تكون مدخلاً لفرض شروط الخارج على الداخل اللبنانى، خاصة وأن اتفاق الطائف قد نظم العلاقات السورية اللبنانية بما لا يعطى سوريا الحق فى انتهاك بنوده عبر التدخل المستمر[٢٠]. وقد كان هذا الموقف متوافقًا تمامًا مع المبدأ الذى اختطته السياسة الخارجية المصرية فى عدم جواز التدخل فى الشئون الداخلية للدول، واعتماد التشاور والحوار أسلوبًا أساسيًا لحل المشكلات والأزمات. ولعل هذا المبدأ نفسه هو الذى حال دون أن يؤيد صانع القرار المصرى ـ ولو حتى بالكلمات ـ ما بدأه حزب الله، وظل يواصله على مدى شهر وأكثر؛ فحزب الله وإن كان جزءًا أصيلاً من نسيج الشعب اللبنانى إلا أنه ظهر كمن يقوم بهذا العمل دون مشاورة مع الحكومة اللبنانية. وأيًا كانت التعليقات التى أثيرت حول موضوع الاستشارة هذا[٢١]؛ فإن الأمر كان واضحًا بالنسبة للقيادة المصرية، فلا يمكن لمصر تأييد فصيل اختار التحرك بمفرده ليعطى مسوغًا قانونيًا للعدوان الإسرائيلى على الوطن والدولة اللبنانيين. وحتى حين أعلن رئيس الوزراء اللبنانى فؤاد السنيورة فى اجتماع مجلس جامعة الدول العربية المنعقد فى القاهرة فى ١٥ يوليو تأييده لأعمال حزب الله لإظهار التضامن اللبنانى فى مواجهة العدو الإسرائيلى؛ قامت مصر بإرسال وفد رسمى إلى «الحكومة» اللبنانية لمساندتها فى حربها ضد العدوان الإسرائيلى. بعبارة أخرى اختارت مصر الدولة اللبنانية، ولم تختر حزب الله، وإلا كان معنى اختيارها للأخير إرساء مبدأ جديد يقوم على مشروعية التدخل فى شئون الدول والانحياز فيها لفريق ضد فريق، وهو مبدأ لم يثبت أنه أفاد المنطقة العربية من وجهة نظر القيادة المصرية.

وعلى صعيد آخر فإن ما قام به حزب الله كان يزيد الأمور اشتعالاً على الجبهة الشرقية الأكثر أهمية لمصر، وهى الجبهة الفلسطينية؛ فبعد أن كانت مصر على وشك التوصل إلى

اتفاق لحل مشكلة الجندى الأسير فى غزة، وبعد أن تقدمت الخطوات لإنقاذ الحكومة الفلسطينية من الانهيار عبر المحادثات لتكوين حكومة وحدة وطنية بين كل من حماس وفتح[٢٢]؛ اندلعت أعمال الحرب لتزيد التشدد عمقًا على عمق لدى الطرفين الإسرائيلى والفلسطينى (ممثلاً فى حكومة حماس).

وبالنسبة للجانب الفلسطينى فإن القيادة المصرية رأت أن أعمال حزب الله التى بادر بها الإسرائيليين وأعلن أنه يساند بها «الإخوة فى فلسطين». . هذه الأعمال من شأنها ترسيخ صورة حرص الإسرائيليون ومن ورائهم الأمريكيون على ترويجها عالميًا؛ وهى صورة «الإرهابى المعتدى غير الراغب فى التفاهم». وبالنسبة للإسرائيليين فقد كان تصرف حزب الله يدعم حجتهم التى طالما ارتكنوا إليها للتراجع عن عملية التسوية مع الفلسطينيين؛ وهى أنهم لا يجدون بينهم شريكًا يمكن أن يتفاوض معهم ويستطيع السيطرة على الفصائل المختلفة فى اتجاه هذا التفاوض.

وفى كل الأحوال فإن انهيار الحكومة الفلسطينية وتدهور الأوضاع الإنسانية فى الأراضى الفلسطينية كان يعنى أخطارًا حقيقية بالنسبة للمصالح المصرية: فاحتمالات التدفق البشرى من الأراضى المحتلة، مع ما يشتمل عليه ذلك من إضرار ممكن بالاستقرار على منطقة الحدود بين مصر وإسرائيل. . كل هذا كان يمثل بعض ما تخشاه القيادة المصرية من تدهور الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية بسبب عمليات حزب الله.

وفى كل الأحوال كان الموقف المصرى متفقًا ومتسقًا مع المعطيات الدولية والإقليمية كما أدركها صانع القرار المصرى، كما تلاءم الموقف مع توجهات ومبادئ السياسة الخارجية المصرية التى تطورت فى عهد حسنى مبارك.

ولا يتبقى فى النهاية سوى رصد آثار الحرب ونتائجها والتحديات التى تطرحها على صانع القرار المصرى.

أما بالنسبة للنتائج فإن بعضها قد جاء لصالح الرؤية المصرية كما عبرت عنها القيادة السياسية؛ فالحرب لا شك قد أيدت وجهة النظر المصرية وخاصة إزاء الأمريكيين والإسرائيليين؛ بأن تسوية الصراع العربى/ الإسرائيلى يجب أن تكون عادلة وشاملة لنزع كل أسباب التوتر الإقليمى المرتبطة بهذا الصراع. ومن ناحية أخرى فإن المواجهة بين حزب الله وإسرائيل أثبتت شيئًا آخر لا يقل أهمية؛ وهو أن الحرب المسلحة المباشرة مع إسرائيل

لا يمكن أن تكون الوسيلة «لحسم» الصراع معها، وبمعنى ضمان عدم تكرار هذه الحرب فى المستقبل. وإذا كان اللجوء لأساليب مختلفة فى الضغط هو أمر مشروع فى التعامل مع إسرائيل؛ فإن الأمر الذى لا ينبغى إغفاله فى اعتقاد القيادة المصرية أن هذه الأساليب لا بد وأن توظف لخدمة هدف أساسى؛ وهو الوصول إلى حلول عبر التفاوض والحوار[٢٣].

وبصفة عامة يمكن القول إن صانع القرار المصرى قد نجح فى إبراز نفسه من جديد على رأس قوى الاعتدال فى المنطقة، وهو ما يعنى قدرة أكبر على استثمار الأوضاع لصالح موقف تفاوضى أفضل. وهكذا كانت زيارة كونداليزا رايس إلى القاهرة بعد سكوت مدافع الحرب[٢٤] اعترافًا ضمنيًا من الولايات المتحدة بضرورة استمرار الدور المصرى لإنجاز عمليات التهدئة المطلوبة، لا سيما فيما يتعلق بمشكلة الأسرى، وكذلك للمضى فى خطوات التفاوض مع الحكومة الفلسطينية. وكان معنى هذا كله الإقرار بدور أكبر لمصر فيما يتصل بموضوع حكومة الوحدة الوطنية، والذى تبذل فيه القيادة المصرية جهدًا هامًا لإبعاد مخاطر انهيار السلطة الفلسطينية.

ولا شك أن صانع القرار المصرى قد ارتاح كثيرًا إلى استقرار العلاقات المصرية/ اللبنانية، وهى التى تدعمت بفعل المبادرات المصرية فى تقديم المساعدات الإنسانية إلى الشعب اللبنانى، وكذلك بإعادة إعمار ما تهدم من مرافق البنية التحتية فى لبنان (وخاصة محطات توليد الكهرباء). كما أن حرص النظام السورى على الاعتذار رسميًا للقيادة المصرية وشعبها بعد خطاب الرئيس بشار الأسد (والذى هاجم فيه أنصاف الرجال وأنصاف المواقف).. هذا الاعتذار ـ أكد من وجهة النظر المصرية ـ حاجة السوريين إلى عدم الصدام مع مصر، والتى لا تزال تمثل بالنسبة لهم منفذًا يمكن التفاهم عبره وبشكل غير مباشر مع الطرفين الأمريكى والإسرائيلى.

أما على الصعيد الداخلى؛ فإنه على الرغم مما تردد بقوة عن الحرج الذى وقع فيه النظام المصرى بسبب حملته على حزب الله وعلى عملياته العسكرية، إلا أن صانع القرار المصرى كان لا يزال قادرًا على الادعاء بأن الحرب لم توقعه فى الحرج؛ بل لعلها قد أضافت قوة إلى حججه. إن الأمر الذى لا شك فيه أن السيد حسن نصر الله قد حظى بإعجاب الكثيرين عندما واجه الإسرائيليين بشجاعة، غير أنه بإعلانه فى النهاية أنه ما كان ليقوم بالحرب لو أنه علم بنتائجها المدمرة.. هذا الإعلان كان يؤكد ببساطة صدق الرؤية المصرية التى وصفت الأمر منذ بدايته بأنه مغامرة «غير محسوبة». وهكذا فإن استدراج مصر إلى

مواجهة مماثلة (وخاصة فى إطار الطلب الذى تقدم به مرشد الإخوان فى مصر لتسمح له الحكومة بإرسال مجاهدين للقتال إلى جانب حزب الله)[٢٥] . هذا الاستدراج ما كان ليعنى سوى مأساة مشابهة لتلك التى عاناها اللبنانيون .

غير أنه مع كل هذه النتائج التى صبت فى صالح رؤية القيادة المصرية ؛ فإن هناك تحديات أخرى قد فرضتها الحرب اللبنانية على صانع القرار المصرى . ولعل من أبرز هذه التحديات أن القضية التى خصصت لها مصر جل جهدها على المستوى الإقليمى (وهى القضية الفلسطينية) قد دخلت بالفعل «النفق المظلم» الذى لم تنفتح فيه طاقة ضوء منذ عام «٢٠٠١»[٢٦] . ولا شك أن هذا يضع حدوداً على المكانة والدور المصريين فيما يتعلق بتلك القضية .

وقد يكون سعى مصر لإحياء التوافق الدولى والإقليمى حول موضوع التسوية ، وجهدها فى دعم البنية السياسية الفلسطينية (بصرف النظر عن تقلبات مسيرة التسوية) خطوات ضرورية لتقوية مكانتها ودورها[٢٧] . ومع ذلك فقد أظهرت الحرب أنه ربما يكون على مصر أيضًا التفكير بوسائل أخرى للضغط من أجل تيسير قيامها بمهامها ؛ فقد يصبح ضروريًا مثلاً أن تراجع مصر علاقاتها ببعض الأطراف الإقليميين - وعلى رأسهم إيران - لاستخدام الصلات معهم بما يخدم الأهداف المصرية . وإذا كانت إيران حتى اليوم ترفض التسوية السلمية للصراع العربى/ الإسرائيلى ؛ فإن هذا قد لا يكون ضاراً للمصلحة المصرية إذا أبدت الدولة الإيرانية رغبة فى إعادة الحرارة للعلاقات الإيرانية/ المصرية . ففى هذه الحالة يمكن أن تكون العلاقات مع إيران ورقة ضغط تستخدم لفرض ظروف تفاوضية أفضل ، فى نفس الوقت الذى تستطيع القيادة المصرية أن تزعم فيه أن هذه العلاقات تخدم الاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط ككل . وربما كانت الطريقة التى تصرفت بها إيران إزاء الحرب الإسرائيلية / اللبنانية قد أكدت تغليب القيادة الإيرانية سلوك «الدولة» على سلوك الثورة ، وهو أمر يمثل بداية معقولة للتفاهم مع الطرف الإيرانى[٢٨] .

غير أن التحدى الأهم الذى صاحب الحرب اللبنانية/ الإسرائيلية هو ذلك الشعور بالسخط العام على أداء النظام السياسى المصرى من قبل قطاعات اجتماعية هامة فى مصر .

ولقد نشبت الحرب فى ظل وعود بذلها النظام المصرى لجماهيره بالإصلاح الاقتصادى والسياسى ، ولم يقدر لهذه الوعود حتى اليوم أن تقنع تلك الجماهير بتغيير

حقيقى فى أوضاعها المتأزمة. وربما لم يكن من قبيل المصادفة أن سارع المؤيدون لحزب الله فى مصر إلى استحضار ذكرى الزعيم الراحل جمال عبد الناصر فى أثناء اشتعال الحرب؛ فالأخير كان رئيس أقوى دولة عربية فى زمنه، واستطاع عبر هذه القوة أن يفرض القيادة المصرية فى الداخل والخارج معًا. أما مصر مبارك فهى من وجهة نظر القطاعات المعارضة عاجزة عن بناء قوتها فى الداخل؛ وهو ما لا بد أن ينعكس فى افتقادها المبادرة على المستوى الخارجى.

إن هذه الصورة لا بد أن تكون فى خلفية صانع القرار المصرى؛ لأنها تتصل ببناء مقومات القوة الشاملة، وهى مقومات لا خلاف على أنها خط الدفاع الأول عند الحديث عن مصالح الدول وأمنها القومى. وإذا كانت عمليات الإصلاح الاقتصادى والسياسى تستغرق وقتًا لتؤتى ثمارها، فلا أقل من أن تبدأ القيادة المصرية اليوم باتخاذ خطوات تثبت فيها حسن النوايا إزاء قضايا الإصلاح عمومًا. ولسنا فى حاجة إلى القول إنه بدون هذه الخطوات التى تساندها الإرادة الصادقة والرغبة الحقيقية فى إنجاز الإصلاح بمعناه الواسع؛ تفقد القيادة المصرية ركنًا رئيسيًا من أركان مكانتها فى الداخل، وتهدم ركيزة أساسية من ركائز قدرتها على دعم تأثيرها ودفع مبادرتها على المستوى الخارجى.

* * *

خاتمة

بين الرافضين للموقف المصرى الرسمى من الحرب اللبنانية/ الإسرائيلية والمؤيدين له؛ أظهر هذا البحث أن عوامل «هيكلية» قد وقفت من وراء ذلك الموقف لتخرجه بالصورة التى بدا عليها. وأما هذه العوامل فهى: البنية الحالية للنظام الدولى، وطبيعة التفاعلات السائدة فى النظام الإقليمى العربى، وتوجهات السياسة الخارجية المصرية، فضلاً عن طبيعة صنع القرار الخارجى فى مصر. وقد جاء الموقف المصرى الرسمى من الحرب متفقًا مع ما أملته العوامل السابقة من سلوكيات وسياسات خارجية.

وقد أسفرت الحرب عن بعض النتائج التى جاءت لصالح الموقف المصرى من الأزمة. وأما أهم تلك النتائج فهى تأكيد دور مصر باعتبارها قوة رئيسة من قوى الاعتدال والتوازن فى النظام الإقليمى العربى، مع ما استتبع هذا من قدرة صانع القرار المصرى

على تحقيق عدد من المكاسب إزاء الأطراف الدولية والعربية، وكذلك تجاه المعارضة المصرية فى الداخل.

غير أن الحرب اللبنانية الإسرائيلية قد فرضت من ناحية أخرى عدداً من التحديات التى يتعين على القيادة المصرية مواجهتها والتعامل معها بجدية وعزم واجبين. وعلى رأس تلك التحديات الوضع المأزوم للمشكلة الفلسطينية، والعلاقات «الباردة» مع اللاعب الإقليمى الإيرانى، وتدهور مقومات القوة الشاملة الخاصة بالدولة المصرية. ومن المتصور أن تفتح الإنجازات الإيجابية على هذه الأصعدة (لا سيما الأخير منها) أبوابًا مشرعة لدور مصرى أقوى تأثيراً وأشد فاعلية فى التعامل مع المشكلات الإقليمية فى المستقبل.

* * *

obeikan.com

الهوامش :

١ ـ يمكن للقارئ الاطلاع على الصحف الحزبية أو المستقلة فى تلك الفترة ليجد فيها مثل هذه الاتهامات .

٢ ـ من نماذج الكتابات التى عرضت لهذا الرأى :

ـ عبد المنعم سعيد ، حوار حول سياسات الأمن القومى المصرى ، الأهرام ، ٧ أغسطس ٢٠٠٦ ، ص ١٠ .

٣ ـ راجع تحليلاً لسمات النظام أحادى القطب فى :

ـ عبد المنعم المشاط ، هيكل النظام العالمى الجديد ، فى محمد السيد سليم (محرر) ، النظام العالمى الجديد (مركز البحوث والدراسات السياسية : جامعة القاهرة ، ١٩٩٤) ص ص ٧٧ ـ ٨٤ .

٤ ـ والمقصود هنا الورطة الأوروبية إزاء مشكلة البلقان فى عقد التسعينيات .

٥ ـ عبد المنعم المشاط ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .

٦ ـ حسن نافعة ، الحرب الإسرائيلية على لبنان : التداعيات الدولية ، المستقبل العربى ، العدد ٣٣٢ ، أكتوبر ٢٠٠٦ ، ص ٩٠ .

٧ ـ عزت إبراهيم ، أمريكا تترقب «خريطة الحكماء» للخروج من العراق ، الأهرام ، ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦ ، ص ٦ .

٨ ـ أحمد يوسف أحمد ، السياسة العربية لمصر ، فى : مصطفى علوى (محرر) ، المدرسة المصرية فى السياسة الخارجية ، المجلد الأول (مركز البحوث والدراسات السياسية : جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢) ص ص ٤١٧ ـ ٤١٨ .

٩ ـ أحمد يوسف أحمد ، الحرب الإسرائيلية على لبنان : التداعيات العربية ، المستقبل العربى ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .

١٠ ـ ومن هذه المناسبات مثلاً سحب مصر لسفيرها من إسرائيل بسبب غزو لبنان عام ١٩٨٢ ، وحادث أكيلى لاورو عام ١٩٨٥ ، وقضية الديون العسكرية الأمريكية . غير أن فشل الغزو الإسرائيلى والتطور المطرد فى العلاقات المصرية العربية قد أسهم تدريجيًا فى تغيير الموقف الأمريكى ، وهو ما انعكس أولاً فى صورة رفع المعونة الأمريكية لمصر مع تحسين شروطها التبادلية .

حسن نافعة ، رؤية لتطور سياسة مصر الخارجية فى ضوء جدلية العلاقة بين الداخل والخارج ، فى : مصطفى علوى (محرر) ، المدرسة المصرية فى السياسة الخارجية ، مرجع سابق ص ص ٨٤ ـ ٨٧ .

١١ ـ راجع السيد أمين شلبى ، السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية ، فى : مصطفى علوى (محرر) ، المدرسة المصرية فى السياسة الخارجية ، المجلد الثانى ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٣٥ ـ ١٠٤٦ .

١٢ ـ راجع كلاً من :

ـ حسن نافعة ، رؤية لتطور سياسة مصر الخارجية . . . ، مرجع سابق ، ص ص ٨٤ ـ ٨٧ .

ـ عبد العليم محمد ، السياسة المصرية تجاه قضية فلسطين والصراع العربى/ الإسرائيلى ، فى : مصطفى علوى (محرر) ، المدرسة المصرية فى السياسة الخارجية ، المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ٤٦٠ .

١٣ ـ عبد العليم محمد ، المرجع السابق ، ص ص ٤٥٢ ـ ٤٥٣ .

١٤ ـ المرجع السابق ، ص ٤٥٣ .

١٥ ـ محمد السيد سليم، تأميم شركة قناة السويس: دراسة فى عملية اتخاذ القرار، (دار الفجر للنشر والتوزيع: القاهرة، ٢٠٠٢) ص ٣، ص ص ٧ ـ ١٢ .

١٦ ـ أحمد عبد الحليم، دور مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية ووزارة الرى والمؤسسات البحثية والفكرية فى صنع السياسة الخارجية، فى: مصطفى علوى (محرر)، المدرسة المصرية فى السياسة الخارجية، المجلد الأول، مرجع سابق، ص ص ٣٧٠ ـ ٣٧١ .

١٧ ـ ولعل الوعكات الصحية التى تعرض لها حسنى مبارك منذ فترة تدفعه إلى مزيد من الاعتماد على هذا الأسلوب فى اتخاذ القرار.

١٨ ـ راجع النص فى: الأهرام، ١٥ يوليو ٢٠٠٦، ص ٩ .

١٩ ـ انظر فى هذه الملابسات مقال حسن نافعة، الحرب الإسرائيلية على لبنان. . ، مرجع سابق، ص ص ٩٢ ـ ٩٣ .

٢٠ ـ راجع بنود اتفاق الطائف حول هذا الموضوع فى: معن بشور، الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية: التداعيات على لبنان، المستقبل العربى، مرجع سابق، ص ص ١٦ ـ ١٧ .

٢١ ـ انظر اعتراضات عليه فى أحمد يوسف أحمد، الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات العربية، المستقبل العربى، مرجع سابق، ص ص ٣٧ ـ ٣٨ .

٢٢ ـ حديث لمبارك مع مجلة التايمز اللندنية:

www. sis. gov. eg/ar/politics/pinstitution/president/interview/0000001/04010103000000000121.

٢٣ ـ حديث لمبارك أمام القوات المسلحة المصرية بمناسبة ذكرى السادس من أكتوبر:

www. sis. gov. eg/ar/politics/pinstitution/president/interview/0000001/04010102000000000823.htm

٢٤ ـ كونداليزا رايس تقوم بجولة فى منطقة الشرق الأوسط، الأهرام.

٢٥ ـ راجع تصريحات مرشد الإخوان فى مصر «محمد مهدى عاكف» فى: المصرى اليوم.

٢٦ ـ وهو ما قررته ورقة الحزب الوطنى حول الأمن القومى ومستقبل الشرق الأوسط:

pdf/ar/politics/01141105020000000130001.pdf.

٢٧ ـ المرجع السابق.

٢٨ ـ راجع فى ذلك نيفين مسعد، الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات الإقليمية. . إيران، المستقبل العربى، مرجع سابق، ص ص ٦٠ ـ ٦٥ .

١٤ ـ الموقف السعودى من الحرب

أ. خليل العنانى(*)

مقدمة

عشية احتلال العراق فى التاسع من إبريل ٢٠٠٣، نعت الكثير من الكتابات الحال التى آل إليها النظام العربى، وأفرط الكثيرون فى توجيه النقد اللاذع لبنية هذا النظام وهيكله الأساسى ممثلاً فى الجامعة العربية، كما وُجه لوم عنيف للعديد من القوى الرئيسة فى العالم العربى، نظرًا لموقفها الضعيف فى مواجهة قرار غزو العراق. فى حين رآه البعض أشبه «بنكبة» عربية جديدة تضاف إلى نكبة فلسطين ١٩٤٨[١]، ولكنها أكثر ألمًا كونها قد تمهد لنكبات عربية أخرى، ما لم يتم احتواء تداعياتها بالشكل المطلوب.

وقد توصلت أغلب التحليلات التى حاولت سبر أغوار الأزمة التى يعيشها النظام العربى منذ احتلال العراق إلى أن ثمة حاجة ملحة لإعادة النظر فى هيكلية هذا النظام وطبيعة العلاقة بين وحداته، ناهيك عن حتمية تطوير المؤسسة الرسمية المسئولة عن تنظيم وإدارة التفاعلات داخل النظام وخارجه.

ومنذئذ توالت المشاريع والمبادرات التى تبغى تطوير الجامعة العربية، وتفعيل دورها كى تصبح أكثر قدرة على الاستجابة للتحديات التى تواجه العالم العربى.

وفى هذا الصدد يمكن رصد ملاحظتين هامتين صبغتا معظم التحليلات التى تناولت أزمة النظام العربى بعد احتلال العراق، وكيفية التعاطى معها: **الأولى**: أنها تعاطت مع أزمة النظام العربى بوصفها أزمة «مرحلية» مؤقتة ذات طبيعة «ثانوية»، ترتبط فى عمومها بالتحولات التى جرت فى قمة النظام العالمى، خصوصًا بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، واستفراد الولايات المتحدة بالمنطقة العربية؛ وهو ما يعنى

(*) باحث علوم سياسية ـ مجلة الديموقراطية ـ مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

ضمنًا أن الخروج من الأزمة لا بد وأن يتم فى إطار نموذج «التحدى والاستجابة»، وليس العلاج من الجذور. **والثانية**: أن معظم المبادرات التى طرحت لتطوير الجامعة العربية، فضلاً عن تضاربها وتناقضها؛ لم تخل من تأكيد الأزمة التى يعيشها النظام العربى، ذلك أنها تركزت فى البعد المؤسسى/ القانونى لطبيعة عمل الجامعة وأجهزتها، دون الاهتمام بالبعد السياسى/ الإستراتيجى، وهو المقصد الأساسى من تأسيس الجامعة قبل نصف قرن ونيف.

وقد ظن البعض ـ ربما خطأ ـ أن الحالة العراقية، وكيفية تعاطى النظام العربى معها، تعد النموذج الأسوأ لما يمكن أن يئول إليه حال هذا النظام من العجز وانعدام الحركة؛ ذلك أن ثمة تسليم واعترافًا «ضمنيا» بتهتك بنية النظام العربى، ودخوله فى أتون مرحلة من التردى والتدهور منذ أواخر عقد التسعينيات وحتى الآن، بيد أنه لم يصل الأمر إلى حد التسليم بفقدانه للعديد من بديهيات العمل المؤسسى المشترك[٢].

وما هى إلا سنوات قليلة حتى جاءت الحرب الإسرائيلية على لبنان (صيف ٢٠٠٦)، كى تكشف عمق الأزمة التى يعيشها النظام الرسمى العربى، والتى قد تفوق فى أبعادها وتداعياتها أزمة غزو العراق؛ ليس لجهة الإعلان الرسمى والصريح عن إخفاق الجامعة العربية فى التعاطى مع الأزمة، والذى تجلى صراحة فى مناسبتين: **الأولى**: حين رفع مجلس وزراء الخارجية بالجامعة الأمر إلى مجلس الأمن كى يبت فى المسألة، ما يعنى ضمنًا انتفاء القدرة على اتخاذ موقف موحد منها، **والثانية**: حين فشل مجلس الجامعة فى الدعوة إلى عقد قمة «طارئة» على مستوى القادة العرب للتشاور والتباحث فى الأزمة، خصوصًا وأنها تأتى فى صلب المهام الرئيسة للجامعة؛ وإنما أيضًا لكونها مثلت سابقة فى علاقة النظام بإحدى وحداته؛ حيث ساهمت مواقف بعض البلدان العربية الرئيسة فى تعزيز الهجوم الإسرائيلى على لبنان؛ أى إن النظام بدأ يعمل عكس وظائفه، وأهمها حماية أعضائه من أى تهديد خارجى، وهو ما يقوض دعائم وجوده.

وقد كشفت الحرب الإسرائيلية «الثانية»[٣] على لبنان مدى الضعف الهيكلى الذى ينخر فى النظام العربى، ليس فقط لعجزه عن التعاطى بمسئولية مع الأزمة؛ وإنما أيضًا لفقدانه لإحدى وظائفه الرئيسة، ومصدر شرعيته، التى ظل يتغذى عليها طيلة نصف قرن خلا، ممثلة فى حفظ الأمن والسلم لإحدى وحداته.

وفى هذا السياق يأتى موقف العديد من الدول العربية الكبيرة مثل السعودية ومصر من الحرب الإسرائيلية على لبنان، وهى المواقف التى عكست الوزن الحقيقى للنظام الرسمى العربى، ومدى قدرته على التعاطى مع أزماته بشكل حيوى وفعال.

ولعل ما تسعى إليه هذه الورقة هو تحليل موقف إحدى الوحدات الرئيسة الفاعلة فى النظام العربى، وهى السعودية، ومحاولة التعرف على أبعاد هذا الموقف؛ ومن ثم تقييمه بشكل موضوعى.

وفى هذا الإطار جرى تقسيم الدراسة إلى عدة محاور:

أولاً: طبيعة الموقف: سمات عامة.

ثانيًا: المحددات (محدات الموقف).

ثالثًا: التعبير عن عجز النظام العربى الرسمى.

رابعًا: تقييم الموقف ـ لماذا تبنت السعودية هذا الخيار؟.

خامسًا: الدور السعودى بعد الحرب.

أولاً: طبيعة الموقف: سمات عامة

جاء الموقف السعودى الرسمى من الحرب الإسرائيلية على لبنان (صيف ٢٠٠٦) مغايراً لتوقعات الكثيرين؛ حيث نددت المملكة العربية السعودية بالخطوة التى قام بها حزب الله فى الثانى عشر من يوليو ٢٠٠٦، ونجح من خلالها فى اختطاف جنديين إسرائيليين، وقتل ثمانية آخرين؛ مما نجم عنه قيام حرب إسرائيلية على لبنان استمرت لنحو ثلاثة وثلاثين يومًا.

وبالرغم من اتساق الموقف السعودى مع نظيريه المصرى والأردنى فى توجيه اللوم إلى حزب الله، وإدانته على «مغامرته» غير المحسوبة، إلا أن الطريقة التى خرج بها البيان الرسمى الذى نقلته وكالة الأنباء السعودية عشية بدء الحرب، والذى أدان بشكل واضح ما أقدم عليه حزب الله؛ يوحى بأن ثمة رؤية مسبقة حكمت رؤية السعودية لما حدث، وما يمكن أن يئول إليه موقفها من الأزمة لاحقًا.

وإذا كانت بعض المواقف الرسمية العربية قد شابها قدر من التحول «النسبى» طيلة الحرب عطفًا على صمود مقاومة حزب الله، إلا أنه يصعب تعميم هذا الحكم على الموقف السعودى الذى تميز بقدر من الثبات «النسبى»، خصوصًا فيما يرتبط بالعلاقة مع حزب

الله، والرؤية السعودية لمسئولية الحزب عما حدث، فضلاً عن ارتباطاته الإقليمية التى لعبت دوراً مهماً فى تشكيل ملامح هذه الرؤية.

وعلى مدار الأزمة حاولت الدبلوماسية السعودية الجمع بين خيارين متناقضين: **أولهما**: توجيه رسالة قوية لحزب الله، مفادها الرفض التام للعملية التى أقدم عليها دون «تشاور مع الدولة اللبنانية»، **وثانيهما**: محاولة تأكيد الدعم المعنوى والمادى الذى تقدمه الحكومة السعودية للحكومة اللبنانية والشعب اللبنانى تعويضاً عن خسائره الكبيرة نتيجة الحرب.

ولعل السؤال الذى يطرح نفسه هنا هو: إلى أى مدى نجحت الدبلوماسية السعودية فى الجمع بين هذين الخيارين؟ وذلك فى ظل فرضيتين رئيستين: **الأولى**: تتمثل فى أن الموقف السعودى كان محكوماً بالعديد من المحددات التى فرضت عليه التعاطى بالطريقة التى جاء بها، فضلاً عن صعوبة الخيارات الأخرى المتاحة التى كان يمكنه اللجوء إليها، **والثانية**: أن الموقف السعودى بقدر ما كان حاداً وغير متوقع، إلا أنه لم يكن مغايراً عن كثير من المواقف العربية الأخرى سواء المتسقة معه، أو تلك التى لم تقدم بدائل حقيقية للخروج من أزمة الحرب الإسرائيلية على لبنان؛ أى إن الموقف السعودى جاء كترجمة واقعية للموقف العربى الرسمى.

وعند الحديث عن الموقف السعودى من الحرب الإسرائيلية على لبنان يجب التفرقة بين أمرين مهمين: **الأول**: هو الموقف السعودى من عملية حزب الله، **والثانى**: هو الموقف السعودى من الحرب الإسرائيلية على لبنان؛ وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالى:

(أ) الموقف من عملية حزب الله

جاء رد الفعل السعودى على عملية حزب الله سريعًا ومباشراً؛ فقد أصدرت المملكة العربية السعودية بيانًا رسميًا على لسان أحد المصادر المسئولة نقلته وكالة الأنباء السعودية فى الثالث عشر من يوليو ٢٠٠٧ يدين العملية ويعتبرها غير مسئولة.

وفى الوقت الذى أكد فيه البيان على «إيمان المملكة بحق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال فى مقاومة هذا الاحتلال بجميع أشكاله ورفض إجراءاته غير الشرعية الرامية إلى طمس الهوية وتغيير الوقائع على الأرض...»؛ إلا أنه أكد على «أنه لا بد من التفرقة بين المقاومة الشرعية وبين المغامرات غير المحسوبة التى تقوم بها عناصر داخل الدولة، ومن ورائها، دون رجوع إلى السلطة الشرعية فى دولتها، ودون تشاور أو تنسيق مع الدول

العربية؛ فتوجد بذلك وضعًا بالغ الخطورة يعرض جميع الدول العربية ومنجزاتها للدمار دون أن يكون لهذه الدول أى رأى أو قول». وقد تابع البيان: «إن المملكة ترى أن الوقت قد حان لأن تتحمل هذه العناصر وحدها المسئولية الكاملة عن هذه التصرفات غير المسئولة، وأن يقع عليها وحدها عبء إنهاء الأزمة التى أوجدتها»(٤).

إن قراءة تحليلية لمضمون هذا البيان تكشف حقيقة الموقف السعودى من الأزمة اللبنانية، وحيث يمثل ترجمة حرفية لمنحنى التطور اللاحق لهذا الموقف. وقد اشتمل البيان على ستة عناصر رئيسة هى:

١ ـ التأكيد ابتداء على دعم السعودية للمقاومة فى لبنان وفلسطين؛ حيث أشار البيان إلى الدور التاريخى الذى لعبته السعودية فى دعم المقاومين فى جنوب لبنان وفلسطين؛ وهى إشارة تبدو كما لو كانت محاولة سعودية «استباقية» لإغلاق باب المزايدات على الموقف السعودى من عملية حزب الله، ومحاولة للتذكير بفضل المملكة فى دعم حركات المقاومة العربية.

٢ ـ الإدانة الصريحة والمباشرة لحزب الله، ولفت الأنظار إلى عدم الخلط بين الحزب؛ كحركة مقاومة مشهود لها بالشرعية، وبين ما أقدم عليه باعتباره مغامرة غير محسوبة تختلف كليًا عن عمليات الحزب التى قام بها فى السابق.

٣ ـ الغمز من طرف خفى بأن هناك ثمة من يقف وراء عملية حزب الله، وذلك فى محاولة للفت الأنظار إلى الأبعاد الإقليمية للأزمة، وحقيقة الأطراف التى تقف وراءها.

٤ ـ إدانة التصرف المنفرد لحزب الله، و«الذى أقدم عليه دون تشاور مسبق مع الدولة اللبنانية»، أو مع أى من الدول العربية، كما لو كانت محاولة لإبراء الذمة من أى مواقف عربية لاحقة قد لا ترضى توقعات حزب الله، بل وتهيئة الرأى العام العربى لقبول مثل هذه المواقف.

٥ ـ التعبير عن الغضب الشديد مما قد تسفر عنه عملية حزب الله من تدمير للمنجزات العربية فى لبنان، خصوصًا السعودية، وفى هذا تلميح لحجم الخسائر الاقتصادية التى قد يتعرض لها الاقتصاد اللبنانى، والتى قد تؤثر على الاستثمارات العربية هناك، خصوصًا الاستثمارات السعودية التى تقدر ببلايين الدولارات.

٦ ـ تحميل الحزب المسئولية الكاملة عما حدث، وما قد يحدث، وبالتالى تحميله عبء إنهاء الأزمة التى أوجدها، وذلك فى تعبير صريح ومباشر عن عدم وجود أى دور محتمل للسعودية لحل الأزمة لاحقًا.

وفى محاولة للتأكيد على ثبات الموقف السعودى من الأزمة اللبنانية جاءت كلمات وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل فى الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب، الذى عقد بمقر الجامعة العربية بالقاهرة فى الخامس عشر من يوليو ٢٠٠٦؛ فقد أشار الفيصل إلى أنه قد «آن الأوان للمصارحة مهما كانت جارحة . . . وإذا كان انفراد دولة واحدة بالقرار أمرًا غير مقبول؛ فإن انفراد عناصر غير منضبطة وغير مسئولة داخل الدولة باتخاذ القرارات التى لا تكتفى بتوريط الدولة ذاتها، بل تدفع ببقية الدول إلى مغامرات غير محسوبة؛ هو أمر مرفوض جملة وتفصيلاً. . هذه الحقيقة يجب أن تكون واضحة وضوح الشمس لنا أولاً»[٥].

وقد جاء الموقف السعودى من عملية حزب الله متسقًا إلى حد بعيد مع كل من الموقفين المصرى والأردنى اللذين أدانا العملية بشكل مباشر، وحذرا من «انزلاق المنطقة إلى مغامرات لا تخدم المصالح العربية، وتقوض فرص السلام، وتفتح الباب أمام دائرة جديدة من العنف والتوتر لا يعرف أحد مداها»[٦].

وبمقارنة لغة البيان المصرى/ الأردنى بنظيره السعودى؛ يتضح أن لغة البيان المصرى/ الأردنى وإن كانت أقل صراحة وأكثر توازنًا؛ إلا أنها جاءت منسجمة مع الموقف السعودى بوجه عام، ناهيك عن التتابع الزمنى الواضح بين إصدار البيانين.

وقد رأى البعض أن الموقف السعودى من حزب الله، فضلاً عن بعض المواقف العربية الأخرى؛ قد شكل غطاءً غير مباشر لإسرائيل من أجل التمادى فى عدوانها على الشعب اللبنانى، فى حين رآه البعض الآخر موقفًا شجاعًا يجب على الدول العربية الأخرى الاقتداء به[٧].

(ب) الموقف من الحرب

بموازاة الانتقادات التى وجهتها السعودية لحزب الله؛ فقد تم إدانة الهجوم الإسرائيلى على لبنان، كما حذرت السعودية من مخاطر استهداف المدنيين وخرق المواثيق والمعاهدات

الدولية. وقد حاولت استغلال علاقتها القوية بالولايات المتحدة من أجل حثها على الضغط على إسرائيل لإعلان وقف إطلاق النار.

وفى هذا الإطار قام وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل بزيارة الولايات المتحدة من أجل حثها على الضغط على إسرائيل لوقف عدوانها على لبنان، وأشار الفيصل إلى أنه طلب وقفًا لإطلاق النار يتيح وقف أعمال العنف، ويسمح للبنان ببسط سيادته على كامل التراب اللبنانى، وشدد على ضرورة بسط الدولة اللبنانية على كامل أراضى لبنان، محذرًا من الآثار المترتبة على استمرار العدوان الإسرائيلى على المنطقة بأسرها، ومن بينها «تراجع صوت السلام وخفوته بفعل دوى آلة الحرب الإسرائيلية وما تخلفه من دمار وضحايا تزيد من مشاعر العداء، وتغذى قوى التشدد والتطرف ودعاة الحرب»[٨].

بيد أن المحاولات السعودية لوقف إطلاق النار قد باءت بالفشل، بعد أن رفضت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس أى حديث حول وقف العدوان الإسرائيلى على لبنان دون الوصول إلى حل جذرى لأصل المشكلة فى لبنان[٩].

وبدا الموقف السعودى أكثر وضوحًا فى الكلمة التى ألقاها المندوب الدائم للمملكة فى الأمم المتحدة، فى اجتماع مجلس الأمن الذى عقد فى نيويورك فى الحادى والعشرين من يوليو ٢٠٠٦؛ حيث حذرت السعودية من خطورة الوضع فى المنطقة، واحتمالات انزلاقه نحو دائرة عنف يصعب التنبؤ بنتائجها، مع التأكيد على ضرورة حل النزاع العربى/ الإسرائيلى من خلال المبادرة العربية، وإعادة تحريك عملية السلام[١٠].

ومع اشتداد وطأة المعارك بين حزب الله وإسرائيل، وسقوط العديد من الضحايا اللبنانيين؛ سعت السعودية لوقف الحرب، وناشدت المجتمع الدولى بضرورة التحرك العاجل لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، محذرة من خطورة سقوط خيار السلام بسبب العجرفة الإسرائيلية، واستغلال الحكومة الإسرائيلية لتفوقها العسكرى فى تدمير لبنان، وتعريض أمن المنطقة بأسرها للخطر. وقد تلخص ذلك فى البيان الذى أصدره الديوان الملكى السعودى فى الخامس والعشرين من يوليو ٢٠٠٦، الذى أكد على ثوابت الدور السعودى فى دعم الشعب اللبنانى، والسعى لوقف العدوان الإسرائيلى[١١].

كما نوه ولى العهد السعودى الأمير سلطان بن عبد العزيز بعد لقائه مع الرئيس الفرنسى جاك شيراك فى باريس إلى فداحة الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان والأراضى الفلسطينية، واستهداف المدنيين والبنية التحتية[١٢].

كما طالب الملك عبد الله بن عبد العزيز إبان لقائه برئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان فى الرياض فى العاشر من أغسطس بوقف فورى للعدوان الإسرائيلى على لبنان[١٣].

وفى ظل التحركات الدبلوماسية المكثفة للمسئولين فى السعودية أصدر الديوان الملكى بيانًا فى الخامس والعشرين من يوليو ٢٠٠٦ يعبر عن خيبة الأمل حيال موقف واشنطن والمجتمع الدولى من العدوان الإسرائيلى على الشعب اللبنانى. وقد رآه البعض محاولة لموازنة البيان الأول الذى أدان عملية حزب الله، ووجهت على إثره العديد من الانتقادات للموقف السعودى. وقد حذر البيان من احتمالات قيام حرب أهلية فى المنطقة إذا لم يتم إيقاف العدوان الإسرائيلى على لبنان فوراً.

ويمكن تلخيص الموقف السعودى الرسمى من الحرب الإسرائيلية على لبنان ـ خصوصًا مع ارتفاع التكلفة الاقتصادية والإنسانية لها ـ فيما يلى:

ـ تحميل إسرائيل المسئولية الأخلاقية والسياسية والمادية الكاملة على ما ترتكبه من مجازر وجرائم حرب فى حق الشعب اللبنانى الشقيق ومؤسساته وبنياته وكل مقومات معاشه وحياته.

ـ محاولة توحيد المواقف العربية والإسلامية تجاه العدوان الإسرائيلى والجهات الداعمة له.

ـ التواصل المستمر مع الدول الصديقة، خصوصًا الدول الأوروبية وروسيا والصين، لإدانة الانتهاكات الإسرائيلية فى لبنان، ومحاولة دفعها للعمل على إقرار وقف فورى للعمليات العسكرية.

ـ تقديم الدعم المعنوى الكامل للشعب اللبنانى وحكومته فى مواجهة الحرب الانتقامية الإسرائيلية.

وقد تمت ترجمة هذا الموقف فى عدد من الخطوات هى:

* فى البداية أصدرت المملكة العربية السعودية بيانًا أنحت فيه باللائمة على المغامرات غير المدروسة التى تجر لبنان إلى معركة غير متكافئة.

* عندما عقدت جامعة الدول العربية مؤتمرها الطارئ لوزراء الخارجية العرب كى يبحثوا العدوان الإسرائيلى على فلسطين ولبنان، وتمخضت نتائجه عن الفشل الذريع فى

الوصول إلى صيغة غير إعلان عمرو موسى عن موت عملية السلام برمتها!!.. فى هذا الوقت كانت القيادة السعودية تحثّ الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجى على القيام بواجبها نحو ما يجرى فى فلسطين ولبنان.. فكان ذلك التبرع الأول لتضميد الجراح.

* تحركت الدبلوماسية السعودية على جميع المستويات من أجل وقف العدوان على لبنان؛ فجاءت زيارات واشنطن وباريس وموسكو وأنقرة والقاهرة كخطوات فى هذا الاتجاه.

* تم التحرك على المستوى الاقتصادى من أجل توفير أكبر قدر من الدعم الإنسانى والإغاثى للشعب اللبنانى الذى تم تهجير ما يقرب من ٧٥٠ ألف من سكانه خلال أسابيع الحرب.

ـ الدور السعودى فى الإغاثة وإعادة الإعمار

إذا كان الموقف «السياسى» السعودى من الحرب الإسرائيلية على لبنان لم يتعد حاجز الإدانة الرسمية، إلا أنه على الصعيد الاقتصادى والإغاثى قد وصل إلى مستويات بعيدة، حاولت السعودية من خلالها موازنة الموقف السياسى الضعيف.

ومنذ بدء الحرب ومع توالى خسائرها البشرية والاقتصادية الكبيرة تقدمت السعودية بالعديد من المبادرات «الإنسانية» والاقتصادية لإغاثة الآلاف من المهجرين والمشردين من جنوب لبنان. فبعد اندلاع الحرب بثلاثة أيام قدمت السعودية ٥٠ مليون دولار كمساعدات إنسانية عاجلة لإغاثة اللبنانيين الذين هدمت منازلهم نتيجة القصف الإسرائيلى المكثف على مناطق الجنوب اللبنانى(١٤).

وفى السابع والعشرين من يوليو ٢٠٠٦ أعلن الملك عبد الله بن عبد العزيز عن مبادرة سعودية للمساهمة فى إعادة إعمار لبنان بلغت قيمتها ٥٠٠ مليون دولار كمنحة للشعب اللبنانى تكون نواة لصندوق عربى لإعمار لبنان، فضلاً عن وديعة فى مصرف لبنان بقيمة مليار دولار(١٥).

وفى أول أغسطس ٢٠٠٦ تم جمع ما يقرب من مليونى دولار فى شكل تبرعات شخصية من الشعب السعودى، وتم تقديمها لبرنامج الغذاء العالمى التابع للأمم المتحدة الذى يقوم بأعمال إغاثة فى لبنان(١٦).

كما تبرعت البنوك السعودية بما يقرب من ٨ ملايين ريال للشعب اللبنانى، وذلك من خلال الحملة التى أطلقها الملك السعودى عبد الله بن عبد العزيز لجمع تبرعات خيرية لإغاثة الشعب اللبنانى(١٧).

كما استمر الدعم الاقتصادى السعودى للبنانيين حتى بعد انتهاء الحرب، وبدأت شركات الاستثمار السعودية فى لبنان فى معاودة نشاطها الاقتصادى، ومحاولة إعادة الثقة للاقتصاد اللبنانى الذى قاربت خسائره حاجز المليارى دولار.

ثانيًا: محددات الموقف

لا يزال الموقف الذى اتخذته السعودية من حزب الله يثير تساؤلات العديد من المراقبين والباحثين، خصوصًا وأن السعودية تتمتع بإرث تاريخى كبير فى علاقتها بلبنان، كان يؤهلها حسب نظر البعض إلى لعب دور أكثر تأثيرًا وفعالية مما بدت عليه خلال الحرب الأخيرة على لبنان.

وواقع الأمر فإنه يمكن القول بأن هذه الحرب بدوافعها وتطوراتها ونتائجها؛ قد أربكت صانع القرار السعودى بشكل غير مسبوق، ووضعته أمام خيارات لم يرغب بها يومًا، خصوصًا فى ظل تعقيدات الوضع على الساحة اللبنانية، ومدى حساسية أى قرارات قد يجرى اتخاذها لتأييد هذا الفصيل أو ذاك، دون أن تكون هناك حسابات جادة وسريعة يمكنها أن تتبلور فى مواقف سياسية واضحة.

وهو ما يعنى أن ثمة أزمة واجهتها الدبلوماسية السعودية فى تقييم الموقف من الحرب الإسرائيلية على لبنان، وهى أزمة تداخلت فيها العوامل الإقليمية مع نظيرتها العربية، كما تشابكت فيها الأطر الطائفية مع نظيرتها السياسية، فى حين لم تخلُ من توازنات قطرية مع أخرى قومية وعربية، شكلت جميعها ضغوطًا على صانع القرار السعودى.

ويمكن القول بأن ثمة محددات لبنانية وطائفية وإقليمية وعربية قد حكمت الرؤية السعودية للأزمة اللبنانية، وترجمت نفسها فى الموقف الذى اتخذته المملكة إبان مراحل الأزمة المختلفة. ولعل أهم هذه المحددات ما يلى:

١ ـ العلاقة مع الحكومة اللبنانية

منذ اندلاع الأزمة اللبنانية تركز الخطاب السعودى على كيفية توفير الدعم المعنوى اللازم للحكومة اللبنانية بزعامة فؤاد السنيورة؛ وهو ما يعنى ضمنًا إدانة كل ما هو خارج عن إرادة هذه الحكومة، وكل ما يسعى إلى توريطها. وكانت السعودية على وعى بطبيعة الخلافات والتوترات التى تسود الساحة اللبنانية منذ اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى الأسبق رفيق الحريرى.

ولعل هذا الموقف كان بمثابة مخرج لتبرير الموقف السعودى من العملية التى قام بها حزب الله. وفى كل مرة كان يوجه فيها اللوم لحزب الله كان يتم من منطلق عدم تشاوره مع شركائه فى الحكومة اللبنانية من الفرقاء اللبنانيين.

وقد كرر وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل فى أكثر من مناسبة أن «إنهاء الأزمة لن يكون إلا بإعادة سلطة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها»[١٨].

والأكثر من ذلك أن أحد المداخل السعودية لحل الأزمة اللبنانية كان من خلال العودة إلى مقررات الطائف فى لبنان، وهى التى تعنى ضمنًا توفير القوة اللازمة للحكومة اللبنانية لدعم موقفها فى مواجهة القوى الأخرى، وفى مقدمتها حزب الله، ومحاولة نزع سلاحه باعتباره يمثل تهديدًا مباشرًا للسلم والأمن الداخلى فى لبنان.

وقد حاولت السعودية استخدام ورقة «الطائف» من أجل إقناع الإدارة الأمريكية بالضغط على إسرائيل من أجل إعلان وقف إطلاق النار. بيد أن هذه المحاولة وجدت رفضًا شخصيًا من الرئيس الأمريكى جورج بوش، الذى تذرع بضرورة وضع حلول جذرية للأزمة القائمة[١٩].

وقد استند الموقف السعودى فى هذا الإطار على عدة أمور أساسية يمكن تلخيصها فيما يلى:

ـ احترام سيادة لبنان وحكومته على الأراضى اللبنانية.

ـ الرفض الموضوعى لأن تقوم أى جماعة أو حزب بالقيام بدور خارجى بديل لشخصية الدولة اللبنانية، والقيام بعمل من شأنه تعريض أمن البلاد للخطر.

- الحث على العودة إلى مقررات اتفاق الطائف الذى رعته السعودية ودعت إليه، وكان الأساس لإنهاء الحرب الأهلية اللبنانية التى دامت ما يزيد عن عشرين عامًا، والذى ينص على نزع سلاح جميع الميليشيات والفصائل اللبنانية.

- احترام قرارات الشرعية الدولية وقرارات الجامعة العربية فيما يتعلق بالشأن اللبنانى.

- الوعى بالمخططات الإسرائيلية الرامية إلى تفتيت قدرة المقاومة اللبنانية وزرع بذور الخلاف بين الفرقاء فى لبنان بما يخدم المصالح الإسرائيلية بالمنطقة.

وتستند السعودية فى علاقتها بالحكومة اللبنانية إلى الرصيد السياسى الذى تبلور فى اتفاق الطائف ١٩٨٩م، الذى أنهى الحرب الأهلية اللبنانية التى استمرت عقدًا ونيفًا. ويرى كثيرون أن أهم منجزات اتفاق الطائف هو الجيش الوطنى ذو النهج القومى الواضح والالتزام اليقينى الصريح، والذى أضحى أداة الشرعية الأولى لحل الميليشيات وبسط سلطة القانون والذود عن لبنان فى مواجهة العدوان الإسرائيلى.

وكان من شأن أى موقف سعودى داعم لحزب الله ولما أقدم عليه أن يضعف كثيرًا من موقف الحكومة اللبنانية فى مواجهة الحزب، خصوصًا فى ظل الحسابات المعقدة التى تنظر من خلالها السعودية إلى وضع الحزب على الساحة الإقليمية؛ وذلك على نحو ما سيرد تفصيله لاحقًا.

٢ - الموقف من حزب الله

إبان الحرب الإسرائيلية على لبنان تناثرت أقاويل عديدة حول حقيقة العلاقة بين السعودية وحزب الله، ولماذا جاء موقف السعودية بهذه الحدة من حزب الله، وما هى أبعاد هذا الموقف. ودون الإفراط فى الجانب التاريخى للعلاقة بين حزب الله والسعودية يمكن القول بأن هذه العلاقة لم تكن على ما يرام طيلة العام الأخير قبل وقوع الحرب على لبنان، وتحديدًا منذ اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى الأسبق رفيق الحريرى، ودخول لبنان فى أتون مرحلة مختلفة تمامًا عما قبل.

وقد رأى البعض أن الموقف السعودى من حزب الله إنما يعكس عدم رضا سعودى عن الدور الذى يلعبه الحزب على الساحة اللبنانية، خصوصًا فى ظل التمدد الإقليمى لعلاقات الحزب مع بعض الدول الأخرى كسوريا وإيران، ومحاولة استخدام هذا التمدد فى تسوية الحسابات على الساحة اللبنانية.

وليس بخاف مدى أهمية الدور السعودى فى تهدئة الساحة اللبنانية الداخلية؛ لذا فقد كانت الرياض تتابع عن كثب تطورات الأحداث منذ اغتيال الحريرى، وكانت على علم بتعهد كتابى أمضاه «حزب الله» لشركائه فى الحكومة اللبنانية بأنه لن يقدم على عمل يقلب به الطاولة على الجميع، طالما أن جولات الحوار الوطنى اللبنانى جارية، وهو الحوار الذى كان سيقود فى النهاية إلى تطبيق اتفاق الطائف على الحزب بنزع سلاحه وضم رجاله إلى الجيش، وبسط سلطة الدولة على كامل التراب اللبنانى[٢٠].

من جهة أخرى شكل احتفاظ حزب الله بسلاحه على الرغم من انتهاء الاحتلال الإسرائيلى للجنوب اللبنانى عام ٢٠٠٠ (باستثناء مزارع شبعا) بعدًا مهمًا فى الموقف الذى اتخذته السعودية من الحزب، وهى التى طالما رأت فيه عامل ضغط وتوتر يمكن أن يؤثر على الاستقرار السياسى فى لبنان. وكثيرًا ما رغبت السعودية فى أن يصبح حزب الله حزبًا مدنيًا ويتم دمج سلاحه فى الجيش اللبنانى.

ويرى البعض أن الموقف السعودى من حزب الله إنما يعود لكون هذا الأخير يشكل تحديًا قويًا للأنظمة العربية التى لا تحظى بالتأييد الشعبى نظرًا لعلاقاتها مع إسرائيل وواشنطن، وأن مشروع المقاومة كما يطرحه حزب الله إنما يمثل منافسة قوية لما تطرحه الأنظمة القائمة، أو كما يردد البعض فإن حزب الله لا يرفع شعارات أممية فارغة، فعدوه معروف وأرض المعركة ليست الشيشان أو الصومال، بل جنوب لبنان. مقاومة لا تستمد فكرها من أيديولوجيات فقدت مصداقيتها بعدما رفعتها الأنظمة الثورية فى الخمسينيات والستينيات، وما زالت بعض هذه الأنظمة تحتفظ بشعاراتها.

كما لا يستطيع أحد أن يتهم حزب الله بأنه حزب «إسلاموى»؛ فالمصطلح لا ينطبق على حزب «شيعى» لا يرتبط بظاهرة الإسلام السياسى التى تشهدها العديد من البلدان العربية. كما أنه أيضًا ليس فقط مؤسسة سياسية/ عسكرية بل هو مجتمع وثقافة ودين ونمط حياة يصعب تفكيكها من قبل أى نظام عربى[٢١].

وانطلاقًا من هذه الخلفية قد يصبح الموقف السعودى من حزب الله أمرًا مفهومًا، خصوصًا وأن محاولات كثيرة بذلت من أجل التخلص من هيمنة حزب الله على الساحة السياسية اللبنانية والعربية، ولكنها لم تجد نفعًا.

ومنعًا للوقوع فى فخ المذهبية الدينية فقد حاول البعض التأكيد على أن الموقف السعودى من حزب الله ليس موجهًا للشيعة بوجه عام؛ وإنما موجه للمغامرين من أى مذهب أو طائفة دينية[٢٢].

فى حين أشار البعض الآخر إلى أن موقف السعودية لم يكن ليختلف لو كان الذى قام باختطاف الجنديين الإسرائيليين وأشعل الأزمة هو «الجماعة الإسلامية» (السنية) أو الحزب الشيوعى اللبنانى[٢٣].

٣ـ الموقف من إيران

تعد إيران محددًا رئيسًا فى الموقف السعودى من حزب الله، خصوصًا فى ظل ما يتردد حول العلاقات القوية بين حزب الله وطهران. وليس بخافٍ على أحد الطبيعة المتوترة للعلاقات الإيرانية/ السعودية.

ومنذ اندلاع الحرب على لبنان؛ تزايد الحديث عن أنها حرب بالوكالة بين طرفين، حزب الله وكيلاً عن إيران، وإسرائيل وكيلاً عن الولايات المتحدة. كما ترددت مقولات كثيرة حول وجود صراع بين مشروعين يتنافسان على ملء الفراغ الإستراتيجى العربى؛ هما المشروعان الأمريكى والإيرانى.

ويلعب المحدد الإيرانى دوره فى الموقف السعودى انطلاقًا من عدة اعتبارات أهمها:

ـ التنافس الإستراتيجى التقليدى بين السعودية وإيران، والذى لا يستطيع أحد إنكاره، وهو الذى زادت وطأته بعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ ومحاولة طهران تصديرها إلى خارج حدودها.

ـ زاد الأمر تعقيدًا بالنسبة للسعودية بعد الاحتلال الأمريكى للعراق، وزيادة مساحة الدور الإيرانى بشكل واضح فى الداخل العراقى. ولا تزال تحذيرات وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل للأمريكيين من أن سياساتهم قد أهدت العراق لإيران على طبق من ذهب؛ حاضرة فى المشهد العراقى، وتتأكد كل يوم.

ـ انزعاج السعودية من الهيمنة الإيرانية على العراق، والتخوف من تكرار هذه الهيمنة فى لبنان عن طريق حزب الله، فضلاً عن العلاقة القوية بين إيران وبعض فصائل المقاومة الفلسطينية؛ وهو ما يمثل تهديدًا مباشرًا للدور السعودى فى المنطقة؛ لذا لم يكن غريبًا أن

تصدر فتاوى من بعض رجال الدين فى السعودية تحذر من دعم حزب الله، لأنه يعنى ضمنًا دعم «أجندة إيران فى المنطقة»[٢٤].

- ثمة شعور سعودى بأن هناك سعيًا إيرانيًا دءوبًا للسيطرة على الفراغ الإستراتيجى العربى بمختلف الوسائل الثقافية والدينية والسياسية، وفى هذا الإطار يشير البعض إلى أن المشروع الإيرانى يسعى لفرض السيادة الفارسية من خلال الخطاب الحماسى للرئيس الإيرانى أحمدى نجاد، الذى يجيد تسخين الشارع العربى ضد أمريكا وإسرائيل، محاولاً الاستفادة من حالة الاحتقان التى تسود هذا الشارع تجاه المواقف العربية من القضايا الساخنة فى فلسطين والعراق ولبنان[٢٥].

- يرى البعض أن حسابات حزب الله تنسجم مع المصالح الإيرانية فى المنطقة؛ مما يستدعى ضرورة التصدى له من أجل وقف المد الإيرانى المتزايد؛ لذا لم يكن غريبًا أن يحذر وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل من الارتهان للقوى الإقليمية والدولية[٢٦].

٤ - العلاقات مع سوريا

لم تغب العلاقة مع سوريا عن ذهن صانع القرار السعودى إبان تحديد الموقف من عملية حزب الله. ودون الدخول فى تفاصيل العلاقات التاريخية بين السعودية وسوريا؛ إلا أنه يمكن القول بأن هذه العلاقات قد تعرضت لـ «نقطة تحول - Turning Point» بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى رفيق الحريرى فى الرابع عشر من فبراير ٢٠٠٥؛ حيث توجهت أصابع الاتهام - ولا تزال - إلى سوريا باعتبارها متورطة فى الحادث بشكل أو بآخر، ولاً يزال باب التحقيقات الدولية مفتوحًا حتى الآن، انتهاء بموافقة الأمم المتحدة على تشكيل محكمة ذات طابع دولى للنظر فى قضية اغتيال الحريرى.

ولم يكن لأحد أن يتصور أن العلاقات القوية بين السعودية وسوريا التى وصلت إلى حد تشكيل محور ثلاثى يضم البلدين فضلاً عن مصر؛ يمكن أن يتعرض لهذا الانفصام الحاد، ومنذئذ أخذت العلاقات بين الطرفين فى التدهور، واصطياد الأخطاء، خصوصًا بعدما اضطرت سوريا إلى الانسحاب من لبنان أواخر مايو ٢٠٠٥.

ولم يكن مفاجئًا أن تستقبل السعودية عبد الحليم خدام النائب السابق للرئيس السورى، بعد انشقاقه عن النظام فى سوريا؛ وهو ما رآه البعض تحولاً دراماتيكيًا يعكس رؤية الرياض لما يمكن أن تكون عليه العلاقات مع سوريا مستقبلاً.

ما يهمنا فى هذا الصدد أن طبيعة العلاقات بين السعودية وسوريا قد لعبت دوراً مؤثراً فى صياغة الموقف السعودى من حزب الله. وهناك من يرى أن السعودية ـ وعبر موقفها من حزب الله ـ حاولت انتشال لبنان من «الفخ السورى/ الإيرانى». بل هناك من يرى بأن عملية حزب الله إنما هدفت بالأساس إلى إخراج سوريا من عزلتها الدولية، وذلك عبر توجيه الأنظار لما يمكن أن تفعله سوريا فيما يخص علاقتها بحزب الله ومنظمات المقاومة الفلسطينية. وفى نفس الوقت تسعى سوريا إلى خلط الأوراق على الساحة اللبنانية لتعطيل ملف المحاكمة الدولية فى قضية اغتيال رفيق الحريرى، ومن هنا كان دعمها لعملية حزب الله.

بل إن البعض يرى أن عملية حزب الله إنما كانت الوسيلة الوحيدة للرئيس السورى من أجل تحسين وضعه أمام واشنطن، وذلك من منطلق لفت الانتباه إلى مزايا الوجود السورى فى لبنان، وأهمها السيطرة على حزب الله[٢٧]، ومحاولة الخروج من العزلة الإقليمية والدولية التى تعانى منها منذ أكثر من عام.

ولم يكن غريباً أيضاً أن يشن الرئيس السورى حافظ الأسد هجوماً ضارياً على بعض الدول العربية (فهمت ضمناً على أنها السعودية ومصر والأردن) نتيجة لموقفها من حزب الله، واصفاً قادتها بـ«أنصاف الرجال»[٢٨].

وإجمالاً يمكن فهم دور العلاقات السورية السعودية فى تحديد موقف الأخيرة من حزب الله فيما يلى:

ـ تنظر السعودية لحزب الله باعتباره أداة سورية لخلخلة المعادلة اللبنانية الداخلية، ومحاولة إعادة النفوذ السورى إلى لبنان، وهو ما يشكل تهديداً للدور السعودى، وقدرته على حفظ التوازن السياسى فى لبنان.

ـ تخشى السعودية أن يصبح حزب الله أداة لتنفيذ الأجندة السورية/ الإيرانية فى المنطقة؛ وهو ما يعنى إفشال أى محاولة عربية أو سعودية لتطويق الدور الإيرانى فى المنطقة بوجه عام.

ـ ترى السعودية أن سلاح حزب الله يعبر بشكل أو بآخر عن استمرار الوصاية السورية على لبنان، وأن الدعم السورى للحزب إنما هو محاولة للعودة مرة أخرى للعب دور مؤثر على الساحة اللبنانية.

٥ ـ المسألة الشيعية

منذ أن قامت الحرب الإسرائيلية على لبنان والحديث يتزايد عن الصعود الشيعى فى المنطقة، وأن هناك محاولات إيرانية لتوسيع رقعة النفوذ والتأثير الشيعى فى العالم العربى، والاستفادة من الحالة الرخوة التى تمر بها السياسات العربية.

ولم يغب عن السعودية منذ احتلال العراق قبل ثلاث سنوات حال الانتعاش التى يشهدها الملف الشيعى فى المنطقة، فى الوقت الذى حذر فيه وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل من مخاطر المد الشيعى فى المنطقة.

بالطبع لم تول السعودية اهتمامًا خاصًا للبعد المذهبى لحزب الله قبل قيام الحرب الأخيرة على لبنان، ولم يسبق أن تعاطت السعودية مع الحزب وفقًا لعقيدته الدينية، بيد أن الأمر قد تحول نسبيًا بعد العملية التى قام بها حزب الله، والتى جرى تصنيفها ضمن العلاقة الإستراتيجية بين إيران وحزب الله. وهنا تحولت النظرة السعودية للحزب وبدأ التعاطى معه يأخذ شكلاً مختلفًا. ولم يكن من قبيل الصدفة أن يصدر العديد من رجال الدين فى السعودية والمرتبطين بالمؤسسة الدينية الرسمية الفتاوى؛ كالشيخ عبد الله بن جبرين الذى قال إنه «لا يجوز نصرة هذا الحزب الرافضى، ولا يجوز الانضواء تحت إمرته، ولا يجوز الدعاء له بالنصر والتمكين، ونصيحتنا لأهل السنة أن يتبرءوا منه، وأن يخذلوا من ينضموا إليه، وأن يبينوا عداوتهم للإسلام والمسلمين وضررهم قديمًا وحديثًا على أهل السنة، فإن الرافضة دائمًا يضمرون العداء لأهل السنة، ويحاولون بقدر الاستطاعة إظهار عيوب أهل السنة والطعن فيهم والمكر بهم، وإذا كان الحال كذلك فإن كل من والاهم دخل فى حكمهم لقول الله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾[٢٩].

كما تبعت هذه الفتوى أخرى للدكتور ناصر العمر (المشرف العام على موقع المسلم نت)، اعتبر فيها أن حزب الله يخدم «أجندة إيران فى المنطقة»، وأنه «جزء من الموقف الإيرانى الذى يذبح المسلمين فى العراق» على حد قوله[٣٠].

وقد حاول البعض التقليل من أهمية البعد المذهبى فى تحديد الموقف السعودى من حزب الله، واعتباره نوعًا من الدجل، بل والتقليل من حقيقة المد الشيعى فى المنطقة، وذلك استنادًا لعدة حقائق أهمها[٣١]:

ـ استحالة قيام هلال شيعى يمتد من إيران إلى البحر المتوسط، فإيران وهى أكبر الدول الشيعية تفتقد إلى القوة الاقتصادية والعسكرية لتحقيق حلم كهذا، هذا إذا افترضنا أن هناك من يسعى لذلك فى تركيبة القيادة الإيرانية المعقدة، كما أنه لا يوجد فى الشرق الأوسط من الشيعة ما يكفى لتحقيق حلم كهذا، فالشيعة أقلية صغيرة لا تتجاوز ١٥ فى المائة وسط محيط سُنى هائل يصل تعداده إلى ١,١٧ مليار مسلم يمتد من إندونيسيا إلى المغرب. أما فى الشرق الأوسط حيث توجد غالبيتهم فهم أقلية أيضًا، ولا تزيد نسبتهم على ٣٧,٥ فى المائة، ولا يتمتعون بأغلبية سكانية سوى فى أربع دول فقط هى إيران والعراق والبحرين ولبنان، وهم فى الأخيرة ليسوا بغالبية؛ وإنما أكبر طائفة بين عدد من الطوائف المتعددة التى يتكون منها المجتمع اللبنانى.

ـ فى المجال الاقتصادى (وهو عامل إستراتيجى أهم من عدد السكان) نجد أن المملكة العربية السعودية، والتى لا يزيد عدد سكانها على ثلث سكان إيران إلا بقليل؛ تتمتع بوضع الدولة صاحبة الاقتصاد الأكبر فى المنطقة، فيزيد إجمالى ناتجها القومى بستين فى المائة على نظيره الإيرانى، وفق أرقام صندوق النقد الدولى، الذى يعطى إيران رقمًا أفضل مما يعترف به بنكها المركزى بنحو ٢٠ فى المائة، والأمر نفسه فى معدل دخل الفرد هناك الذى تجده فى ذيل قائمة الدول الشرق أوسطية، وبنسبة أقل من ٢٥ فى المائة من المملكة (الدول الأعلى فى القائمة هى قطر ثم الإمارات فالكويت والبحرين، ثم إسرائيل وبعدهم المملكة العربية السعودية)، أما الأسوأ فهو نسبة البطالة فى إيران، التى تقدر من ٣٠ إلى ٤٠ فى المائة. وكل ما سبق أهم للمواطن الإيرانى العادى من عدد الصواريخ المتبقية لدى «حزب الله» فى لبنان؛ مما يعنى أن ثمة خطأ ما فى أولويات بعض المسئولين الإيرانيين إذا كانوا مشغولين حقًا بوهم الهلال الشيعى عبر الشرق الأوسط.

ـ أما على الصعيد العسكرى، وهو الذى يهم أصحاب نظريات الفتوحات وبناء الإمبراطوريات؛ فإن إيران هى الدولة الأكبر فى المنطقة فى تعداد قواتها المسلحة، ولا تسبقها سوى إسرائيل، ولكن العقوبات الأمريكية المفروضة عليها أضعفت عتادها العسكرى خاصة قواتها الجوية، مما يجعلها فى موقع متأخر بالمقارنة بالقوات السعودية والخليجية، وتنافسها مصر فى تعداد الجنود والوحدات العسكرية، وبالتالى لا يوجد ما يقلق جيران العراق فيما يخص القوة العسكرية الإيرانية. والحقيقة الأهم والتى سيكون ذكرها محل استهجان الشارع العربى المتأزم، ولكنها حقيقة لا بد أن تذكر حين الحديث عن

واقع المنطقة إستراتيجيًا هى أن إيران لو فكرت فى تدخل مباشر فى العراق أو ضد إحدى دول المنطقة؛ فستواجه من دون تردد بقوة أمريكية ضاربة، باتت موجودة ومتربعة فى المنطقة بفضل مغامرة صدام حسين «الحمقاء»، فهذا الرجل قلب موازين المقبول والمرفوض فى علاقات الإخوة بعد غزوه «العبثى» للكويت.

وعلى الرغم مما سبق فلا يمكن مطلقًا إنكار أهمية البعد المذهبى فى السياسات العربية عمومًا، خصوصًا بعد زيادة مساحة الدور الإيرانى فى المنطقة العربية، ناهيك عما قد يحدثه ذلك من تقوية شوكة الأقليات الشيعية فى العديد من الدول العربية وفى مقدمتها السعودية[٣٢].

٦ ـ المصالح الاقتصادية السعودية فى لبنان

تقدر إحصاءات شبه رسمية الاستثمارات السعودية الحكومية المتدفقة على لبنان منذ أواخر الستينيات بنحو ٢,٤ مليار دولار، تغطى القطاعات العقارية، والخدمية، والمصرفية، والصناعية، إضافة إلى توجه مئات الآلاف من السعوديين إلى لبنان لقضاء إجازاتهم السنوية[٣٣].

كما تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى من بين الدول المستوردة من لبنان، وتشكل الاستثمارات السعودية ما قدره ٥٣,٨ فى المائة من الاستثمارات العربية فى لبنان، فى حين تقدر استثمارات رجال الأعمال فى لبنان بنحو ١٤ مليار دولار[٣٤].

فى ظل هذه الأرقام كان منطقيًا أن تتأثر السعودية كثيرًا للحرب الإسرائيلية على لبنان، والتى أثرت حتمًا على المصالح الاقتصادية لها هناك، وبالرغم من عدم توافر بيانات كاملة حول أماكن تركز هذه الاستثمارات، وما إذا كانت فى الجنوب أم فى مدينة بيروت، إلا أن الخسائر الاقتصادية التى تعرض لها لبنان والتى قدرها البعض بنحو ٨ مليارات دولار، تشى بأن الخسارة طالت الجميع.

ولم يكن غريبًا أن يتم إنشاء مكتب تابع لمجلس الغرف التجارية الصناعية فى السعودية، بالعاصمة اللبنانية بيروت؛ لدراسة حجم خسائر المستثمرين السعوديين هناك. وفى هذا الصدد تم تشكيل لجنة تضم أعضاء من اتحاد الغرف اللبنانية ومجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، وتم تكليفها بالإشراف على المكتب، فى حين جرى تقسيم المستثمرين السعوديين المتضررين هناك إلى ثلاث فئات: الأولى للمستثمرين الذين قد تكون تضررت

استثماراتهم سواء عقارية أو غيرها، والثانية فئة التجار الذين تعرضوا لخسائر هناك، والفئة الأخيرة لمقدمى الخدمات مثل السياحة والنقل وغيرها[٣٥].

كما تناثرت أخبار حول قيام تكتل من رجال الأعمال السعوديين بتوكيل أحد مكاتب المحاماة الدولية للتقدم بشكوى ضد إسرائيل أمام الأمم المتحدة أو منظمة التجارة العالمية لتعويضهم عن الخسائر التى لحقت باستثماراتهم جراء الاعتداءات الإسرائيلية[٣٦].

بكلمات أخرى لعب المحدد الاقتصادى دورًا مهمًا فى تحديد الموقف السعودى من عملية حزب الله، والتى جلبت حربًا إسرائيلية دمرت العديد من مكونات البنية التحتية اللبنانية، فضلاً عن المشروعات الاستثمارية والسياحية الأجنبية وفى مقدمتها السعودية.

٧ـ الفكرة القطرية مقابل القومية

يمكن القول ودون مبالغة بأن معظم الأزمات التى مر بها النظام العربى، على مستوييه الجمعى والقطرى؛ كانت تنحت من قدرته على العمل كنظام متناغم، وكثيرًا ما كان يتم التغلب عليها بشكل لا إرادى وتحت ضغوطات الرابط العاطفى والنفسى، أكثر من كونه تعاطيًا منهجيًا على أسس وظيفية مصلحية تتعلق بطريقة عمل النظام ومن ثم كفاءته؛ وهو ما أخفى كثيرًا من جوانب القصور «الجوهرى» الكامن فى جسد النظام ذاته، وحجة ذلك أنه وفق المنطق «العضوى» لتطور أى نظام إقليمى؛ فإنه يفترض أن تزيد كفاءة هذا النظام كلما زاد تعرضه للأزمات، وكلما زادت أيضًا مساحة الانسجام والتفاهم بين إرادات أعضائه.

لذا فقد ينظر البعض إلى مواقف بعض الأطراف العربية «الفاعلة» كالسعودية من الحرب على لبنان بوصفها «خروجًا» عما هو مألوف فى الخبرة العربية؛ فلربما رأت السعودية أن ما أقدم عليه حزب الله قد يضر بمصالحها القطرية فى المنطقة، وأنه ليس من المحتم أن تدعمه فيما أقدم عليه.

فمن جهة أولى من شأن هذه العملية أن تشكل حرجًا بالغًا للعلاقات السعودية/ الأمريكية، والتى تلعب دورًا محوريًا فى نسج الكثير من المواقف تجاه القضايا العربية الملتهبة، ومن جهة ثانية وعلى نحو ما أشرنا آنفًا؛ فإن من شأن الانسياق وراء حزب الله وتأييده دون تفكير أن ترتد الكرة على النظام السعودى باعتباره يقف فى وجه الشيعة السعوديين، ولا بد من إتاحة فرصة لهم للتواصل مع حزب الله أو إيران. ومن جهة ثالثة

ـ وهذا هو الأهم ـ كيف يمكن تأييد حزب الله وهو الذى أشعل حربًا طالت الكثير من المصالح الاقتصادية الحيوية للسعودية فى لبنان.

أى إن التعاطى مع حزب الله قد تغلبت خلاله النظرة القُطرية للسعودية على نظيرتها القومية، ليس لضعف الإحساس أو الارتباط بهذه الأخيرة؛ فالموقف السعودى تجاه القضايا العربية الجوهرية كفلسطين والعراق لا يمكن المزايدة عليه؛ وإنما لعدم وجود أى طائل من وراء مثل هذه العملية.

وبغض النظر أيضًا عما تخفيه «النوايا» تجاه الأزمة اللبنانية؛ يصبح الانتقال من «عبثية» الفعل الجماعى إلى واقعية «نظيره» القطرى بداية جديدة للعمل العربى المشترك «الواعى»، وترسيخًا لـ «لإقليمية «الوظيفية» الجديدة ـ New Regionalism» فى إطارها العربى. ويظل هذا بالطبع رهنًا بمدى الارتباط «العضوى» بين مصالح الشعوب ورؤية الأنظمة لها؛ بحيث يصبح التفويض بالتحرك «القطرى» قرارًا «وطنيًا»، وليس مجرد رغبة سلطوية «تستعيض» بالمزايدة «الفئوية» عن تحقيق المصلحة الجماعية؛ أى أن يعاد تأسيس الرابطة العربية «الجامعة» على أسس أكثر متانة، تستهدف مصلحة وحداتها، دون القفز بها نحو المساحات الرومانسية «الحالمة»؛ وهو وضع قد يُصار إليه إذا ما نجحت الشعوب العربية فى تخطى تبعات «الشرخ» الراهن فى النظام العربى[٣٧].

ثالثًا: التعبير عن عجز النظام العربى الرسمى

ما أقصده هنا هو أن الموقف السعودى إنما عكس فى مجمله حال التشظى والانشطار التى يعيشها النظام العربى الرسمى؛ ذلك أن غياب أى دور جماعى عربى وصعوبة القدرة على اتخاذ موقف موحد من عملية حزب الله قد انعكس سلبًا على مواقف العديد من الدول العربية المؤثرة مثل السعودية ومصر، وجعلها تنظر إلى مصالحها الذاتية بمنأى عن أى مصالح قومية أخرى.

وللحق فقد جاءت الحرب على لبنان والنظام العربى لم ينته بعد من سداد فاتورة غزو العراق، وهو ما كشف عمق الأزمة التى يعيشها النظام الرسمى العربى. وقد بدا النظام العربى فى أزمة لبنان أكثر عجزًا وتحجرًا مما بدا عليه إبان أزمة الحرب على العراق فى مارس ٢٠٠٣. كما بدا أننا مقبلون على انشطار عربى «ثان» على غرار ذلك الذى حدث عشية أزمة الخليج الثانية (١٩٩٠).

وقد تجلى عجز النظام العربى فى أزمة الحرب على لبنان أكثر وضوحًا إذا ما قورن بما حدث إبان التحضير للحرب على العراق فى ٢٠٠٣ ؛ فقد اجتمع مجلس الجامعة العربية فى دورة غير عادية فى ١٥ و١٦ فبراير ٢٠٠٣ ، وأكد المجلس على رفضه العدوان على العراق إضافة إلى التأكيد على «الامتناع عن تقديم أى نوع من التسهيلات والمساعدات لأى عمل عسكرى قد يهدد أمن وسلامة ووحدة العراق» . كما أكدت القمة العربية التى عقدت فى شرم الشيخ فى الأول من مارس ٢٠٠٣ على رفض الحل العسكرى للأزمة العراقية ، ورفض ضرب العراق . وبعدما وقع الغزو فى التاسع عشر من مارس اجتمع مجلس الجامعة فى دورته العادية ١١٩ فى القاهرة ما بين ٢٢ و٢٤ مارس ٢٠٠٣ وأدان العدوان الأمريكى/ البريطانى على العراق واعتبره انتهاكًا لميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ القانون الدولى[٣٨] .

أما فى الحرب على لبنان ، فمن الصعب الحديث عن موقف عربى واحد من الحرب ؛ وإنما عن مواقف متعددة ومتباينة ؛ مما كشف حجم الهوة بين وحدات النظام العربى . ففى حين أدانت كل من السعودية ومصر والأردن العملية التى قام بها حزب الله ضد إسرائيل وتم من خلالها اختطاف جنديين إسرائيليين ، وقتل ثمانية ؛ مما أدى إلى اندلاع الحرب على لبنان رفضت دول عربية أخرى توجيه اللوم لحزب الله ، وأدانت الهمجية الإسرائيلية كاليمن وسوريا والسلطة الفلسطينية ، فى حين لم يسمع حس لدول المغرب العربى ؛ بل على العكس يمكن الحديث عن ثلاث جبهات رئيسة تبلورت فى اجتماع وزراء الخارجية العرب فى الخامس عشر من يوليو ٢٠٠٦ : **الجبهة الأولى** تضم مصر والأردن والسعودية والكويت والعراق و«الرئاسة الفلسطينية» ، والإمارات والبحرين ، وهى التى رأت أن أعمال حزب الله «غير مسئولة ، وجاءت فى توقيت غير مناسب» . **والجبهة الثانية** ضمت سوريا ولبنان واليمن ، وهى التى اعتبرت أن عمليات حزب الله ضد إسرائيل مشروعة ولا تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ، وأنها تأتى فى إطار الكفاح المسلح للشعوب من أجل التحرير . أما **الجبهة الثالثة** والتى ضمت كلا من المغرب والسودان وليبيا فترى أن حزب الله لم يرتكب جريمة عندما قام بعمليته ضد الجنود الإسرائيليين ، ولكن كان عليه أن ينسق مع الحكومة اللبنانية حتى لا يحرجها أمام المجتمع الدولى[٣٩] .

وقد انعكس هذا التشرذم فى تشكيل ملامح الموقف العربى الرسمى من الحرب على لبنان ، الذى مر بعدة مراحل يمكن تقسيمها على النحو التالى :

• المرحلة الأولى: مرحلة التيه والتشرذم

وهى المرحلة التى تلت قيام الحرب الإسرائيلية على لبنان مباشرة، وتنوعت فيها المواقف بين ممتعض ورافض وناقم على ما قام به حزب الله؛ لذلك فقد جاء اجتماع وزراء الخارجية العرب الطارئ الذى عقد فى ١٥ يوليو ٢٠٠٦ كى يعكس هذه المواقف؛ حيث شهد الاجتماع خلافات حادة بين تيارين أساسيين: **الأول:** تزعمته السعودية ويحمِّل «حزب الله» مسئولية ما حدث باعتباره لم يتشاور مع أحد من الدول العربية، ولا مع الدولة اللبنانية ذاتها، فى حين رأى **تيار آخر** قادته سوريا ضرورة دعم المقاومة اللبنانية والفلسطينية بلا حدود، وأن الوقت ليس وقت اللوم[٤٠]. وقد أصدر الاجتماع ثلاثة قرارات فيما يتعلق بالتعامل مع العدوان الإسرائيلى على لبنان وفلسطين، وسبل دعمهما والتحركات العربية لوقف العدوان، وتضمن مشروع القرار الخاص بلبنان سبعة بنود تدين العدوان الإسرائيلى، وتدعم الشكوى اللبنانية فى مجلس الأمن، ومطالبته باتخاذ قرار فورى بوقف شامل لإطلاق النار ورفع الحصار الإسرائيلى.

ويمكن رصد ثلاث ملاحظات على هذه المرحلة؛ **أولها**: أنه لم يُدع خلالها إلى عقد قمة عربية لمناقشة الأوضاع، وذلك بالرغم من اشتداد وطأة الحرب، وتعرض الجنوب اللبنانى إلى موجات متلاحقة من التدمير، وبدا الأمر وكأن ثمة اعتقاد بأن القصف الإسرائيلى سينتهى خلال أيام قليلة؛ وهو ما لا يستدعى عقد قمة «طارئة» لمناقشة الوضع.

وهنا يتضح مدى عجز النظام العربى عن استيفاء إحدى أهم وظائفه؛ وهى سلامة أعضائه، وبدا الفشل قرينه؛ فهو لم يفلح فى منع الحرب فحسب، وإنما فشل أيضًا فى اتخاذ أى فعل من شأنه إيقافها. وكم كان محزنًا أن يسحب اليمن دعوته لعقد قمة عربية لمناقشة الوضع فى لبنان، بعدما بدا عقدها أكثر صعوبة.

والملاحظة الثانية: أنه بالرغم من الفشل فى القيام بتحرك جماعى؛ فقد فشلت أيضًا معظم التحركات القطرية فى وقف الحرب، ولم تفلح العلاقات الإستراتيجية بين بعض الدول العربية من جهة، والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى فى تعطيل الحرب أو إعادة التفكير بشأنها.

أما الملاحظة الثالثة: فهى شيوع انطباعات حول رغبة بعض الدول العربية فى استمرار الحرب من أجل القضاء على دور حزب الله فى المنطقة، خاصة فى ظل الحديث حول علاقاته القوية بإيران. وكان ملاحظًا أنه طيلة الأسبوع الأول للحرب لم تدع دولة عربية

لوقف فورى لإطلاق النار بين الطرفين اللبنانى والإسرائيلى، وكانت النتيجة المنطقية لهذه الملاحظات أن وجدت إسرائيل غطاء عربيًا دعم موقفها فى الحرب على لبنان، فى حين ألمح رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت إلى تأييد بعض الدول العربية للحرب على حزب الله[٤١]. كما أعلن ذلك صراحة المندوب الإسرائيلى دان غليبرمان فى مجلس الأمن، والذى أعلن على رءوس الأشهاد أن شخصيات رسمية عربية طلبت من إسرائيل استكمال الإجهاز على «حزب الله»، دون أن ينفى أحد ذلك[٤٢].

• المرحلة الثانية: التحرك على استحياء

لم يكن لأحد أن يتوقع الصمود الذى بدا عليه حزب الله فى المعارك الطاحنة مع إسرائيل، وبدا أن ثمة تحولاً قد بدأ يطرأ على الموقف العربى من الحرب، خصوصًا مع ضغط الشارع العربى، الذى وقف إلى جوار حزب الله بشكل لم يتكرر منذ أمد بعيد.

وكان ضروريًا على النظام العربى أن يدارى عوراته التى بدت طيلة المرحلة الأولى؛ فتمت الدعوة إلى عقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب فى بيروت فى السابع من أغسطس ٢٠٠٦، وذلك من أجل دعم خطة النقاط السبع التى سبق وأن طرحها رئيس الوزراء اللبنانى فؤاد السنيورة أمام مؤتمر روما الذى عقد فى السادس والعشرين من يوليو ٢٠٠٦.

وأمام كلمات السنيورة ودموعه خرج الاجتماع بعدة قرارات كان أهمها دعم خطة السنيورة، وإرسال وفد «ترويكا» عربى إلى نيويورك من أجل الضغط على الدول الغربية لتخفيف وطأة مشروع القرار الفرنسى/ الأمريكى الذى كان يتم تحضيره فى مجلس الأمن، والتحضير لقمة عربية دعت السعودية لعقدها فى مدينة مكة المكرمة.

وثمة ملاحظات أيضًا على هذه المرحلة: **أولها**: أن التحرك العربى قد جاء بعد مرور أكثر من عشرين يومًا على بدء الحرب على لبنان، وبعد أن فشلت رهانات البعض على سقوط المقاومة فى لبنان، واندحارها أمام العدو الصهيونى، وأيضًا لم يُدع إلى عقد قمة عربية «طارئة» لمناقشة الوضع.

ثانيها: أن هذا التحرك لم ينطلق من رؤية إستراتيجية معدة سلفًا للتعاطى مع الحرب ونتائجها، بقدر ما جاء فى إطار دعم خطة السنيورة، ولولاها لما تحرك العرب. **وثالثها**: أن الاجتماع لم يشر من قريب أو بعيد إلى ضرورة محاكمة إسرائيل على جرائمها فى لبنان،

وكانت آخرها مجزرة قانا «٢» التى وقعت فى الثلاثين من شهر يوليو؛ أى قبل عقد الاجتماع الوزارى بأسبوع.

وقد لعبت الدبلوماسية العربية دورًا ملحوظًا إبان هذه المرحلة، خصوصًا فى جلستى مجلس الأمن اللتين عقدتا قبل إصدار القرار ١٧٠١، وهو ما انعكس على صياغة القرار المذكور، وتم وقف إطلاق النار فيما يخص العمليات الهجومية بين الطرفين اللبنانى والإسرائيلى.

• المرحلة الثالثة: ما بعد الحرب

وهى المرحلة التى يمكن التأريخ لها منذ سريان قرار مجلس الأمن ١٧٠١ فى الرابع عشر من أغسطس ٢٠٠٦؛ حيث تمت الدعوة لعقد اجتماع استثنائى لوزراء الخارجية العرب بمقر الجامعة العربية، وعقد الاجتماع فى العشرين من أغسطس للنظر فى إعادة إعمار لبنان. وقد بدت أجواء الانقسام مجددًا على الاجتماع الوزارى، وذلك على خلفية الخطاب الذى ألقاه الرئيس السورى بشار الأسد، ووجه فيه انتقادات للعديد من الأنظمة العربية؛ لذا تجنب الاجتماع الحديث عن موعد عقد القمة الطارئة التى كانت قد دعت إليها السعودية، فى حين لم يحضر وزير الخارجية السورى وليد المعلم الاجتماع.

ولعل أهم الملاحظات التى يمكن تسجيلها على هذه المرحلة أنها لم تضع خطة «جماعية» محددة لكيفية المساهمة فى إعادة إعمار لبنان، وإنما جرى الحديث عن تعهدات قُطرية بذلك، كما أنه لم يتم التعهد من قبل أى دولة عربية بإمكانية المشاركة فى قوات الأمم المتحدة فى لبنان «اليونيفيل»، والتى نص قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ على زيادة عددها إلى ١٥ ألف جندى(٤٣).

رابعًا: تقييم الموقف: لماذا تبنت السعودية هذا الخيار؟

حين يتم التطرق إلى تقييم الموقف السعودى من عملية حزب الله؛ إنما نقصد بذلك محاولة الإجابة على تساؤلين: **أولهما**: لماذا تصرفت السعودية على النحو الذى جاء به موقفها؟ وقد تمت الإجابة خلال الجزء الأول من هذه الورقة.

وثانيهما : ما هى الخيارات التى كان يمكن للسعودية اللجوء إليها، ولم تفعل؟ بكلمات أخرى هل كانت هناك بدائل أخرى كان يمكن للسعودية العمل بها دون إثارة العديد من علامات الاستفهام حول موقفها من حزب الله؟

وكما أوضحنا فى بداية هذه الورقة فقد فوجئ صانع القرار السياسى فى السعودية شأنه فى ذلك شأن الكثيرين بسرعة الرد الإسرائيلى على عملية حزب الله، ويمكن تصور أنه لو تأخر هذا الرد أو لو لم يأخذ الشكل العنيف الذى بدا عليه منذ أول يوم للحرب؛ لاختلف رد الفعل السعودى على عملية حزب الله. وثمة مبررات يمكن سوقها فى هذا الصدد:

- **أولها** : أنها ليست المرة الأولى التى يقوم فيها حزب الله بعملية من نفس النوع؛ فقد سبقتها أخرى فى ٢٠٠٣، وربما كانت الأجواء مختلفة هذه المرة وتأتى بعد توتر الساحة اللبنانية الداخلية؛ إلا أن هذا لا يعنى شجب وإدانة العملية فى حال لم تقم الحرب.

- **وثانيها** : أن الموقف السعودى من مسألة تحرير الأراضى العربية المحتلة معروف وواضح، وهو دعم جميع أشكال المقاومة من أجل تحرير الأرض العربية المحتلة فى لبنان وفلسطين والعراق، وبالتالى كان يمكن تصنيف عملية حزب الله فى خانة المقاومة لتحرير مزارع شبعا.

- **ثالثها** : أنه لا يعقل أن تتخذ السعودية موقفًا مناوئًا لحزب الله، ومنددًا بعمليته، إذا ما حدث نوع من القبول اللبنانى بها، وهو ما لم يتوفر بالطبع؛ لذا جاء الموقف السعودى على نحو ما رأينا.

بكلمات أخرى لو لم يتحول الرد الإسرائيلى على عملية حزب الله إلى حرب حقيقية، ربما لاختلف الموقف السعودى من عملية حزب الله. أما وقد وقعت الحرب وانطلقت دانات المدافع الإسرائيلية تدك قرى الجنوب اللبنانى؛ فماذا كان يمكن للسعودية عمله لوقف هذه الحرب؟ هنا يمكن القول بأن ثمة خيارات طُرحت على المخيلة العربية، وكان للسعودية اللجوء إلى بعضها ولكنها لم تفعل، ويمكن استعراضها على النحو التالى:

• الخيار الأول: الدعوة إلى عقد قمة عربية طارئة

لم تدع أى دولة عربية لعقد قمة طارئة لبحث الحرب على لبنان باستثناء اليمن، التى دعت فى بداية العدوان إلى قمة طارئة؛ وذلك بموجب بروتوكول دورية القمة الذى يجيز عقد قمم طارئة فى حال حدوث مستجدات تتعلق بالأمن القومى العربى، وبشرط موافقة ثلثى الأعضاء. والسؤال هنا: لماذا لم تدع السعودية إلى قمة عربية طارئة لمناقشة الوضع؟ وهو ما يثير علامات تعجب كثيرة حول أبعاد الموقف السعودى من حزب الله، وذلك على نحو ما أوضحنا آنفًا. بالطبع إذا كانت السعودية قد دعت إلى عقد قمة عربية فإن السؤال «ماذا يمكن أن تقدم القمة لوقف الحرب؟» كان سيثار حتمًا، بيد أن مجرد عقد قمة فى حد ذاته كان سيعيد الثقة للكثير من الشعوب العربية فى قدرة قادتها على الاتفاق على موقف موحد تجاه الحرب الإسرائيلية على لبنان.

بيد أن الأسوأ أن يتخيل البعض أن السعودية قد سعت إلى عرقلة جهود الدول العربية من أجل عقد قمة طارئة، وهو ما نفته السعودية عقب الاجتماع التاريخى لوزراء الخارجية العرب فى لبنان فى السابع من أغسطس ٢٠٠٦، بل ودعت إلى عقد قمة عربية فى مكة المكرمة.

• الخيار الثانى: تعليق العلاقات مع الولايات المتحدة

ربما يرى البعض أن تعليق السعودية علاقاتها مع الولايات المتحدة، أو على الأقل التهديد به؛ كان يمكن أن يدفع واشنطن للضغط على إسرائيل من أجل وقف الحرب. بيد أنه من الصعوبة بمكان الاعتقاد بأن أى دولة أخرى تحظى بنفس العلاقة مع الولايات المتحدة يمكنها أن تقبل بمثل هذا الخيار؛ كمصر والأردن والكويت. ويمكن القول إن السعودية تحركت قدر المستطاع من أجل الضغط على الإدارة الأمريكية بكافة السبل الدبلوماسية ولكن دون جدوى. وفى هذا الصدد لا يمكن لأى جهة أن تحدد ماهية المصلحة القومية لدولة ما، كما أنه لا يمكن أيضًا لأى قوة سياسية أن ترسم لغيرها من الدول والقوى الدور الذى ينبغى عليها القيام به.

• الخيار الثالث: استخدام سلاح النفط

فى كل مرة تقع أزمة عربية، خصوصًا فى العلاقة مع الولايات المتحدة؛ يجرى الحديث عن استخدام سلاح النفط، وقطع الإمدادات عن الدول الغربية. وقد أثير الحديث حول هذا الموضوع مجددًا إبان الحرب الإسرائيلية على لبنان، ولم يكن أمام وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل سوى الرد بأنه «يستبعد أن تستخدم أى دولة عربية سلاح النفط للضغط على المجتمع الدولى لاتخاذ موقف تجاه الوضع فى لبنان.. وإن أول من سيتضرر من ذلك هو المواطن العربى»(٤٤).

وإذا كان الخياران الثانى والثالث يبدوان كما لو كانا بمثابة انتحار «سياسى» للسعودية، إلا أن الخيار الأول لم يكن يتطلب تضحية كبيرة، وكان يمكن له أن يحفظ ماء الوجه إزاء محاولات التقليل من الدور السعودى فى دعم القضايا العربية.

خامسًا: الدور السعودى بعد الحرب

منذ انتهاء الحرب على لبنان، والسعودية تسعى للعب دور مؤثر قد يعيد الهدوء إلى الساحة اللبنانية. وحسبما يرى البعض فإن السعودية تبذل حاليًا جهودًا مكثفة لتهدئة الأجواء بين أطراف الأزمة التى تعصف بلبنان هذه الأيام. وقد كان ثمة اعتقاد بأن الموقف السعودى من الحرب على لبنان سيؤدى إلى إدخال السعودية إلى حلبة التحالفات داخل لبنان، وبالتالى يدفعها إلى أن تكون مع بعض الأطراف مقابل أطراف أخرى.. ستجد نفسها مع قوى ١٤ آذار، وخاصة تيار المستقبل، فى مواجهة قوى ٨ آذار، وتحديدًا «حزب الله».

وقد تعزز هذا الاعتقاد مع التوتر الذى أصاب العلاقات السعودية السورية أثناء الحرب وبعدها، وخصوصًا فى أعقاب خطاب الرئيس السورى الذى جاء بعد انتهاء الحرب وتحدث فيه عما أسماه بـ«أنصاف المواقف وأنصاف الرجال».

وقد أبقت السعودية على قنوات اتصال مفتوحة مع منظمة «أمل» و«حزب الله»، ومحاولات بالمثل مع الجنرال ميشيل عون، باعتباره أحد أطراف المعارضة؛ كما كانت هناك اجتماعات متكررة وطويلة أحيانًا بين السفير السعودى فى بيروت عبد العزيز خوجة، والأمين العام لـ«حزب الله» حسن نصر الله؛ وهو اللقاء الذى رآه البعض محاولة لإعادة العلاقات بين الطرفين على ما كانت عليه قبل الحرب الأخيرة.

وكما أثير فى الصحف فإن الجهود السعودية كانت تتركز بشكل أساسى على تحقيق حد أدنى من التوافق بين أطراف الأزمة اللبنانية، بما يمكن من التوصل إلى الحل المنشود. بعبارة أخرى تسعى السعودية إلى إيجاد شىء من التوازن بين مصالح الأطراف بحيث يفرض على كل منها تقديم بعض التنازلات كوسيلة لتحقيق الالتقاء حول الحد الأدنى المطلوب(٤٥).

بيد أن السؤال هنا: هل بقى هناك شىء من التوازن (وأقصد بذلك توازن المصلحة) فى الساحة اللبنانية بحيث يمكن التعويل عليه؟ مسار الأحداث منذ اغتيال الحريرى، وبشكل خاص منذ نهاية الحرب الإسرائيلية الأخيرة؛ يشير بشكل متصاعد إلى أن تقاطع المصالح السياسية للأطراف اللبنانية يتضاءل بشكل سريع، وأن توازنات المصلحة فيما بينها تتآكل بشكل مستمر.

حتى نقطة الخلاف الرئيسة بين الأطراف اللبنانية ليست محل اتفاق؛ فبالنسبة للمعارضة وخاصة «حزب الله» تتمثل هذه المسألة فى مقترح «الحكومة الوطنية»، و«حزب الله» يصر على هذه الفكرة ليس فقط كمخرج؛ بل كحق سياسى مشروع. وبما أنها كذلك فإن رفض أو ممانعة الأكثرية حيالها يعنى إصراراً على الاستئثار بالسلطة، وانصياعًا وراء الضغوط الأمريكية.

وبالنسبة للأكثرية يأتى موضوع المحكمة الدولية ليصبح هو نقطة الخلاف الرئيسة، وأن إصرار المعارضة وخاصة «حزب الله» على فكرة الحكومة الوطنية يأتى بغرض فرض ما أصبح يعرف بالثلث المعطل. والمقصود بذلك أن المعارضة تريد أن تحصل على ثلث المقاعد الوزارية زائد واحد، لتحصل بذلك على قوة الفيتو داخل الحكومة. والهدف حسبما تظن الأكثرية هو تعطيل المحكمة الدولية، وربما تفجير الحكومة من الداخل، ومن ثم قتل فكرة هذه المحكمة، أو إضعافها إلى درجة لا تستطيع معها أن تصل إلى الحقيقة وراء اغتيال الحريرى.

وأمام هذه التحديات يجوز التساؤل حول ماهية الدور الذى تسعى السعودية إلى القيام به لإصلاح ما أفسدته خبرة الشهور الثلاثة الماضية؟ وما مدى إمكانية نجاح الدور السعودى فى إيجاد مخرج للمأزق اللبنانى؟

الهوامش :

١ ـ إدوارد سعيد، حال العرب، جريدة الحياة، ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٣ .

٢ ـ يشير الرأى الغالب فى تقييم الموقف العربى من غزو العراق إلى أنه فاق كل التوقعات سوءًا وتدنيًا عن المعايير القومية والقطرية، لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع : د. أحمد يوسف أحمد، «النظام العربى وتحدى البقاء»، ضمن ملف «تداعيات الاحتلال الأمريكى للعراق»، مجلة المستقبل العربى، السنة ٢٦، العدد ٢٩١، (مايو ٢٠٠٣)، ص ٦٨ .

٣ ـ وقعت الحرب الأولى عام ١٩٨٢ عندما احتلت إسرائيل الجنوب اللبنانى، ولم تخرج منه إلا عام ٢٠٠٠ .

٤ ـ طالع نص البيان فى جريدة الشرق الأوسط، عدد ١٠٠٩١، تاريخ ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٥ ـ للاطلاع على نص كلمة وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل يرجى مراجعة محاضر اجتماعات الجامعة العربية بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠٠٦، وجريدة الشرق الأوسط، عدد ١٠٠٩٢، بتاريخ ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٦ ـ للاطلاع على نص البيان راجع : جريدة الأهرام، عدد ٤٣٥٢٧، بتاريخ ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٧ ـ جمال خاشجقى، «متى أخطأت المملكة فى حق لبنان؟»، جريدة الاتحاد الإماراتية، العدد ١١٢٥٩، ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٨ ـ جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٠٩٩، ٢٣ يوليو ٢٠٠٦ .

٩ ـ موقع الجزيرة نت، دخول بتاريخ ٣/ ١٠/ ٢٠٠٦ .

١٠ ـ جريدة الشرق الأوسط، ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٦ .

١١ ـ الشرق الأوسط، عدد ١٠١٠٧ بتاريخ ٣/ ٨/ ٢٠٠٦ .

١٢ ـ جريدة السفير ٢١/ ٧/ ٢٠٠٦ .

١٣ ـ جريدة الحياة، ١١/ ٨/ ٢٠٠٦ .

14- Saudi Arabia grants Lebanon USD 50 million ،Morocco Times.com ،7/16/2006.

١٥ ـ جريدة الحياة، ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٦ .

16- at : www.un.org, World Food Programme.

١٧ ـ جريدة الشرق الأوسط، ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٦ .

١٨ ـ جريدة الشرق الأوسط، ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٦ .

١٩ ـ جريدة الشرق الأوسط، ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٦ .

* اتفاق الطائف هو الاتفاق الإقليمى الذى تم بموجبه وضع نهاية للحرب اللبنانية التى استمرت عقدًا ونيفًا من الزمن، فقد وضع اتفاق الطائف بنودًا كثيرة وعديدة لحياة سياسية واجتماعية جديدة فى لبنان، عرفت فيما بعد بمرحلة ما بعد الحرب، وكان تعديل أو تغيير المناهج الدراسية جزءًا أساسيًا من بنود اتفاق الطائف الشهير الذى رعته المملكة العربية السعودية. وقد حدثت عدة تعديلات لاحقة على الاتفاق معظمها تخص المصالح السورية، ويمكن ملاحظتها فى النص المعدل : «تقوم القوات السورية بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية فى جميع الأماكن؛ حيث توجد القوات السورية فى فترة زمنية محددة، أقصاها ستة أشهر، تتجمع خلالها القوات السورية، وتتمركز فى منطقة البقاع». واستبدل بالنص : «تقوم.. فى فترة زمنية محددة، أقصاها سنتان، تقرر الحكومة

السورية، بالاتفاق مع الحكومة اللبنانية إعادة تمركز القوات السورية فى منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربى، فى ضهر البيدر، حتى خط حمانا/ المديرج/ عين دارة، وفى نقاط أخرى».
وتضمن الاتفاق مشروع إصلاح سياسى يضمن التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فى البلاد، والتوازن بين المسيحيين والمسلمين، وبسط سلطة الدولة اللبنانية على كل التراب اللبنانى بقواتها الذاتية، وتحرير لبنان من الاحتلال «الإسرائيلى»، عبر تنفيذ القرار رقم ٤٢٥، وسائر قرارات مجلس الأمن الدولى، المتعلقة بإزالة الاحتلال، مع التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة عام ١٩٤٩، وتنظيم علاقات لبنان بسوريا، وحلّ جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال مدة زمنية محددة، وحلّ مشكلة المهجّرين اللبنانيين، وغيرها من البنود التى نظمت الحياة السياسية العامة فى لبنان وأخمدت الحرب الأهلية، ولكن إلى حين؛ إذ تشهد الساحة اللبنانية اليوم تصعيداً على خلفية هذا الاتفاق الذى لم يطبق فى الكثير من بنوده، كما أنه تعرض للانتهاك بتعديله أكثر من مرة ولأسباب سياسية، آخرها تعديل الدستور اللبنانى للتمديد للرئيس اللبنانى الأخير إميل لحود لفترة رئاسية جديدة ولثلاث سنوات، كما حصل من قبل ولعدة مرات، وذلك إلى أن تم اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى الأسبق رفيق الحريرى، وانسحبت القوات السورية من لبنان وتداعت الأحداث حتى وصلت إلى الحرب الإسرائيلية على لبنان فى يوليو ٢٠٠٦ . للمزيد حول هذا الموضوع راجع: لهيب عبد الخالق، اتفاق الطائف أخمد الحرب الأهلية إلى حين، جريدة البيان الإماراتية، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٦ .

٢٠ ـ جمال خاشجقى، السعودية وتحديات الأزمة اللبنانية، جريدة الاتحاد الإماراتية، العدد ١١٢٥٩، ٣/ ٥/ ٢٠٠٦ .

٢١ ـ مضاوى الرشيد، «المعادلة الصعبة فى حسابات النظام السعودى»، جريدة القدس العربى، ١/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٢٢ ـ طارق الحميد، ضد المغامرين أم الشيعة، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٠٩٤، ١٨/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٢٣ ـ جمال خاشجقى، السعودية وتحديات الأزمة اللبنانية، مرجع سبق ذكره.

٢٤ ـ راجع موقع سى إن إن العربية على الرابط:
http://arabic.cnn.com/2006/lebanon.escalation/8/2/fatwa.hezbullah/index.html

٢٥ ـ مأمون فندى، من الرأس: لبنان أم حزب الله؟، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠١٠٠، ٢٤/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٢٦ ـ جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠١١٥، ٨/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٢٧ ـ هدى الحسينى، الموقف السعودى ينتشل لبنان من الفخ السورى/ الإيرانى، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٠٩١، ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٢٨ ـ راجع نص الخطاب الذى ألقاه الرئيس السورى بشار الأسد فى مجلس الشعب السورى فى الخامس عشر من أغسطس، راجع جريدة الحياة، العدد ١٠١٢٣، ١٦/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٢٩ ـ المرجع السابق.

30- Nawaf Obaid ،Region in Crisis: Saudi Arabia's Critical Role in Lebanon ،SUSRIS Publications ،August 8 ،2006.

وفى هذا الصدد أيضاً راجع: جمال خاشجقى، «الهلال الشيعى» فى المنطقة . . . حقيقة أم وهم؟، جريدة الاتحاد الإماراتية، العدد (١١٢٥٩) ٣/ ٥/ ٢٠٠٦ .

٣١ـ ينتشر الشيعة بأعداد متفاوتة فى مناطق المملكة العربية السعودية المختلفة، لكن نطاق تمركزهم وثقلهم الأساسى هو شرق الجزيرة العربية، أو ما كانت تعرف قديمًا بالبحرين التى تشمل تاريخيًا أوال (مملكة البحرين حاليًا) والخط (القطيف) وهجر (الأحساء). وتاريخ التشيع فى المنطقة قديم، وبعضهم يعود به إلى عهد الإمام على بن أبى طالب الخليفة الرابع. وقد أنجبت المنطقة العديد من الصحابة والتابعين والشعراء المبرزين، وتميزت المنطقة (البحرين القديمة) باندلاع الثورات والانتفاضات المبكرة ضد الدولة الأموية ثم الدولة العباسية، والتى تكللت بسيطرة القرامطة فى نهاية القرن الثالث الهجرى، التى جعلوها قاعدة لحكمهم ومنطلقًا لحملاتهم ضد المراكز والعواصم العربية (العراق والشام ومصر)، واستمرت سيطرتهم قرابة ١٥٠ عامًا.

الشيعة موجودون فى مناطق وأقاليم مختلفة من المملكة؛ ففى المنطقة الشرقية يشكل الشيعة نسبة كبيرة من السكان، وهم مذهبيًا ينتمون إلى الإمامية (الجعفرية)، وكذلك الأمر ينطبق على شيعة المدينة (النخاولة)، بل إن الأشراف وهم سادة بنى هاشم فى المدينة ومكة، وينحدر من سلالتهم الأسرتان الهاشمية والعلوية الحاكمتان فى الأردن والمغرب؛ كانوا ينتمون (وبعضهم لا يزال) للمذهب الشيعى. كما أن هناك وجودًا شيعيًا بين قبائل حرب وجهينة (الحروب) وفى منطقة ينبع البحر، وهم من الشيعة الكيسانية. أما الشيعة «الإسماعيليون» فينتشرون فى الجنوب، وبخاصة فى نجران بين قبائل يام، كما ينتشر الشيعة «الزيود» فى مناطق عدة من المنطقة الجنوبية والغربية.

ومع أهمية الوجود الشيعى فى المملكة؛ حيث تقدر نسبهم من ١٠ إلى ١٥٪ من العدد الإجمالى للسكان المحليين البالغ حوالى ٢٢,٥ مليون نسمة؛ فإن المسألة الشيعية ارتبطت على الدوام بوجود الشيعة فى المنطقة الشرقية لأسباب وعوامل تاريخية وسياسية واقتصادية وثقافية. وقبل كل شىء تتمثل أهمية العامل الشيعى فى الحياة المعاصرة للمملكة العربية السعودية فى كون المنطقة الشرقية تحتوى على أكبر مخزون نفطى فى العالم (٢٥٪ من إجمالى الاحتياط العالمى) إلى جانب وجود كميات هائلة من الغاز.

أما على الصعيد الجيوسياسى والعلاقات الثقافية والعائلية والمذهبية؛ فإن شيعة الشرقية يمتلكون التواصل والارتباط الوثيق بمناطق الوجود الشيعى «الكثيف» فى المناطق المجاورة مثل العراق وإيران والشام والكويت والبحرين وغيرها من دول الخليج العربى، لكن هذا التواصل والتداخل لا يعنى بأى حال تبعية شيعة المملكة لمركز أو دولة «معينة» أخرى من منطلق ولاء سياسى ومذهبى. فتاريخ التشيع فى الجزيرة يعود إلى حوالى ١٤٠٠ سنة، فى حين أن إيران الشيعية المعاصرة يعود وجودها إلى حوالى ٥٠٠ سنة (الحكم الصفوى). وفى الواقع فإن علماء الشيعة من البحرين (التى تشمل القطيف والأحساء) كانوا يمتلكون حوزتهم (مدارسهم) الدينية الخاصة منذ زمن سحيق. وقد أطلق على مدينة القطيف مسمى «النجف الصغرى» لكثرة الحوزات الدينية فيها، واستمرت هذه الحوزات تعمل بنشاط حتى بدايات قيام الحكم السعودى (الدولة الثالثة). للمزيد راجع، نجيب الخنيزى، النشاط السياسى للشيعة فى السعودية، موقع الجزيرة نت على الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/78043615-9EE9-4403-8C01-A60FF61A98C3.htm.

كما يمكن مراجعة الدراسة الوثائقية الهامة لمجموعة الأزمات الدولية "ICG" بعنوان:

The Shiite Question in Saudi Arabia ،Middle East Report ،N. 45 ، 19 September 2005.

٣٢ـ جريدة الحياة، ١٧/٧/٢٠٠٦.

٣٣ـ جريدة الوطن السعودية، العدد ٢١٣٥، ٤/٨/٢٠٠٦.

٣٤ـ جريدة الرياض، العدد ١٣٩٨٢، ٥/ ١٠/ ٢٠٠٦ .
٣٥ـ جريدة الوطن السعودية، العدد ٢١٣٦، ٥/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٣٦ـ خليل العنانى، «النظام العربى من البنيوية إلى التفكيك»، مجلة شئون عربية، عدد ١٢٧، خريف ٢٠٠٦، ص ٦٥ .
٣٧ـ د. أحمد يوسف أحمد، «النتائج والتداعيات على العالم العربى»، (فى) احتلال العراق وتداعياته عربيًا وإقليميًا ودوليًا، مرجع سابق، ص ٣٢١ .
٣٨ـ د. أحمد يوسف أحمد، «التداعيات العربية»، (فى) الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها (ملف)، مجلة المستقبل العربى، العدد ٣٣٢، أكتوبر ٢٠٠٦، ص ص ٣٩ـ ٤٠ .
٣٩ـ جريدة الشرق الأوسط، ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٤٠ـ موقع الجزيرة نت، دخول بتاريخ ١/ ٨/ ٢٠٠٦ على الرابط :
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B656617C-839A-484D-B580
CCDE85B14DEA.htm
٤١ـ د. محمد السيد سعيد، «حسابات خاطئة وراء موقف عربى مخجل»، جريدة الاتحاد، ٣/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٤٢ـ جريدة الشرق الأوسط، ٢١/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٤٣ـ جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠١١٠، ٣/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٤٤ـ د. خالد الدخيل، «الدور السعودى أمام التوازنات الطائفية فى لبنان»، جريدة الاتحاد الإماراتية، العدد (١١٤٦٠) ٢٠/ ١١/ ٢٠٠٦ .
٤٥ـ المرجع السابق.

obeikan.com

١٥ ـ الموقف السورى من الحرب :
نحو إعادة إحياء الدور الإقليمى

د. رضوان زيادة (*)

مقدمة

خرجت سوريا من حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ لتعلن تجاوز مرحلة صراعاتها الداخلية المتنافرة التى امتدت منذ انقلاب حسنى الزعيم الأول فى عام ١٩٤٩، وحتى «الحركة التصحيحية» فى عام ١٩٧٠، كما خرج الرئيس الراحل حافظ الأسد أيضًا بشعبية ورمزية لم يكن ليحظى بها رئيسٌ لسوريا من قبل، وساهم ذلك كله فى تحويل سوريا من موقع يتنافس عليه الجميع إلى لاعب يطلب ودَّه الجميع، فسوريا بعد حرب تشرين انتقلت من البحث عن ذاتها فى داخلها، إلى مرحلة إثبات هذه الذات على ما حولها من الكيانات التى كانت تتنافس عليها[١]، وهذه هى الفرضية الرئيسة التى عمل الباحث الإسرائيلى موشيه ماعوز جاهدًا فى كتاباته على إثباتها؛ حيث يلخص تطور تحول الدور السورى كالتالى: «لقد تحولت سوريا تحت قيادة حافظ الأسد من بلد ضعيف هشٍّ سريع العطب إلى دولة تبدو قوية ومستقرة، وإلى قوة إقليمية فى الشرق الأوسط، فسوريا التى كانت لعقود متتالية هدفًا لسياسات جيرانها العرب التوسعية، ولخطر القدرة العسكرية الإسرائيلية؛ أصبحت بقيادة الأسد إحدى أكثر قوى المنطقة نفوذًا وتأثيرًا»؛ وهو لذلك أطلق على الأسد لقب «أبو الهول دمشق»[٢].

لقد ساعدت حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ الأسد لكى يُصبح محط الأنظار العربية والعالمية، سيما أثناء جولات كيسنجر المكوكية، وزادت من حضوره ورمزيته إلى

(*) مدير مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان.

أن استطاع أن يستثمرها بنجاح فى تعزيز سلطته، وضمان استقراره؛ فبعد عودة القنيطرة «المحررة» عن طريق اتفاقية فصل القوات؛ ذهب بنفسه ليرفع العلم السورى فوقها دليلاً على استعادتها، وستصبح هذه الصورة رمزًا يتكرر يوميًا ويتابعه السوريون باستمرار، أما النظام الرسمى فقد أصبح يُطلق على الأسد «بطل التشرينيين» فى إشارة إلى «حركته التصحيحية» فى تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٧٠ التى تمكّن بعدها الأسد من الاستيلاء على الحكم فى سوريا، وتشرين الأول/ نوفمبر ١٩٧٣ الحرب التى خاضها الأسد بطموحٍ لتحرير الجولان، لكنه لم يتمكن سوى من «استعادة» القنيطرة.

بدأ الدور الإقليمى الجديد الذى كان على سوريا أن تلعبه مستقبلاً فى زيارة نادرة إلى لبنان فى ٧ كانون الثانى/ يناير ١٩٧٥ للقاء الرئيس سليمان فرنجية، وقد كان اللقاء فى مدينة شتورة على الحدود السورية/ اللبنانية؛ وذلك بهدف تأكيد سوريا على مساندتها الكاملة للحفاظ على سيادة لبنان وسلامة أراضيه، ولم يكد يمضى ثلاثة أشهر على هذا اللقاء حتى اندلعت الحرب الأهلية اللبنانية فى ١٣ نيسان/ إبريل ١٩٧٥[٣]، ودخلت لبنان مرحلةً من الصراعات المتقلبة والتحالفات المتبدلة أنهت تمامًا سلطة الدولة، وتحولت لبنان إلى مقاطعات تحكمها عصاباتٌ مسلحة تُدير مناطقها وفق تحالفاتها الطائفية والسياسية. ولقد كان التدخل السورى السياسى مبكرًا بهدف وقف القتال بين الأطراف المتناحرة؛ فلبنان لا تمثل فقط عمقًا إستراتيجيًا لسوريا؛ وإنما الحفاظ على وحدتها هو جزءٌ من الإستراتيجية السورية التى اتبعها الأسد للحفاظ على التوازن مع الصراع العربى/ الإسرائيلى، خاصة وأن لبنان تأخذ موقعًا حساسًا بالنسبة لكلٍّ من سوريا وإسرائيل. وإذا كان الأسد قد حسم خياره بالتدخل فى لبنان لعوامل إستراتيجية بغية تعزيز الجبهة الشرقية؛ فإن التدخل العسكرى السورى كان حقيقة متأخرًا عن بداية اندلاع الحرب الأهلية؛ حيث حاول الأسد أول الأمر تسوية الصراع بين الأطراف سياسيًا، وقد لعب وزير الخارجية آنذاك عبد الحليم خدام دورًا نشطًا من خلال زياراته ولقاءاته المتكررة حتى لقبه اللبنانيون بـ«الوالى»، وأصرّ الأسد على الوصول إلى «تسوية سياسية» للحرب بين الطرف المسيحى المارونى وبين الحركة الوطنية اللبنانية؛ وهو ما تم حين رعت دمشق الإعلان عن «الوثيقة الدستورية» اللبنانية فى ١٤ شباط/ فبراير[٤] ١٩٧٦.

استمر التصعيد الإسرائيلى المستمر على لبنان بهدف تأجيج الانقسام الطائفى فيها، خاصةً وأن كلَّ عملية إسرائيلية كانت تستهدف الفلسطينيين فى لبنان، وكان الموقف ينقسم

بشأنها فى لبنان إلى خصمين: الطرف المسيحى كان يرى ضرورة أن تُعاقب الدولة الفلسطينيين كى لا تتكرر عملياتهم من داخل الأراضى اللبنانية، فى حين أن الطرف المسلم واليسارى الذى تزعمه الراحل كمال جنبلاط[٥] بامتياز كان يُطالب بأن يتدخل الجيش اللبنانى ليدافع عن الفلسطينيين ويقوم بحمايتهم، واشتدت الهجمات الإسرائيلية ردًا على العمليات الفدائية التى قام بها الفلسطينيون داخل إسرائيل.

لكن هذه الهجمات الفلسطينية المتكررة والمتواترة بحدة وضعت المنطقة على شفا حرب جديدة؛ مما أشعر وزير الخارجية الأمريكى كيسنجر بضرورة التدخل من جديد ووضع حدٍّ لها، وقطع طريق إمدادها وتغذيتها الرئيس الذى طالما اعتبرت واشنطن أنه كامنٌ فى دمشق، فنقلت إلى الأسد وعبر سفيرها فى دمشق ريتشارد مورفى بأن إسرائيل قد تضطر للتدخل فى لبنان لوضع حدٍّ للعمليات الفلسطينية عبر الحدود اللبنانية. شعر الأسد عندها بأن الحلم الإسرائيلى فى الاستيلاء على أراض جديدة لم ينته بعد، وما عزّز مخاوفه هو أن رئيس الوزراء الإسرائيلى المنتخب حديثًا فى تلك الفترة كان إسحاق رابين؛ وهو «بطل» حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

رغم ذلك فقد كان الأسد مترددًا فى الدخول إلى لبنان خاصة مع التحذيرات الأمريكية التى كان ينقلها السفير الأمريكى لدى دمشق (ريتشارد مورفى)، وأخطرها كان فى ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٥ الذى حذّر صراحة بأن «إسرائيل تعتبر أى تدخل أجنبى (سورى) مسلح فى لبنان تهديدًا خطيرًا للغاية».

كانت الحسابات الدولية تديرها الولايات المتحدة بمفردها؛ ذلك أن موقف الاتحاد السوفيتى كان ينحصر فى المساندة المعنوية لجنبلاط، وقد تحفظت على التدخل السورى فى لبنان لمواجهته، لكن هذا التحفظ كان أشبه بالغمامة العابرة التى عرف الأسد كيف يزيحها بسهولة عن سماء دمشق/ موسكو فى أول لقاء له مع بريجينيف فى موسكو، وهكذا فقد اتفقت بشكلٍ نادر المصالح الأمريكية مع السورية فى ضرورة التدخل السورى فى لبنان لحماية المسيحيين، فضمنت الولايات المتحدة إسرائيل بعدم تدخلها لحفظ المصالح السورية فى لبنان، وبالمقابل حافظت سوريا فى تدخلها العسكرى على الوجود المسيحى الماروني الذى كان موالياً لإسرائيل، ووافق الطرفان على ما سمى اتفاقية «الخط الأحمر»؛ الاتفاقية غير المكتوبة وغير الموقعة، والتى لا تعترف بوجودها سوريا، ولا تصدّق ما جاء فيها، وتقضى هذه الاتفاقية كما جاء فى رسالة بعث بها وزير الخارجية الإسرائيلى إيغال آلون إلى

كيسنجر نقلها بدوره إلى دمشق أن يكون الانتشار السورى فى البحر والجو محدودًا، ولا يتجاوز شمالى خط صيدا/ جزين (الخط الأحمر)، وألا تجلب القوات السورية معها صواريخ سام إلى الجنوب من طريق دمشق وبيروت، مقابل ذلك تعترف إسرائيل بالمصالح السورية فى أجزاء من لبنان[٦].

غير أن طريق الأسد إلى التدخل السورى فى لبنان لم يكن معبدًا تمامًا؛ حيث كان الأسد قد راهن بعد فشل «الوثيقة الدستورية» على انتخاب إلياس سركيس رئيسًا للجمهورية فى آيار/ مايو ١٩٧٦ قبل موعد انتهاء ولاية فرنجية بفترة مبكرة، وحسم الأسد فى النهاية خياره بدخول قواته العسكرية إلى لبنان لحماية معاقل المسيحيين، وعشية اتخاذ هذا القرار شهدت القيادة القطرية فى سوريا جلسةً حادة وتضاربًا بالكراسى بين الموافقين على التدخل ومعارضيه، بل إن أحد قادة الفرق العسكرية فضَّل ترك قيادة الفرقة على الدخول بها إلى لبنان[٧]، لكن القيادة اتخذت فى النهاية قرارها بالتدخل فى لبنان على اعتبار أنه «واجبٌ قومى» للحفاظ على وحدة لبنان وسلامة أراضيه من التدخل الأجنبى، وأرسل الأسد على الفور فى ١ آيار/ مايو ١٩٧٦ قوةً مسلحة تعدادها ٤٠٠٠ جندى مع ٢٥٠ مصفحة لدخول لبنان، وقد سحب الأسد معظم وحداته المسلحة على خط وقف إطلاق النار فى مرتفعات الجولان ووزعها بين لبنان والحدود السورية العراقية المتوترة، وتمكنت على الفور من فك الحصار عن المسيحيين المتمركزين فى مدينة زحلة الواقعة فى وادى البقاع[٨]، لكن تدخل الأسد هذا الذى قدِّر له فى البداية أن يكون محدودًا امتدَّ شيئًا فشيئًا فى الأراضى اللبنانية، وأخذ شكلاً مأساويًا فى أواخر حزيران/ يونيو ١٩٧٦، عندما كانت القوات السورية تحاصر المعاقل الفلسطينية واليسارية فى ميناء صيدا فى الجنوب وحوله، وعندما وقعت الدبابات السورية فى كمين نصبته لها القوات الفلسطينية، وحدثت عمليات قتل غير إنسانية آلمت الأسد وخلقت لديه منذ تلك اللحظة عداءً شخصيًا لا يزول مع ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، لكن معركة صيدا لم تكن النهاية، بل كانت بداية التورط السورى الحقيقى فى الحرب الأهلية اللبنانية؛ ذلك أن سوريا بعدها لم تعد راعيًا إقليميًا للبنان؛ بل أصبحت للأسف طرفًا فى هذه الحرب التى ازدادت وحشية مع معركة «تل الزعتر»، التى حاصر فيها جيش كميل شمعون (النمور) بقيادة ابنه دانى ثلاثين ألفًا من اللاجئين الفلسطينيين والشيعة حتى سقط المخيم فى النهاية فى ١٢ آب/ أغسطس ١٩٧٦ مُسدلاً الستار على مذبحة وحشية راح ضحيتها ما يعادل ثلاثة آلاف مدنى قضى معظمهم نحبهم ذبحًا على أيدى «جيش النمور»[٩].

أثار التدخل السورى فى لبنان لتأييد الطرف المسيحى على حساب الطرف الفلسطينى ـ فى وجه الأسد ـ عاصفةً من الرفض ممزوجة بالغضب، وزالت عن الأسد تلك الصورة التى استحقها بجدارة عقب حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣؛ صورة الزعيم الذى يحرص على مصالح أمته العربية، ويسعى جاهداً لتحقيق التضامن العربى فى وجه العدو الصهيونى؛ فقد كانت تلك الحرب قد منحته شعبيةً على مستوى العالم العربى، كان يطمح باستمرار إلى تعزيزها ليصبح الوريث الشرعى للزعيم الممجد فى الذاكرة العربية جمال عبد الناصر، لكن الاحتجاجات تصاعدت داخليًا وعربيًا ودوليًا، غير أن كلَّ ذلك لم يكن ليُثنى الأسد عن تدخله الذى رأى فيه «واجبًا قوميًا»، وسيسعى فيما بعد لإضفاء هذه الصفة على تدخله أثناء مؤتمر المصالحة الذى عقد فى الرياض فى ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦ عندما تم الاعتراف بالقوات السورية على أساس أنها «قوات الردع العربية»؛ مما اعتبر نصراً دبلوماسيًا للرئيس الأسد الذى حصل أيضًا على دعم مادى من كلٍّ من الكويت والسعودية بعد أن كان قد انقطع بسبب دخول القوات السورية إلى لبنان.

وتعزز موقف الأسد عربيًا بعد مؤتمر القاهرة فى ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦؛ فأقرت جامعة الدول العربية نهائيًا حسم قوات الردع العربية المؤلفة من ٣٠٠ ألف جندى بمشاركة عدد من البلدان العربية كالعربية السعودية والكويت وليبيا وتونس والسودان، لكن العدد الأكبر من هذه القوات كان سوريًا[١٠].

كانت لبنان إذًا بداية الدخول السورى الصريح فى اللعبة الإقليمية، ثم سيطرت عليها بشكل كامل، وقد تعزز ذلك عند إدراك الأسد لمغزى التحولات الدولية بعد حرب الخليج الأولى فى عام ١٩٩٠؛ إذ أدرك أن هدفه فى تحقيق التوازن الإستراتيجى مع إسرائيل أصبح غير ممكن بسبب التحولات الطارئة فى الاتحاد السوفيتى حليفه الرئيس؛ فتكيَّف بشىء من الحذر مع الإستراتيجية الأمريكية الجديدة فى المنطقة، لكنه لم يتخلَّ عن تطوير قوته العسكرية بما يؤهلها لردع الإسرائيليين عن المجازفة والدخول فى مخاطر غير محمودة العواقب، وما عزز من قوة سوريا على الردع هو احتفاظها بقواتها فى الأراضى اللبنانية، ووضعها فى مواقع عسكرية إستراتيجية لحماية الحدود الغربية والجنوبية الغربية فى حال نشوب أى هجوم إسرائيلى مفاجئ، ومن هذا المنطلق تحول الأسد فى تخطيطه الإستراتيجى للصراع مع إسرائيل من تحقيق «التوازن الإستراتيجى» من طرفٍ واحد، إلى إثبات «قدرة الردع العسكرية» من طرفٍ واحد

أيضًا، وأصبح اعتماده على كوريا الشمالية التى احتفظت معها سوريا بعلاقات سياسية وعسكرية، لكن ذلك لم يمنع الأسد فى المقابل من استثمار حرب الخليج للحصّول على مكاسب سياسية ومالية، بعدما تيقن أن الولايات المتحدة هى القوة الوحيدة التى بإمكانها الضغط على إسرائيل من أجل تحقيق حلٍّ عادل وشامل ودائم فى المنطقة للصراع العربى/ الإسرائيلى، وهو ما شجعه على الاستجابة للرغبة الأمريكية فى تكوين حلف دولى ضد العراق على أمل أن تُتَرجم هذه الرغبة لاحقًا بعرفان للجميل يقوم على تحقيق الولايات المتحدة لوعودها التى قطعتها لسوريا ولغيرها من أطراف الصراع فى منطقة الشرق الأوسط، وللحفاظ على مصالحه فى لبنان.

أصبح الأسد بعد ذلك يستخدم لبنان كمسرح لتغيير الخارطة الإقليمية بشكل يوظفه باستمرار لدى كل مرة يشعر فيها بالتهميش أو الخسارة، فعقب قمة شرم الشيخ فى عام ١٩٩٦ على سبيل المثال لجأ الأسد إلى لبنان، ذاك المسرح الذى ظلّ لأكثر من عشرين عامًا الميدان الذى ألحق فيه الأسد الهزيمة بعدد كبير من التحديات الإقليمية والدولية، وإفساد المجهودات الأمريكية لإعادة ترتيب المنطقة دون سوريا بدءًا من مؤتمر جنيف عام ١٩٧٣، ومرورًا بمبادرة ريغان ١٩٨٢، فخطة شولتز ١٩٨٧، وانتهاءً بعملية تصفية الحسابات عام ١٩٩٣[١١].

أولاً: الصراع السورى/ الإسرائيلى على الجبهة اللبنانية

كانت حكومة إسحاق رابين آنذاك قد بدأت فى عام ١٩٩٣ تصعيدًا عسكريًا غير مسبوق على الجنوب اللبنانى؛ حيث شنّت القوات الإسرائيلية عملية أطلقت عليها اسم «تصفية الحسابات»، واستمرت لسبعة أيام عقابًا على الغارات المتتابعة التى قام بها حزب الله على الشريط اللبنانى المحتل الذى تعتبره إسرائيل حزامًا أمنيًا لها، فى حين يعتبره اللبنانيون والسوريون «المنطقة غير الآمنة»، وقد شملت العملية مناطق كثيرة فى الجنوب والبقاع والشمال وأطراف بيروت، وكانت نتائج هذه العملية ١٣ قتيلاً و٥٠٠ جريح، وشملت ١٢٠ قرية دُمِّر فيها ١٠ عشرة آلاف منزل، وبلغ عدد المشردين ٣٠٠ ألف، كما دمرت منشآت عامة مدنية كالمدارس والجسور والطرق وإمدادات المياه، أما على الجانب الإسرائيلى فقد بلغت الخسائر مقتل ٢٦ جنديًا فقط و٦٧ جنديًا جريحًا، كما أعلن عن ذلك الناطق باسم الجيش الإسرائيلى[١٢]، ولم يكن لهذه العملية أن تتوقف إلا بعد

التوصل إلى «تفاهم» شفهى غير مكتوب أصبح يعرف «بتفاهم تموز/ يوليو»، يقضى بوقف حزب الله إطلاق صواريخ الكاتيوشا على شمال إسرائيل فى مقابل التعهد بعدم قصف القرى الآهلة والمدنيين اللبنانيين، وقد تم التوصل إلى هذا التفاهم بعد وساطة أمريكية بين الطرف السورى واللبنانى من جهة، والطرف الإسرائيلى من جهة أخرى[١٣]؛ حيث أصر السوريون حينها والرئيس حافظ الأسد بشكل خاص على حق حزب الله فى مقاومة الاحتلال الإسرائيلى فى بلاده، وعلى الحظر أن يشمل فقط الهجمات ضد المدنيين من قبل الطرفين معًا.

أدرك رابين أنه إذا أصر على موافقة سوريا على هذا التفاهم؛ فإن عليه أن يقبل بهذه الشروط؛ ولذلك أخبر دنيس روس المبعوث الأمريكى الخاص بعملية سلام الشرق الأوسط موافقته على الشروط شرط الموافقة السورية، وحين أعلن الأسد موافقته نشأ ما سمى بتفاهم تموز/ يوليو ١٩٩٣.

لقد اعتبر الإسرائيليون هذا التفاهم نصرًا لهم، خاصة وأنه يضع على عاتق السوريين المسئولية من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار، والمحافظة على الشروط التى ستمكن من تحقيقه، ورأوا أنه يتيح لقواعد حوار جديدة مع سوريا ولبنان، بما يدفع عملية السلام قدمًا إلى الأمام على حد تعبير أورى ساغى رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية فى تلك الفترة[١٤]، وكانت فرصةً مناسبة لرابين أيضًا أن يمتدح السوريين على وفائهم بالتزاماتهم سواءً أكانت شفهية أم مكتوبة، أما الأسد فقد كان رأيه فى التفاهم مختلفًا تمامًا؛ إذ اعتبر أن «الاتفاق محدد جدًا ومحدود جدًا، يتوقف العدوان الإسرائيلى فتتوقف صواريخ الكاتيوشا، أخذًا بالاعتبار أن الكاتيوشا استُخدمت للرد، ولم تكن هى السبب، بل الذريعة، كما حاولوا أن يوُهموا العالم»[١٥]، وكان وزير الخارجية السورى حينها فاروق الشرع صريحًا تمامًا؛ إذ رأى أن «العدوان الأخير على لبنان يمكن حسبما نعتقد أن ينسف عملية السلام برمتها، ولسنا مستعدين لمواصلة المفاوضات تحت تهديد المدافع الإسرائيلية»[١٦]، وعندما ارتبك المسئولون اللبنانيون وأعلنوا عن انتشار الجيش اللبنانى فى الجنوب عادوا بعد اللقاء مع الأسد فى ١٦ آب/ أغسطس ١٩٩٣ ليُعلنوا أن «لا وجود للجيش اللبنانى فى الجنوب، وأن ذلك سببه إرباك وتسرع وارتجال». وقد «استطاع الأسد أن يحفظنا من إرباكنا، ويخرجنا من تسرعنا، ويعيد الأمور إلى مسارها»[١٧]، وهكذا فلم يكن الأسد ليسمح للقوة العسكرية الإسرائيلية أن تغيِّر حساباته الإستراتيجية

فى الجنوب؛ لذلك أصرَّ الأسد على دور المقاومة فى الجنوب اللبنانى، وقد حصلت بعد هذا التفاهم غير المكتوب على شرعية الدفاع عن الأراضى اللبنانية المحتلة؛ الأمر الذى كانت تستثمره باستمرار فى إرهاق الجيش الإسرائيلى؛ حيث خسر الجيش الإسرائيلى ٩٩ جنديًا فى المنطقة الحدودية منذ عام ١٩٨٥؛ أى فى وقت انسحاب إسرائيل لهذه المنطقة واحتلالها لها حتى تموز/ يوليو١٩٩٣[١٨]، ورغم أن الرقم ضئيلٌ بالمقارنة مع خسائر اللبنانيين إلا أنه كاف لإشعار الإسرائيليين بعدم الأمان، خاصة فى ظل اهتمام إعلامى ووجود رفض شعبى إسرائيلى لبقاء الاحتلال فى الجنوب اللبنانى.

ولذلك فإن الإسرائيليين دائمًا ما كانوا يحملون سوريا المسئولية عن تصاعد عمليات حزب الله فى الجنوب، وكانوا فى بعض الأحيان يعتبرون أنها تتم برغبة من الأسد أو بموافقة شخصية منه؛ ولذلك غالبًا ما كان يتم مناقشة التوتر فى الجنوب اللبنانى فى جلسات المحادثات السورية/ الإسرائيلية؛ الأمر الذى كان السوريون يرفضون مناقشته باستمرار لأنه يتعلق بالوفد اللبنانى[١٩]، ورغم استمرار المفاوضات فإن الجبهة فى الجنوب اللبنانى لم تهدأ أبدًا، بل كانت تشهد أحيانًا تصعيدًا يُنذر بأزمة سورية/ إسرائيلية لا حدود لها، فلم يكن الأسد بوصفه سياسيًا واقعيًا يؤمن بالمفاوضات وحدها كبديل للقوة العسكرية؛ بل كان يعتقد أن الدبلوماسية إذا ما اقترنت بالقوة العسكرية وحققت الدعم العربى والدولى لسوريا؛ فإنها تشكل أداةً لا غنى عنها فى المواجهة مع إسرائيل، سيما وأن الدبلوماسية مكنت إسرائيل من قبل من الإفلات من عواقب عدوانها المتكرر على العرب[٢٠]؛ ولذلك فقد كان الإسرائيليون يتلقون ضربات موجعة فى الجنوب اللبنانى، فى الوقت نفسه الذى كان السوريون يتحدثون معهم عن السلام الكامل، فضلاً عن أن الأسد كان بارعًا فى الدمج بين الدبلوماسية والضغط؛ فقد كان يرى أن الانسحاب من الأراضى المحتلة يجب أن لا يتم التفاوض عليه أصلاً؛ لأنه حسب قرارات الشرعية الدولية، ولم يكن لجوء الأسد إلى التفاوض إلا بعد إدراكه أن استرجاع هذه الأراضى عن طريق الحرب أصبح متعذرًا وغير ممكن؛ ولذلك فقد كان يعتبر أن الهجمات التى يقوم بها حزب الله مقاومة مشروعة لا يجوز التشكيك أبدًا فى شرعيتها أو وطنيتها؛ بل يجب دعمها واحتضانها حتى تحقق أهدافها.

وحين بدأت إسرائيل عمليتها فى الجنوب اللبنانى التى أطلقت عليها اسم «عناقيد الغضب» فى نيسان/ إبريل ١٩٩٦، وقد هدفت هذه العملية إلى إنهاء الهجمات التى يقوم

بها حزب الله نهائيًا على «المنطقة الآمنة» فى الجنوب اللبنانى (حيث تصاعدت هجمات حزب الله فى نهاية آذار/ مارس ١٩٩٦ ضد جيش لبنان الجنوبى والقوات الإسرائيلية المتواجدة والمحتلة فى الجنوب اللبنانى)؛ حاولت حينها الولايات المتحدة أن تدفع كلا من سوريا وإسرائيل إلى تهدئة الأمور معتبرةً أن التصعيد ليس فى مصلحة الأطراف جميعًا، ونقل السفير الأمريكى فى إسرائيل مارتن أنديك رسالة إلى بيريز يطلب منه فيها أن تمتنع إسرائيل عن أى عمليات عسكرية فى جنوب لبنان[٢١]. فى نفس الوقت لم يكن الأسد راغبًا فى التصعيد بالرغم من العزلة الدولية التى أقيمت حوله بعد قمة شرم الشيخ التى كان من وظيفتها «إدانة الإرهاب» بعد عمليات حماس داخل إسرائيل، وهو ما رفضته سوريا وامتنعت عن المشاركة فيها.

بعدها شعر الأمريكيون أن من واجبهم إخراج الأسد من عزلته؛ لأن إحساسه بذلك من شأنه أن يقلب الأمور رأسًا على عقب، لكن إسرائيل بدأت عمليتها فى الجنوب اللبنانى التى أطلقت عليها اسم «عناقيد الغضب»؛ وذلك بدءًا من ١١ نيسان/ إبريل، وامتدت حتى ٢٦ نيسان/ إبريل ١٩٩٦، ولقد هدفت هذه العملية إلى تحقيق عدد من الأهداف: **أولاً**: تحسين الوضع الانتخابى لبيريز، خاصة وأن استطلاعات الرأى أصبحت تعطيه نسبة متدنية مقارنة بخصمه الليكودى نتنياهو، **وثانيًا**: تعديل تفاهم تموز/ يوليو ١٩٩٣ لمصلحة إسرائيل، عن طريق إنهاء الهجمات التى يقوم بها حزب الله نهائيًا على «المنطقة الآمنة» فى الجنوب اللبنانى، **وثالثًا**: محاولة إسرائيل القفز مباشرة باتجاه خطة سلام إسرائيلية/ لبنانية دون المرور بسوريا تكفل إعادة انتشار الجيش اللبنانى فى المناطق التى يشغلها حزب الله فى ذلك الوقت[٢٢]؛ لذلك بدأت الطائرات الإسرائيلية بغارات مستمرة على منطقة صور، ثم توسعت هذه الغارات فى الأيام التالية لتشمل منطقة الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت، وبانتهاء العملية كانت الغارات قد شملت ١٥٩ قرية و٧٢٠١ وحدة سكنية، ومستشفيات ومدارس ومحطات كهرباء ودور عبادة، وأدى ذلك إلى استشهاد ١٥٣ مدنيًا و٥ عسكريين سوريين، و١٣ مقاتلاً من حزب الله، وجرح ٣٥٩ مدنيًا و٩ عسكريين بما فيهم ضحايا مجزرة قانا[٢٣]، التى لعبت دورًا حاسمًا فى إنهاء العملية باكرًا؛ حيث قصفت الطائرات الإسرائيلية فى ١٨ نيسان/ إبريل مبنى تابعًا للأمم المتحدة كان قد لجأ إليه أكثر من ١٠٠ مدنى لبنانى معظمهم من العائلات والنساء والأطفال؛ مما أدى إلى حرق المبنى وسقوط ما يقرب من ١١ شهيدًا و١٢٩ جريحًا، لكن وبرغم هذه المجزرة استمرت

الطائرات الإسرائيلية بعملها الهجومى، فى حين ظهر بيريز على شاشة التلفزيون الإسرائيلى ليعلن أن مبنى الأمم المتحدة قُصف عن طريق الخطأ، وأن جيش الدفاع الإسرائيلى لم يكن يعلم بتجمع للمدنيين هناك[٢٤]. . وأثناء مناقشته للموقف اعتبر جيش الدفاع الإسرائيلى أن قرار القصف كان له ما يبرره؛ فمعظم الضربات دقيقة وأصابت أهدافها، وإن كانت بعض القذائف للأسف قد حادت عن الهدف، وحتى لو كنا قمنا بتصوير المخيم قبل ساعات من القصف لما كان فى وسعنا رؤية اللاجئين لأنهم كانوا فى حظيرتين مسقوفتين[٢٥]. . لقد تحولت العملية العسكرية الإسرائيلية فى الجنوب اللبنانى من نجاح يُؤمل قطف ثماره إلى مأزق موحل لم يعرف بيريز كيف يخرج منه، خصوصًا بعد مجزرة قانا[٢٦]، فقد خسر التأييد العربى والدولى الذى حصل عليه فى قمة شرم الشيخ، وبعد أن كان يشترط على الأسد شروطًا لاستئناف المفاوضات؛ فإنه أصبح الآن يناضل قدر استطاعته لتخفيف عبء الشروط التى فرضها الأسد عليه، وظهر الأسد مجددًا إلى دائرة الضوء بعد محاولة عزله فى شرم الشيخ؛ فوزراء خارجية كلٍّ من الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا وإيطاليا وإسبانيا وأيرلندا كلهم بدءوا يطرقون بابه لإقناعه بالتوصل إلى وقف فورى لإطلاق النار، «لكن لا شىء يدعو للعجلة» كما أخبر أحد زائريه؛ وهو ما كان يثير استياء بيريز وحنقه؛ وكأن الأسد يريد بذلك الإمعان فى إذلاله واحتقاره[٢٧].

نجحت جهود كريستوفر فى ٢٦ نيسان/ إبريل فى الوصول إلى نص وقف إطلاق النار بين الطرفين، وبعد سلسلة لقاءات أجراها كريستوفر مع الأسد وبيريز فقد نصَّ الاتفاق الجديد على أن المجموعات المسلحة فى لبنان لن تقوم بهجمات صواريخ كاتيوشا، أو أى نوع آخر من السلاح إلى داخل إسرائيل، كما تمتنع إسرائيل والمتعاونون معها عن إطلاق أى نوع من السلاح على المدنيين أو على الأهداف المدنية فى لبنان، وبالإضافة إلى هذا فيلتزم الطرفان بالتأكيد على أن لا يكون المدنيون هدفًا للهجوم تحت أى ظروف، كما لا يجوز استخدام المناطق المدنية الآهلة والمنشآت الصناعية والكهربائية كقواعد لإطلاق الهجمات، وأخيرًا يؤكد الاتفاق على أنه بدون خرق هذا التفاهم فإنه لا يوجد هناك ما يمنع أى طرف من ممارسة حق الدفاع عن النفس[٢٨]، كما تم تشكيل مجموعة مراقبة مؤلفة من الولايات المتحدة وفرنسا وسوريا وإسرائيل، وستكون مهمتها مراقبة تطبيق التفاهم، كما ستقدم الشكاوى إلى مجموعة المراقبة، وقد جاء نص الاتفاق مكتوبًا بالإنجليزية بناءً على موافقة كل الأطراف الواردة فيه، وواضحٌ أن الاتفاق قد منح ميزات للمقاومة اللبنانية

لم تحظ بها فى تفاهم تموز/ يوليو ١٩٩٣؛ إذ هو لم يشر إلى وضع أى قيود على نشاط هذه المقاومة للوجود العسكرى الإسرائيلى فى لبنان فيما عدا القيود الإنسانية المفروضة على إسرائيل نفسها، وفى ذلك اعترافٌ صريح بشرعية المقاومة وأحقيتها فى الوجود والدفاع عن نفسها، كما أن الاتفاق قد نص على آلية للرصد والمراقبة لتنفيذه، وقد بدأت المفاوضات على تكوين هذه الآلية فى واشنطن بدءًا من ١٠ آيار/ مايو إلى أن اتفق على صيغته النهائية فى ٣ تموز/ يوليو ١٩٩٦ بعد تشكيل حكومة نتنياهو.

ثانيًا: العلاقة السورية/ اللبنانية و«العناية الدولية»

دخلت العلاقة السورية/ اللبنانية منعطفًا جديدًا بدأ من الانسحاب الإسرائيلى من الجنوب اللبنانى فى آيار/ مايو ٢٠٠٠ قبل وفاة الأسد بأيام قليلة؛ فقد انسحبت إسرائيل من كامل الجنوب اللبنانى فى ٢٤ آيار/ مايو باستثناء مزارع شبعا التى استثناها مجلس الأمن معتبرًا أنها خاضعة للسيادة السورية[٢٩]، فى حين أكد السوريون أنها تتبع للسيطرة اللبنانية[٣٠]، هذا بالإضافة إلى بعض الخلافات حول نقاط ترسيم الخط الأزرق. ولقد كان الانسحاب نصرًا لبنانيًا بامتياز، سيما وأنه قد تم دون أى شروط إسرائيلية مفروضة على لبنان، وما سرع الانسحاب الإسرائيلى من لبنان كان وصول معلومات استخباراتية لباراك حول صحة الأسد تؤكد له أن وضعه الصحى حرجٌ تمامًا[٣١]، وأنه احتاج إلى منشطات للمشاركة فى قمة جنيف مع الرئيس كلينتون التى عقدت فى آذار/ مارس ٢٠٠٠؛ ولذلك حسم باراك خياره بالانسحاب المبكر من لبنان حتى قبل الموعد المقرر فى تموز/ يوليو ٢٠٠٠؛ لأنه خشى أن تفلت الأمور بوفاة الأسد، ولا أحد على الإطلاق كان يعرف حقيقة السيناريو المعد لخلافة الأسد، وإن كان الجميع يتوقع أن ابنه بشارًا سيكون وريث أبيه، لكن نجاح السيناريو وتمامه كان فى علم الغيب؛ لذلك قرر باراك الانسحاب والأسد على قيد الحياة؛ لأنه أوثق ضامن لعدم حدوث اعتداءات على الجبهة اللبنانية تضع المنطقة على شفا حربٍ لا يبدو الجميع مستعدًا لها.

ثم بعد وفاة الأسد ومجيء الرئيس بشار الأسد أصبحت العلاقة السورية/ اللبنانية موضع نقاش جدى داخل الساحة اللبنانية، خاصة مع صعود الاحتجاجات الداخلية المطالبة بخروج القوات السورية من لبنان وفقًا لاتفاق الطائف؛ نظرًا لانتهاء دورها، لكن التغير الدولى كان الأهم فى حجمه، فحدث ١١ أيلول/ سبتمبر مع مجيء إدارة أمريكية

جديدة بأجندة دولية وإقليمية مختلفة، ثم كانت حرب العراق، انتهاءً بصدور القرار ١٥٥٩ الذى دعا إلى احترام سيادة لبنان، وكان بمثابة الصفعة الموجهة إلى دمشق بعد دعمها للتمديد للرئيس لحود عقب تعديلٍ دستورى[٣٢] أثار الكثير من النقاش والاحتجاجات ضده داخل لبنان.

كانت سوريا قد أعادت انتشار قواتها العسكرية من لبنان أربع مرات قبل صدور القرار الدولى، لكن الجديد هذه المرة كان التشدد الفرنسى إزاءها؛ ولذلك وجدت نفسها فى «مأزق صعب» فى لبنان. وتمثلت الخسارة السورية الأكبر من هذه الخطوة فى توتر «العلاقة الإستراتيجية» مع فرنسا، بعدما وصلت هذه العلاقة إلى مستوى متقدم جدًا من التنسيق والتوحد فى المواقف، فأعاد الموقف الفرنسى فى مجلس الأمن ـ الذى كان المحرك الفعلى لصدور القرار ـ العلاقة السورية/ الفرنسية إلى زمن التوجس والترقب والحذر، سيما أن دمشق باتت وحيدة تمامًا بالرغم من توقيعها اتفاق الشراكة بالأحرف الأولى فى مطلع تشرين الأول من عام ٢٠٠٤.

لكن ومع اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى الأسبق رفيق الحريرى دخلنا حقبة جديدة ذات عناوين مختلفة، إن لم تكن جذرية على مستوى علاقات سوريا مع لبنان، وعلى مستوى علاقات سوريا الإقليمية والدولية، فبالنسبة للمعارضة اللبنانية التى أطلقت «انتفاضة الاستقلال» حان الوقت بالنسبة لها كى تُصاغ هذه العلاقة وفق منطق مختلف عن «المسار الواحد»، أو الشعار الشهير «شعبٌ واحد فى دولتين»؛ إذ بدا أن هناك مسارات عدة فى لبنان وحدها، فكيف يمكن الحديث عندئذٍ عن مسارٍ واحد يجمع سوريا ولبنان.

أما بالنسبة للمجتمع الدولى الذى دفع بالقرار ١٥٥٩ بعد اغتيال الحريرى إلى قائمة أولوياته، واتفقت عليه الرؤيتان الأمريكية والأوروبية؛ فإنه أصبح لا يرى فى العلاقة السورية/ اللبنانية إلا احتلالاً سوريًا قائمًا على الهيمنة والسيطرة الأمنية والمخابراتية. ولما كانت سوريا قد اتهمت باغتيال الحريرى، أو هى مسئولة بشكلٍ غير مباشر عن اغتياله بسبب سيطرتها المحكمة على الوضع الأمنى فى لبنان[٣٣]؛ فقد سيطرت المعارضة اللبنانية بعدها على معظم مقاعد مجلس النواب بعد فوزها فى الانتخابات النيابية، وامتلكت زمام المبادرة بشكلٍ كامل.

بيد أن دمشق تتحمل المسئولية كاملة عن تدهور علاقتها مع لبنان؛ وذلك لتجاهلها التام لضرورة تأسيس هذه العلاقة وفق أسس جديدة تتجاوز مبادئ «الخاصرة

الرخوة»، أو معنى «الملف»؛ وهو ما راكم الأخطاء بشكلٍ أتاح لها الانفجار دفعةً واحدة فى وجه دمشق.

ولقد كانت دمشق تصر باستمرار على أن العلاقة بين الطرفين تحكمها اتفاقيات ومواثيق، وأن هذه العلاقة تحددها مؤسسات الدولتين، وهكذا فقصر نظر السياسة السورية التى تؤمن بالأشخاص أكثر فى بناء السياسات الإستراتيجية الحقيقية؛ جعلتها تتخذ قراراً بالتمديد للرئيس إميل لحود وفرضه عبر مجلس النواب اللبنانى بشكل أو بآخر. ولم يجد السوريون حقيقة ـ عدا عن اللبنانيين ـ تبريراً شرعيًا واحدًا يشرعن هذه الخطوة أو يجعلها مستساغة(٣٤).

ثم جاء الإعلان السورى بانسحاب قواتها واستخباراتها الكاملة قبل نهاية شهر نيسان/ إبريل ٢٠٠٥؛ ليطوى بالكامل صفحة الدور الإقليمى السورى، فلبنان افتتحت الدور الإقليمى لسوريا فى عام ١٩٧٦، وهى نفسها اختتمته.

لقد نفذت دمشق الشق المتعلق بها فى القرار ١٥٥٩ تحت ضغط دولى شديد وصل درجة التلويح بخيارات أخرى، استناداً إلى البند السابع، ولقد استخدمت كافة العصى الممكنة لكن دون إظهار أى جزرة، ولذلك لم يعد منطق الرئيس حافظ الأسد فى المقايضة هنا واقعيًا أو قابلاً للتحقق أو الصرف؛ فالإدارة الأمريكية الحالية ترى أن على دمشق تنفيذ الالتزامات المتعلقة بها فيما يتعلق بالعراق ولبنان وفلسطين، دون شكر على واجبها المنوط بها. وبنفس الوقت تبدو دمشق مقتنعة تمامًا أن الانسحاب لن يكوّن نهاية الضغوط الأمريكية عليها، وهذا ما حصل فعلاً؛ فالولايات المتحدة انتظرت ملف الانسحاب حتى أغلق بشكل نهائى لتفتح ملفًا آخر يتعلق بالوجود الاستخباراتى والضغط لتنفيذ الشق الآخر من القرار ١٥٥٩ المتعلق بنزع سلاح حزب الله.

ثم صدر قرار جديد من مجلس الأمن ١٦٣٦ نص على عدم تعاون سوريا الكافى مع مجلس الأمن، وقد صيغ من ضمن الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة؛ مما جعل التلويح بالعقوبات الدولية كعصا غليظة قابلة للتطبيق فى أى لحظة، خاصة وأن القرار الدولى قد أعطى لجنة التحقيق الدولية المستقلة صلاحيات مطلقة، ثم أتى التقرير الثانى لميليس الذى ذكّر بعدم التعاون السورى الكافى والبطىء مع لجنة التحقيق الدولية؛ مما يفتح الباب مستقبلاً على خيارات عدة يبدو أسوؤها العقوبات الدولية، خاصة بعد تأكيد القرار الدولى

السابق بقرار آخر رقم ١٦٤٤ ، ثم أصدر مجلس الأمن قراراً جديداً حمل الرقم ١٦٨٠ ، وذلك بتأييد ١٣ دولة، وامتناع الصين وروسيا عن التصويت، وقد دعا إلى ترسيم الحدود المشتركة بين لبنان وسوريا «خصوصاً فى المناطق التى تعتبر فيها الحدود غير مؤكدة أو محل نزاع (فى إشارة إلى منطقة مزارع شبعا)، وإقامة علاقات وتمثيل دبلوماسى كاملين». وأهاب المجلس بالحكومة السورية أن تتخذ إجراءات مماثلة لتلك التى اتخذتها الحكومة اللبنانية «ضد عمليات نقل الأسلحة إلى الأراضى اللبنانية».

وقد كان رد دمشق عنيفًا؛ إذ وصفت الخارجية السورية القرار بأنه «إجراء غير مسبوق»، و«تدخل فى صلب الشئون السيادية والثنائية للدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، واستفزاز يعقد الأمور»[٣٥].

وقد حذر وزير الخارجية السورى وليد المعلم من أن «الدفع فى اتجاه توتير الأجواء لا يخدم مصالح لبنان قبل سوريا»، معتبراً أن موضوعى ترسيم الحدود بدءًا من الشمال، والعلاقات الدبلوماسية بين البلدين؛ يتطلبان «المناخ الإيجابى الملائم» بين البلدين، وقال إن ثمة مساعىَ أمريكية/ فرنسية «متناغمة» مع بعض القوى والأشخاص فى لبنان، متوقعًا فشلها؛ لأن قدرة واشنطن وباريس «أكثر محدودية من أن تمس طبيعة العلاقات السورية/ اللبنانية»[٣٦]. وبنفس الوقت صدر إعلان دمشق/ بيروت بتوقيع عدد من المثقفين السوريين واللبنانيين، وقد دعا الدولتين إلى تصحيح جذرى للعلاقات السورية/ اللبنانية، بدءًا بالاعتراف السورى النهائى باستقلال لبنان، مروراً بترسيم الحدود والتبادل الدبلوماسى بين البلدين، فكان رد السلطات السورية باعتقال عدد من المثقفين والناشطين فى إصدار الإعلان، بتهم «إيقاظ النعرات العنصرية أو المذهبية، ونشر أخبار كاذبة من شأنها أن تنال من هيبة الدولة». وهذه تهم تصل عقوبتها إلى السجن المؤبد والأشغال الشاقة[٣٧].

كانت سوريا ترى على لسان وزير خارجيتها وليد المعلم أن «الوقت غير مناسب لإقامة علاقات دبلوماسية مع لبنان»؛ إذ قال: «نحن نتصور أنه لو كانت هناك سفارات فى البلدين فى ظل أجواء سلبية كان سيتم سحب السفراء أو غلق السفارتين، ونحن من حيث المبدأ لا توجد لدينا مشكلة فى موضوع فتح السفارتين، ولكننا نحتاج إلى الوقت المناسب»[٣٨]. وقد بدا أن استياء دمشق متركز على قيام بعض اللبنانيين ـ وبينهم أعضاء فى الحكومة كما وصفهم المعلم ـ «بالقفز فوق التحقيقات واتهام سوريا بجريمة اغتيال

رفيق الحريرى قبل وصولها إلى نتيجة». وقال: «هناك الحملة الإعلامية الظالمة التى يشنها بعض اللبنانيين على سوريا، والأمر يحتاج بكل بساطة إلى تحسين المناخ القائم بين البلدين»[٣٩].

إذًا بدت بيروت بالنسبة لدمشق وكأنها مركز التقلبات القادمة إليها، ولم يعد الخوف السورى من العراق، ذلك البلد الذى يعيش حالة من الحرب الأهلية؛ وإنما من بيروت التى كانت حتى وقت كبير الحليف الأوثق إلى دمشق.

لقد قال المعلم فى خطاب مكتوب ونادر له أمام مجلس الشعب (البرلمان)، تناول السياسة الخارجية لسوريا إن سوريا «موضع الاستهداف الأمريكى بسبب مواقفها الوطنية، ورفضها للحرب على العراق، ووقوفها فى وجه الهيمنة والتدخل الأجنبى». لكنه اعتبر أن «المشروع الأمريكى فيه مأزوم وفاشل بفعل المقاومة الباسلة للشعب العراقى الشقيق، وبفعل انكشاف التبريرات الكاذبة التى جرى اصطناعها لغزوه، وبقى مشروع الشرق الأوسط الكبير عالقًا فى الوحل العراقى».

وأضاف الوزير السورى: «فى ظل هذا الفشل الأمريكى، ولزيادة الضغوط على سوريا ومحاولة تشديد محاصرتها؛ نشأ التنسيق الأمريكى/ الفرنسى فى شأن لبنان»، رغم «اختلاف المصالح والغايات الفرنسية والأمريكية فى بعض الجوانب، وتلاقيها فى جوانب أخرى». وذكر «أن نقاط الالتقاء أفرزت قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ الذى استخدم ولا يزال أداة للضغط الدولى على سوريا من جهة، وللتدخل السافر بهدف بسط الهيمنة على لبنان من جهة أخرى. أضيفت إلى ذلك جريمة اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق المرحوم رفيق الحريرى، وتوجيه التهمة مباشرة إلى سوريا دونما أى دليل رغم أن سوريا هى متضرر أساسى من الاغتيال؛ الأمر الذى يقطع بأن الجريمة هى جزء من المخطط التآمرى على سوريا ولبنان، وبالتالى على المنطقة بأسرها»[٤٠].

يعكس هذا الخطاب رؤية الخارجية السورية لتبدل موازين القوى فى المحيط الإقليمى؛ لما يعتقد أنه لصالحها، خاصةً مع التورط الأمريكى الكبير فى العراق.

ثالثًا: سوريا ما بعد الحرب: محاولة استعادة الدور الإقليمى

تلك كانت الأجواء السورية/ اللبنانية ما قبل الحرب، وأتت الحرب المفاجئة التى

لم تكن تتوقع دمشق ردة الفعل الإسرائيلية تجاهها لتغير قواعد اللعبة على حد تعبير أحد المسئولين السوريين، على اعتبار أن خلط الأوراق سيكون فى مصلحة سوريا فى المآل الأخير.

فى البداية حمل الجانب الرسمى وعلى لسان نائب الرئيس فاروق الشرع إسرائيل المسئولية عن التصعيد وأن «المقاومة ستستمر طالما بقى الاحتلال». وقد ونوهت الصحف الرسمية بعملية «حزب الله» أسر جنديين إسرائيليين[٤١].

وفى ظل عدم الحسم الإسرائيلى تجاه الموقف من سوريا مع بداية الحرب؛ إذ سادت حال من الترقب للتصريحات الأمريكية والإسرائيلية إزاء احتمال حصول اعتداءات إسرائيلية على مواقع فى سوريا، وبينما كانت الحكومة الإسرائيلية فى السابق تشير بأصابع الاتهام إلى سوريا؛ ركز بيان حكومة أولمرت الذى أعلن فيه شن الحرب على الحكومة اللبنانية، كما لم تجرِ الإشارة إلى دمشق فى البيان الإسرائيلى. حتى عندما سئل أولمرت عنها قال: «إن سوريا بلد بحكومة ذات طبيعة إرهابية، وإن الاستعدادات المناسبة يجب القيام بها لمعالجة الوضع بالنسبة إلى سلوك الحكومة السورية».

وهذا كان على العكس تمامًا من الموقف الأمريكى؛ إذ قال المتحدث باسم مجلس الأمن القومى الأمريكى فريدريك جونز: «نحمل سوريا وإيران اللتين تدعمان حزب الله مسئولية الهجوم والعنف الذى تلاه»، كما أن وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس قالت إن لدى «سوريا مسئولية خاصة لاستعمال دورها والتأثير فى شكل إيجابى»، قبل أن يقول الرئيس جورج بوش: «يجب أن تحاسب سوريا على أفعالها»[٤٢].

لكن إسرائيل بدت حريصة عبر تصريحات قادتها ووسائل إعلامها على ما وصفته بـ«تهدئة روع» سوريا، وطمأنتها إلى أن استدعاء عشرات الآلاف من أفراد القوات الاحتياطية ليس لغرض شن هجوم عسكرى عليها.

وقد كررت القيادات العسكرية ثم السياسية فيما بعد رسالة مفادها أن إسرائيل بعثت «عبر قنوات مختلفة» برسالة واضحة إلى سوريا «لطمأنتها بأنه ليست لديها نية فى مهاجمتها، وأن استدعاء الاحتياط مرتبط فقط بالحرب فى لبنان وليس لغايات أخرى»[٤٣].

وقال وزير الدفاع عمير بيريتس للمرة الثانية فى أقل من ٢٤ ساعة: إنه ليست لإسرائيل نية لضرب سوريا، «لكن على الجيش الإسرائيلى أن يكون مستعدًا لأى سيناريو». . وأضاف: إن إسرائيل تعمل كل ما فى وسعها لتبقى الجبهة السورية على وضعها الراهن. . «ونحن ننقل هذه الرسالة ونرجو أن يتم استيعابها ونأمل أيضًا فى أن لا يجر حزب الله سوريا إلى الحرب». هذا على الرغم من أن إسرائيل اتهمت حزب الله باستخدام أسلحة روسية مخصصة لسوريا؛ حيث نسبت صحيفة «معاريف» إلى مسئولين أمنيين أن تل أبيب قدمت إلى موسكو وثائق تثبت أن «حزب الله» استخدم أسلحة روسية مخصصة أصلاً للجيش السورى. وقالت إن «صورًا لصواريخ وصناديق وأغلفة صواريخ عرضت على الروس، بما فى ذلك شهادات تحليق صادرة فى روسيا؛ تؤكد أنها صواريخ روسية الصنع مخصصة للجيش السورى». ثم قال جيش الدفاع الإسرائيلى إن مقاتلى «حزب الله» استخدموا نماذج جديدة من الصواريخ المضادة للدبابات «ميتيس ـ م» و«كورنيت» كانت قد سلمت إلى سوريا فى التسعينيات من القرن الماضى(٤٤).

لكن سوريا أكدت فيما بعد أن أى هجوم إسرائيلى عليها سيقابل برد مباشر كما قال وزير الإعلام السورى محسن بلال. وقال فى أول رد فعل رسمى يصدر عن دمشق منذ شن إسرائيل هجومها الواسع النطاق على لبنان إن «أى عدوان إسرائيلى على سوريا سيقابل برد سورى حازم ومباشر لا حدود له لا بالزمن ولا بالأساليب». وأوضح أنه «فى حال تعرضنا لعدوان سوف نرد الرد الكافى الذى تستحقه يد العدوان والعربدة الإسرائيلية فى المنطقة». وأعرب عن «دعم سوريا للمقاومة الوطنية اللبنانية فى تصديها للعدوان الإسرائيلى»، وعن اعتقاده أن «المقاومة ستنتصر»(٤٥).

ثم استنكرت الجبهة الوطنية التقدمية التى تعتبر أعلى هيئة سياسية حاكمة الهجوم الإسرائيلى على لبنان، واصفة إياه بأنه «حرب إبادة». وأشادت إثر اجتماع لها بـ«الصمود البطولى الذى يبديه المقاومون فى مواجهة العدوان»، معلنة «دعمها ومساندتها الكاملة لأعمال المقاومة الوطنية اللبنانية»(٤٦).

أما شعبيًا فقد شهدت سوريا حركة عبور كثيفة إليها من قبل اللاجئين اللبنانيين الذين أصبحوا يزدادون تباعًا مع تزايد الأعمال العسكرية الإسرائيلية فى لبنان، وخصوصًا بعد ضرب مطار رفيق الحريرى الدولى. وقد استضافت سوريا ما يعادل ٤٠٠ ألف لاجئ

لبنانى خلال الحرب . . استضافهم السوريون فى منازلهم، وتبنت عدة منظمات وجهات خيرية غير حكومية دعمهم وتأمين إقامتهم ومعاشهم[٤٧] .

رابعًا: الخلاف السورى/ العربى أثناء الحرب

عشية اجتماع وزراء الخارجية العرب فى بيروت فى آب/ أغسطس ٢٠٠٦ بهدف الوصول إلى موقف عربى «موحد» من العدوان الإسرائيلى على لبنان؛ وصل وزير الخارجية السورى وليد المعلم إلى بيروت فى أول زيارة لمسئول سورى منذ الانسحاب السورى من لبنان فى نيسان ٢٠٠٥ . وقد أثارت زيارته حينها والتصريحات التى أدلى بها عاصفة ردود فعل لدى عدد من قوى ١٤ آذار/ مارس؛ بدأت بتنظيم تظاهرة احتجاج على زيارته أمام سرايا جبيل؛ مما حال دون استقبال وزير الخارجية اللبنانى فوزى صلوخ له هناك، ونقل مكان الاستقبال إلى سرايا طرابلس .

كما أثارت زيارته ردوداً حادة كان أبرزها للنائب وليد جنبلاط الذى اتهمه «بالمزايدة على آخر نقطة دم من الشعب اللبنانى»، وقال: «لولا أصول الضيافة واللياقة لوجب رجمه وطرده من البلاد»؛ ذلك أن المعلم قال وهو فى طريقه إلى الاجتماع الوزارى إن سوريا «سترد على أى اعتداء» إسرائيلى عليها فوراً . وأضاف ردّا على سؤال عن احتمال قيام حرب إقليمية: «أهلاً وسهلاً بالحرب الإقليمية، ونحن مستعدون لها ولا نخفى استعداداتنا» . ثم أضاف: «أنا مستعد لأن أكون جنديّا عند السيد حسن نصر الله»[٤٨] .

وأعلن حينها أن سوريا «تدعم النقاط السبع، التى توصلت إليها الحكومة اللبنانية لوقف الحرب، طالما اتفق عليها اللبنانيون»، شرط أن يضم التوافق اللبنانى «كل الفئات الفاعلة على الأرض اللبنانية وحزب الله جزء أساسى، وهو الذى يقود المعركة إلى جانب شعب لبنان والجيش اللبنانى الباسل» .

وقد وصف مشروع القرار الأمريكى/ الفرنسى فى صيغته الأولى والمقدم إلى مجلس الأمن لوقف الحرب بأنه «وصفة لاستمرار الحرب، كما أنه وصفة لاحتمال اندلاع حرب أهلية فى لبنان»، لكنه وبنفس الوقت أعلن أن بلاده «جاهزة لترسيم الحدود بين سوريا ولبنان من الشمال إلى الجنوب»، وأن «مزارع شبعا لبنانية ويجب على إسرائيل أن تنسحب منها ومن كل شبر من الأراضى اللبنانية، وهو الموقف نفسه الذى عبر عنه الرئيس السورى

بشار الأسد من مشروع القرار الأمريكى/ الفرنسى[٤٩]؛ إذ وصفه بأنه «وصفة» لعدم الاستقرار، وحذر من تفاقم عدم الاستقرار، إذا أجيز مشروع القرار الأمريكى/ الفرنسى فى مجلس الأمن فى شأن لبنان دون موافقة كل القوى السياسية فى هذا البلد عليه.

الحقيقة أن مخاوف دمشق كانت تنبع من مقترح نشر القوات الدولية فى جنوب لبنان، ونزع سلاح «حزب الله»؛ إذ رأت أن ذلك يعنى «خسارة لحزب الله وابتعاده عن الحدود وفقدانه القدرة الردعية، وفقدان حليف سياسى أساسى لدمشق[٥٠]، ثم أتت تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية رايس عن «الشرق الأوسط الجديد» لتزيد الشكوك السورية بأن ترتيبًا إقليميًا جديدًا للمنطقة بدأ يتخلق من دون علم سوريا أو احترام مصالحها؛ لذلك كانت واضحة فى رفضها لمشروع القرار فى صيغته الأولى، وإن كان يداخلها رغبة فى الحفاظ على قدرات حزب الله سليمة أو ما تبقى منها على الأقل، وهذا ما دفعها فيما بعد لقبول القرار ١٧٠١».

خامسًا: ما بعد الحرب

بعد شهر كامل من الحرب الإسرائيلية على لبنان، وبعد مفاوضات مضنية استمرت لأسابيع؛ اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٧٠١ الذى يدعو إلى وقف الأعمال الحربية بين إسرائيل و«حزب الله» تمهيدًا لوقف إطلاق نار دائم، وانسحاب إسرائيلى من الأراضى اللبنانية بالتزامن مع انتشار الجيش اللبنانى فى الجنوب، تدعمه قوة الأمم المتحدة المؤقتة فى لبنان «اليونيفيل» التى تقرر تعزيزها ليصل عددها إلى ١٥ ألف رجل مزودين عتادًا وصلاحيات أوسع. كذلك وضع قرار قضية مزارع شبعا على جدول أعمال الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان مدة شهر[٥١].

ورغم الاعتراضات اللبنانية؛ فإن القرار يتيح لإسرائيل تنفيذ عمليات عسكرية دفاعية، فيما أرجأ بت النزاع على مزارع شبعا إلى مرحلة لاحقة. ولم يستجب القرار لمطلب إسرائيل إنشاء قوة متعددة الجنسية منفصلة عن «اليونيفيل» التى تتمركز فى لبنان منذ عام ١٩٧٨. ولم يتضمن مطالبة بالإفراج عن الأسرى اللبنانيين الذين تعتقلهم إسرائيل، كذلك لم يتضمن مطالبة بانسحاب فورى للقوات الإسرائيلية، فى حين شدد على الحاجة إلى إطلاق غير مشروط للجنديين الإسرائيليين اللذين أسرهما «حزب الله» فى ١٢ تموز/

يوليو ٢٠٠٦ . وهذا المطلب لا يندرج فى إطار لائحة من الخطوات المطلوبة من أجل وقف دائم للنار .

وفى لب القرار عنصران : السعى إلى وقف فورى للقتال الذى بدأ فى ١٢ تموز/ يوليو ، وسلسلة من الخطوات التى تؤدى إلى وقف دائم للنار ، وحلٍّ بعيد المدى . وتتضمن هذه السلسلة إنشاء منطقة خالية من أى عناصر مسلحة وعتاد وأسلحة بين الخط الأزرق ونهر الليطانى ، إلا تلك التابعة للحكومة اللبنانية و«اليونيفيل» .

واعتمد القرار فى جلسة حضرها الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان ، ووزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس ، ووزير الخارجية الفرنسى فيليب دوست بلازى ، ووزيرة الخارجية البريطانية مارغريت بيكيت ، ووزيرة الخارجية اليونانية دورا باكويانيس ، ووزير الخارجية القطرى الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثانى ، الذى تمثل بلاده المجموعة العربية فى مجلس الأمن ، بما يعكس الاهتمام الدولى الفريد بانعكاسات هذه الحرب وتداعياتها الإقليمية .

فى الواقع إن القرار يجيز نشر قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة مكونة من ١٥ ألف رجل كحدٍّ أقصى لدعم نشر الجيش اللبنانى فى الجنوب ، «فيما تنسحب إسرائيل» إلى خلف الخط الأزرق .

ويدعو القرار إلى «الوقف الكامل للأعمال العسكرية» كما قلنا ، إلا أنه لم يحدد إن كان ذلك سيتم فوراً . ويطلب من إسرائيل سحب قواتها من جنوب لبنان «فى أسرع وقت» ، بالتزامن مع انتشار الجيش اللبنانى والقوة الموسعة التابعة للأمم المتحدة . وبموجب الإصرار اللبنانى ، وافقت الولايات المتحدة وبريطانيا على إسقاط الإشارة إلى البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذى يسمح بنشر قوة قوية لها صلاحية استخدام السلاح لغير الدفاع عن النفس .

إلا أن القرار يقول إن قوات الأمم المتحدة تستطيع «اتخاذ كل الإجراءات اللازمة» التى تعتبرها ضرورية لعملياتها . ومن المتوقع أن تتولى فرنسا قيادة القوة الجديدة ، وتقضى مهمة القوات الدولية بـ«مراقبة وقف إطلاق النار ومواكبة ودعم القوات اللبنانية خلال انتشارها فى جنوب لبنان ، بما فى ذلك على طول الخط الأزرق ، فى الوقت الذى تسحب إسرائيل قواتها من لبنان» .

ومن ضمن المهمة أيضًا «تنسيق هذا الانتشار مع حكومتى لبنان وإسرائيل». وبناء على إصرار الولايات المتحدة يفرض مشروع القرار حظرًا على جميع الأسلحة والعتاد العسكرى «لأى كيان أو أفراد فى لبنان»، ما عدا تلك التى تجيزها الحكومة اللبنانية أو قوة الأمم المتحدة. ويطلب من القوة مراقبة تطبيق وقف الأعمال العسكرية، كما يدعو القرار إسرائيل ولبنان لدعم التوصل إلى حل طويل الأجل للصراع يشمل إقامة منطقة عازلة فى جنوب لبنان خالية من الميليشيات. ولكن القرار لا يفوض القوة الدولية بنزع سلاح «حزب الله»[٥٢].

١ ـ التعليق على قرار ١٧٠١

بعد صدور القرار علقت دمشق رسميًا على قرار مجلس الأمن الرقم ١٧٠١، قائلة إنها «تؤيد الإجماع الوطنى اللبنانى والتحفظات والملاحظات التى عبر عنها الموقف الرسمى اللبنانى، وفى ضوء الإنجازات التاريخية التى حققتها المقاومة الوطنية اللبنانية والصمود البطولى للشعب اللبنانى؛ كانت تأمل فى أن يصدر عن مجلس الأمن بعد هذا الوقت الطويل من المداولات قرار متوازن يحفظ مصالح لبنان كاملة، ويلبى مطالبه العادلة فى تحرير جميع أراضيه المحتلة، وبما يصون أمنه وسيادته واستقلاله الوطنى». وأعلنت أن سوريا «أخذت علمًا بما تضمنه القرار من تأكيد وقف الأعمال العسكرية، وتأكيده أهمية تحقيق سلام عادل وشامل فى الشرق الأوسط استنادا إلى قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨؛ الأمر الذى يتيح معالجة جذور الصراع فى المنطقة بما يؤدى إلى تحقيق الأمن والاستقرار فيها»[٥٣].

لكن حدث شىء لم تكن تتوقعه إسرائيل أبدًا؛ إذ قبيل التصويت على القرار مارس رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت لعبة مزدوجة؛ إذ أعلن من جهة قبوله بالقرار، وأصدر من جهة أخرى أمرًا إلى الجيش الإسرائيلى ببدء الهجوم البرى الواسع الذى كان أقره المجلس الوزارى المصغر للشئون السياسية والأمنية قبل أيام من صدور القرار.

لقد كان القرار وكما يقال أفضل الممكن، وبعد الفرصة الفضلى لوقف العدوان الذى أوقع أكثر من ألف قتيل لبنانى معظمهم مدنيون، ودمر البنى التحتية للبنان.

لكن أولمرت أعطى قراراً بالهجوم البرى على الجنوب اللبنانى لتصفية قواعد حزب الله هناك حتى جنوب نهر الليطانى، فمنى الجيش الإسرائيلى بهزيمة ساحقة سواء على مستوى عدد الجنود الذين قتلوا، أو المركبات والدبابات الإسرائيلية التى دمرت فى مناطق بنت جبيل وعيتا الشعب؛ مما أظهر صورة أسطورية عن حزب الله وقدرته القتالية أمام الجيش الإسرائيلى؛ وهو ما أعاد خلط الأوراق الإقليمية من جديد، وأعاد حساباتها؛ إذ أعطى هذا «النصر» المحدود المتمثل فى الدفاع الباسل عن الأرض اللبنانية، وإسقاط عدد كبير من الجنود الإسرائيليين فى أرض الميدان دعمًا كبيراً للموقف السورى، الذى وجد فى ذلك فرصة مناسبة للتلويح بالخيار المقاوم فى الجولان.

٢ـ حركة دبلوماسية نشطة

يمكن القول إن الحرب الإسرائيلية على لبنان كان من أهم فوائدها بالنسبة لسوريا هو عودتها الدبلوماسية إلى المحيط العربى والإقليمى والدولى، فقد شهدت دمشق حركة دبلوماسية واسعة مع بداية الحرب[٥٤]، وهو ما أعاد تسليط الضوء على دورها الإقليمى بعد أجواء العزلة التى فرضت عليها منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريرى.

فقد استقبل الرئيس بشار الأسد مع بداية الحرب أمين المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى على لاريجانى ووزير الخارجية المصرى أحمد أبو الغيط الذى حمل إليه رسالة شفوية من الرئيس حسنى مبارك، وكان اتصال هاتفى بين الرئيسين سبق زيارة أبو الغيط. كذلك استقبل وزير الداخلية البحرينى الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة، وتلقى اتصالاً من الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان؛ وهو ما عبر عنه بصراحة وزير الخارجية الإسبانى ميغيل أنخل موراتينوس الذى يعتبر من أصدقاء سوريا؛ إذ قال إنه «يجب إدخال سوريا المعزولة جدّا فى اللعبة الدولية»[٥٥].

وقد راجت فى الإعلام الغربى ثم العربى نظرية أن سياسة عزل سوريا كانت فاشلة لأنها دفعت دمشق إلى تعزيز العلاقة مع إيران، وإلى مزيد من التشدد؛ لذلك اقترح المعلق الأمريكى توماس فريدمان فى «نيويورك تايمز»، الذى زار دمشق خلال فترة الحرب «فتح حوار» مع دمشق لإبعادها عن طهران، وشجع محاولة «دق إسفين» بين سوريا وإيران[٥٦].

لكن الدور السورى تعاظم تمامًا مع وجود قوات اليونيفيل المكونة من عداد أوروبى كبير (فرنسى وإيطالى بشكل رئيس)؛ حيث حاولت جميع الدول المشاركة فتح حوار مباشر معها لضمان أمن جنودها، وهو ما كسر طوق العزلة بشكل شبه نهائى عن دمشق، خاصة بالنسبة للبوابة الأوروبية. وفى إشارة لافتة توجه المعلم إلى هلسنكى تلبية لدعوة رسمية من رئاسة الاتحاد الأوروبى، فى أول زيارة لوزير خارجية سورى منذ تأسيس الاتحاد، ومنذ اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى رفيق الحريرى فى شباط (فبراير) ٢٠٠٤. وقد اعتبرت هذه الزيارة دليلاً على نهاية سياسة العزل التى اتبعها الاتحاد الأوروبى بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى «رفيق الحريرى»، وقد ظهرت ثلاث دول داعمة للحوار بقوة مع سوريا هى إسبانيا وإيطاليا وألمانيا بهدف ضمان الاستقرار فى الجنوب اللبنانى؛ ولذلك حاولت دمشق الاستفادة من هذه الأجواء لتبرير سياسة الفصل بين مسار التحقيق فى اغتيال الرئيس الحريرى الذى تحاول دمشق التعاون مع اللجنة الدولية فيه، وبين فتح الحوار السياسى معها، وعدم الانتظار للوصول إلى نتائج التحقيق. وبنفس الوقت الضغط على الجانب الأوروبى للتوقيع على اتفاق الشراكة الذى وقع بالأحرف الأولى فى نهاية ٢٠٠٤، ولم يوقع رسميًا إلى الآن وجمد الموضوع تمامًا بعد اغتيال الحريرى.

٣ـ الاستثمار السورى للحرب

بالتأكيد كان الموقف السورى الأكثر إثارة للجدل بعد وقف الحرب؛ هو خطاب الرئيس السورى أمام «المؤتمر الرابع لاتحاد الصحفيين» فى دمشق، الذى وجه اتهامات قاسية إلى معظم الحكام العرب متهمًا إياهم بأنهم «أنصاف رجال»، وقد تضمّن الخطاب الذى خرج الرئيس السورى عن نصه المكتوب مرات عدة هجومًا ضاريًا على القوى السياسية اللبنانية التى تريد نزع سلاح المقاومة، واتهمها بأنها تسعى «لإيجاد فتنة فى لبنان»، إلا أنه شدد على أنها فشلت و«سقوطها لا يبدو لنا بعيدًا»، معتبرًا أن قوى ١٧ آيار/ مايو (والمقصود قوى ١٤ آذار/ مارس) هى «منتج إسرائيلى».

وأشار الأسد إلى أن «من مهامهم المستقبلية الآن بعد فشل الحرب؛ إنقاذ الوضع الداخلى فى إسرائيل والحكومة الحالية، إما من خلال إيجاد فتنة فى لبنان، وبالتالى نقل المعارك باتجاه آخر من الداخل الإسرائيلى إلى الداخل اللبنانى، أو من خلال إمكانية تحقيق نزع سلاح المقاومة، ولكن أنا أبشرهم بأنهم فشلوا، والسقوط لا يبدو لنا بعيدًا»[٥٧].

أحدث الخطاب ردود فعل عربية ودولية كبيرة للغاية؛ إذ كان أول انعكاساته إلغاء وزير الخارجية الألمانى لزيارته التى كانت مقررة إلى دمشق، وخلق جفوة كبيرة بين سوريا من جهة وبين مصر والسعودية والأردن من جهة أخرى. وعربيًا لم يشارك المعلم فى اجتماع وزراء الخارجية العرب فى القاهرة، الذى رحب بإرسال الجيش اللبنانى إلى الجنوب، وأكد على ضرورة الدعم الكامل للبنان بكل السبل والوسائل على المستويين السياسى، وإعادة إعماره ومساعدته على بسط سيادته على كامل أراضيه، كما دعموا تطبيق القرار ١٧٠١[٥٨].

وانسجامًا مع ذلك التصعيد السياسى رفض الأسد مقترحًا أوروبيًا بنشر قوة دولية بين سوريا ولبنان، واعتبر أن ذلك يخلق حالة عداء[٥٩]، ثم صعد الأسد من حدة حملته على قوى ١٤ آذار/ مارس فى لبنان قائلاً إنه «يخشى» على لبنان من السقوط فى «الهاوية»[٦٠].

* * *

خاتمة: سياسة «الانكفاء الإستراتيجى»

ربما تكون الحرب على لبنان فرصة إستراتيجية لسوريا لإعادة التفكير فى سياستها الخارجية والإقليمية، لجهة القدرة على استعادة الأراضى السورية المحتلة فى الجولان ولإعادة بناء الوضع الداخلى بشكل سليم ومعافى.

فقد كان المفكر الإستراتيجى بول كنيدى أول من قدم نظرية متكاملة عن العواقب الناجمة عن الفروق الخطيرة بين معدلات النمو الاقتصادى وكلفة الإنفاق العسكرى؛ وذلك فى كتابه «صعود وانهيار القوى العظمى»؛ حيث أشار إلى أن انهيار الإمبراطوريات القديمة الرومانية والنمساوية، والبريطانية وسواها بسبب التعارض القائم بين تعاظم الإنفاق العسكرى وجمود أو تخلف الموارد الاقتصادية المادية.

بالتأكيد سوريا اليوم ليست إمبراطورية، وربما أحد مواطن الخلل فى سياساتها الخارجية إنما يعود إلى تصور بعض مسئوليها أنها كذلك، لكن على أى حال فالتحليل الذى أحاول أن أطوره بالاعتماد على نظرية كنيدى هو أن التوسع فى السياسة الخارجية مع المحافظة فى السياسة الداخلية وعدم قدرتها على المواكبة سياسيًا واقتصاديًا وإداريًا ومعلوماتيًا سيكون له نتائج عكسية على السياسة الخارجية؛ إذ إنها تصبح أثقل بكثير من قدرتها على التحمل، وربما يثقل كاهلها بما لا قدرة لها به.

فتوسع السياسة الخارجية السورية، وبناؤها لعلاقات محورية مع دول الجوار الإقليمى خلال العقود السابقة، خاصة فى لبنان وفلسطين، وبناء محور فعال مع السعودية ومصر، ثم التحالف الإستراتيجى مع إيران، فضلاً عن تداعيات الاحتلال الإسرائيلى لقسم من الأرض السورية فى الجولان، وبالتوازى مع ذلك انغلاق الداخل السياسى، وبطء أو انعدام النمو الاقتصادى؛ كل ذلك عكس حال سوريا اليوم فى عدم القدرة على التوازن أو إعادة النظر فى الكثير من سياساتها السابقة.

لذلك لا بد هنا مما أسميه «الانكفاء الإستراتيجى»؛ أى لا بد من محاولة التراجع البطىء والتدريجى ـ كى لا تحدث ردات فعل عكسية لا تحمد عقباها ـ عن المحاور الإقليمية والدولية، بغية احتلال منصات جديدة فى الداخل مبنية على أسس جديدة.. ولا يعنى ذلك الانسحاب والعزلة، فذلك مستحيل فى بيئة إقليمية مضطربة ومتغيرة؛ وإنما التحضير لمنصات سياسية جديدة قائمة على رؤية جديدة، عبر تنضيد العلاقات السياسية الداخلية والتركيز عليها، ثم وفيما بعد استئناف السياسة الخارجية بطرق جديدة، فهناك مثل أمريكى معروف فى السياسة يقول: «Policy is Local»؛ ويعنى أن السياسة محلية، فعندما لا يحصل السياسى أو المرشح على دعم محلى داخلى لسياسته؛ فإن سياسته سوف يُكتب لها الفشل، وعلى ذلك فالانكفاء الإستراتيجى يوفر فرصة للتأمل فى انعكاسات السياسة الإقليمية على الداخل، ما دام أن هدف أى سياسة هو تحقيق تنمية ومصالح وتطلعات مجتمعها؛ أى داخلها، وبالتالى يعطينا فرصة لبناء هذه العلاقات الإقليمية وفق خيارات الداخل ذاته.

إنه تحدى التراجع خطوة خطوة للتقدم فيما بعد بثبات وقوة، ولا بد فى الوقت نفسه من إدماج سياسة الانكفاء هذه مع خطوات فى السياسة الداخلية تتسم بالتقدم، فبناء حياة سياسية قوية قائمة على قوة الأحزاب السياسية الداخلية وتوافقها على السياسة الخارجية؛ يعطى قوة لهذه السياسة، وبنفس الوقت يعطيها استمرارية ومصداقية داخلية وخارجية عندما يثبت للجميع أن هذه السياسة إنما هى مستمدة ونابعة من غاية تحقيق المصالح القريبة والبعيدة للمجتمع السورى.

والتوازن بين التراجع والتقدم يحتاج إلى إدارة تتصف بقدر عال جدّا من الحذر والحكمة والسرعة فى الأداء، ويتطلب بنفس الوقت إطلاق روح من الحماسية القائمة على الأمل بالتغيير فى المستقبل الأفضل داخل الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة.

فإذا عدنا إلى تذكر بعض الأرقام فى سوريا؛ نجد أن تقرير التنمية البشرية الأخير فى سوريا والصادر عن هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع البنك الدولى يذكر أن نسبة الأمية وصلت فى سوريا (حسب التقرير المركزى للإحصاء) إلى ١٩ ٪، وتتوزع هذه النسبة إلى ١٢,١ ٪ فى صفوف الذكور و٢٦,١ ٪ فى صفوف الإناث، وتتصدر المحافظات الشمالية والشمالية الشرقية لائحة الأمية.

لكن أرقام هذا التقرير ـ على فجاعتها ـ تتصف بالاضطراب وعدم الصحة؛ إذ يكفى أن نذكر أنه استنادًا إلى أرقام إحصاء عام ٢٠٠٠ كانت النسبة العامة للأمية ٢٨ ٪، وأن التقرير الحالى يؤكد على أن الزيادة السنوية لعدد المتخلصين من أميتهم لا تتجاوز ٠,٦ ٪، فكيف انخفضت النسبة بهذه السرعة؟

أما تقرير «التعليم والتنمية البشرية: نحو كفاءة أفضل» الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة؛ فيذكر أن حوالى (٦٧٪) تقريبا من الطلاب السوريين لا يتابعون تعليمهم الثانوى النظامى.

إن هذه الأرقام كفيلة ليس بدق ناقوس الخطر؛ وإنما إطلاق عملية محاسبة ومسئولية تتعدى النظام التعليمى إلى مساءلة النظام السياسى بأكمله، فالتقرير يذكر أن سوريا ومنذ أواخر الستينيات ـ حيث كانت نسبة الأمية تزيد عن ٥٠٪ ـ أخذت على عاتقها إعداد الخطط والبرامج والمناهج لمحو الأمية، وقد صدر قانون بذلك فى عام ١٩٧١، وكان ملحوظًا انخفاض نسبة الأمية بشكل كبير حتى بداية التسعينيات من القرن الماضى؛ حيث بدأ التباطؤ ومن ثم التراجع، حتى وصل أو كاد يصل إلى درجة الصفر؛ مما يعنى أن ازدياد نسبة المنخرطين فى المدارس أقل من نسبة المتخلصين من الأمية، وهو مؤشر على تراجع معيار يعد أوليًا فى مؤشرات التنمية الأساسية، فكل المؤشرات الأخرى ترتبط به من الفقر إلى البطالة؛ كما أظهرت دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائى.

هذا مؤشر بسيط على الحاجة إلى الانكفاء الإستراتيجى بغاية النظر إلى الداخل بوصفه مشهد التغيير الرئيس.

* * *

الهوامش :

١ ـ د. غسان سلامة، المجتمع والدولة فى المشرق العربى، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربى، محور «المجتمع والدولة»، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٧)، ص٦٥، وأيضًا: رضوان زيادة، «المأزق السياسى وإشكالية التعثر الديموقراطى فى سوريا»، الزمان، (لندن)، ١٥شباط/ فبراير ٢٠٠١ .

٢ ـ انظر:

Moshe Ma'os, "The Emergence of Modern Syria", in (Syria under Assad) Moshe Ma'os and Arner Yanir (eds) (London: Groom Helm, 1986), P.9.

Moshe Ma'os, Assad: The Sphinx of Damascus (New York: Weidenfeld and Icolson, 1988).

٣ ـ للاطلاع على تفاصيل بداية الحرب الأهلية اللبنانية والظروف التى ساعدت على استمرارها، راجع:

- Kamals. Salibi, Crossroads to Civil War: Lebanon, 1958-1976 (London: Lthaca Press, 1976).

وأيضًا:

- John Bulloch, Death of a Country: The Civil War in Lebanon (London: Weiden feld and Nicholson, 1977).

4 - Adeed I. Dawisha, Syria and the Lebanese Crisis (London: Macmillan Press) P. 120.

٥ ـ للمزيد حول شخصية كمال جنبلاط وزعامته، راجع: إيغور تيموفييف، كمال جنبلاط: الرجل والأسطورة (بيروت: دار النهار، ط١، ٢٠٠٠).

٦ ـ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط (بيروت: شركة المطبوعات، ١٩٨٦) ص٤٥٣، وانظر أيضًا: زئيف شيف، السلام مع الأمن: المتطلبات الأمنية الدنيا لإسرائيل فى مفاوضاتها مع سوريا (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، ١٩٩٢)، ص٤٠ ـ ٤٣؛ حيث اقتنعت إسرائيل أن التدخل السورى سيؤدى إلى تورطها فى مشاكل لبنان المعقدة، إضافة إلى أن الجولان ستغدو أولوية أدنى بالنسبة لها، وهذا ما دعم رأى رئيس الوزراء إسحاق رابين. وانظر:

- Z. Schiff, "Dealing with Syria", Foreign Policy, No. 55, Summer 1984.

وأيضًا: موشيه ماعوز، سورية وإسرائيل من الحرب إلى صناعة السلام (عمان: دار الجليل، ١٩٩٣) ص١٦١ .

٧ ـ محمد جمال باروت، «حزب البعث العربى الاشتراكى فى سوريا: من الحركة التصحيحية إلى تصفية مراكز الجنرالات»، الحياة، (لندن)، ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠ .

8- Adeed I. Dawisha, Syria and the Lebanese Crisis, opicit, P. 136.

٩ ـ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط [م، س]، ص٤٦٠ .

10- Adeed I. Dawisha, Syria and the Lebanese Crisis, P. 163.

١١ ـ انظر: رضوان زيادة، السلام الدانى: المفاوضات السورية/ الإسرائيلية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

١٢ ـ محمود سويد، الجنوب اللبنانى فى مواجهة إسرائيل: ٥٠ عامًا من الصمود والمقاومة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، ١٩٩٨)، ص٢٣ .

١٣ ـ إعداد وتقديم: محمود سويد، حرب الأيام السبعة على لبنان (عملية «تصفية الحسابات»، ٢٥ـ٣١/ ٧/ ١٩٩٣)، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، ١٩٩٣)، ص٧ .

١٤ ـ المرجع نفسه، ص ٨ .

١٥ ـ السفير، (بيروت)، ١٢/ ٨/ ١٩٩٣ .

١٦ ـ النهار، (بيروت)، ٢٩/ ٧/ ١٩٩٣ .

١٧ ـ السفير، (بيروت)، ٢٢/ ٨/ ١٩٩٣، هذا ما صرّح به وزير الإعلام اللبنانى فى تلك الفترة ميشيل سماحة.

١٨ ـ النهار، (بيروت)، ٢٥/ ٨/ ١٩٩٣ .

١٩ ـ انظر: رضوان زيادة، مرجع سابق.

٢٠ ـ ريمون هينبوش، السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية [م، س]، ص٦٥١ـ٦٥٢، وانظر أيضًا: محمد عبد القادر محمد، إستراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل (أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ١٩٩٩)، ص٢٣، وجمال عبد الجواد ومحمد منير لطفى، «سوريا تفاوض إسرائيل»، سلسلة كراسات إستراتيجية، العدد ٤٥ (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية فى الأهرام، ١٩٩٦).

21- Helena Cobban, "The Israeli-Syrian talks 1991-96 and Beyond", P.157

وقارن مع: هيلينا كوبان، «الفرصة الكبرى الضائعة: المفاوضات السورية/ الإسرائيلية»، السياسة، (الكويت)، الحلقة ١٧، ٧/ ٧/ ١٩٩٩، وقد طلب الرئيس الأمريكى الأسبق جورج بوش أثناء لقائه بالأسد فى نهاية آذار/ مارس ١٩٩٦ تهدئة الوضع فى الجنوب اللبنانى؛ لأن ذلك كفيل باستمرار مفاوضات السلام، انظر: الحياة، (لندن)، ٢/ ٤/ ١٩٩٦ .

22- Robret Satloff and Alan Makovsky, "Changing's Assad's incentive structure: Christopher in the "Lion's Den", Washington institute for Near East policy, Policy Watch, Number 194, April 22,1996.

٢٣ ـ الأرقام واردة فى التقرير الذى أعدته لجنة تابعة للأمم المتحدة كلفت بالتحقيق فى مجزرة قانا، راجع: محمود سويد، الجنوب اللبنانى فى مواجهة إسرائيل [م، س]، ص٢٤ـ٢٥، وراجع التقرير الذى أعدته منظمة مراقبة حقوق الإنسان (Human right watch) أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ .

٢٤ ـ من حوار بيريز مع التليفزيون الإسرائيلى فى ١٨/ ٤/ ١٩٩٦، نقلاً عن: السفير، (بيروت)، ١٩/ ٤/ ١٩٩٦ .

٢٥ ـ من تقرير لراديو جيش الدفاع الإسرائيلى بعنوان «قادة الجيش يناقشون عملية عناقيد الغضب فى لبنان»، ٢٧/ ٤/ ١٩٩٦، نقلاً عن:

وقارن مع: Helena Cobban, The Israeli-Syrian talks 1991-96 and Beyond, P.161.

ـ هيلينا كوبان، الفرصة الكبرى الضائعة. مرجع سابق.

٢٦ ـ بدأت حملة الإدانة الدولية من الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالى، ولحقتها سلسلةٌ طويلة شملت وزارة الخارجية البريطانية والألمانية والدانماركية والنمساوية والأسترالية والصينية والفرنسية والروسية والإسبانية والرومانية والاتحاد الأوروبى وحلف شمال الأطلسى، وبدأ مجلس الأمن

يبحث شكوى لبنانية قدمت ضد الاعتداءات الإسرائيلية، كما أن الرئيس كلينتون صرّح عقب مجزرة قانا عن أسفه لعائلات الذين قتلوا وجرحوا فى جنوب لبنان، وقدم تعازيه إلى الحكومة اللبنانية، ثم اتسعت بعدها حملة الإدانة بشكل واسع جدًا وعلى مستوى الرؤساء كالرئيس الفرنسى جاك شيراك ورئيس الوزراء البريطانى جون ميجور ورئيس الوزراء الكندى والفرنسى، إلى غير ذلك؛ مما ضم قائمةً طويلة تُظهر بامتياز عمق المأزق الذى وضع بيريز نفسه فيه، ومن الممكن مراجعة ردود الفعل عربيًا وإقليميًا ودوليًا فى كتاب: «عملية عناقيد الغضب: حرب السلام الإسرائيلى فى لبنان/ الوقائع، المبادرات، النتائج»، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط١، ١٩٩٦).

٢٧ـ انظر: يوئيل ماركوس، «وجه بيريز القاسى»، هاآرتس، (تل أبيب)، ١٩/ ٤/ ١٩٩٦؛ إذ بقدر ما كشفت هذه العملية عن وجه جديد ومختلف لبيريز فإنها أظهرت فشلاً ذريعًا للوجه الجديد هذا.

٢٨ـ انظر النص الكامل لتفاهم نيسان فى: «عملية عناقيد الغضب حرب السلام الإسرائيلى فى لبنان»، [م، س]، ص ١١٨، وانظر أيضًا السفير، (بيروت)، ٢٧/ ٤/ ١٩٩٦.

٢٩ـ الحياة، (لندن)، ٢١/ ٥/ ٢٠٠٠ . . وللمزيد حول الانسحاب الإسرائيلى من الجنوب الذى اعتبر نصرًا للمقاومة اللبنانية راجع الصحف اللبنانية التى خصصت جميع صفحاتها للاحتفال بهذا العيد (عيد المقاومة والتحرير). . انظر: الحياة، (لندن)، ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٠ والسفير، (بيروت)، ٢٤ و٢٥/ ٥/ ٢٠٠٠ والمستقبل، ٢٤/ و٢٥/ ٥/ ٢٠٠٠، أما الصحف الإسرائيلية فقد سيطر عليها أخبار انهيار جيش لبنان الجنوبى وتوقعات المستقبل القادم المخيف، وقد لعب الانسحاب الإسرائيلى المفاجئ بهذه الطريقة المهينة دورًا حاسمًا فى انهيار شعبية باراك، انظر: عوفر شلاح، «حزب الله يتخذ القرار»، يديعوت أحرونوت، (تل أبيب)، ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٠، ورون بن يشاى، «مرحلة عدم اليقين»، يديعوت أحرونوت، (تل أبيب)، ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٠، وزئيف شيف، نظرية الأمن الجديدة، هاآرتس (تل أبيب)، ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٠، ويوسى فيلمان، حتى إغلاق آخر البوابات، هاآرتس، (تل أبيب)، ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٠ .

٣٠ـ انظر: عصام خليفة، «دراسة بالوثائق تؤكد لبنانية مزارع شبعا»، السفير، (بيروت)، ١٩/ ٥/ ٢٠٠٠ وأيضًا: باسم يموت، «الأهمية الإستراتيجية الاقتصادية لمزارع شبعا»، السفير، (بيروت)، ٧/ ٣/ ٢٠٠٠، وقد أقرّ أحد الباحثين الإسرائيليين بلبنانية مزارع شبعا، انظر: عكيفا الدار، «مزارع شبعا لبنانية»، هاآرتس، (تل أبيب)، ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٢ .

٣١ـ ذكرت صحيفة Sunday times فى ٩/ ١/ ٢٠٠٠ أن المخابرات الإسرائيلية (الموساد) حصلت بالتعاون مع المخابرات الأردنية على عينة من بول الأسد؛ وذلك عندما قضى يومًا فى عمان اشترك خلاله فى تشييع جنازة الملك حسين، وقد حصل الإسرائيليون من خلال هذه العينة على معلومات كثيرة حول صحة الأسد بما فيها قائمة كاملة بكل الأدوية التى يستعملها ونظام الطعام الذى يلتزم به، وقد أكدت معاريف، (تل أبيب)، ٢٠/ ١/ ٢٠٠٠ أن المخابرات الإسرائيلية تحوى ملفات عن صحة عدد من الزعماء العرب بمن فيهم الأسد.

٣٢ـ المستقبل، (بيروت)، ٤/ ٩/ ٢٠٠٤، وانظر: المستقبل، (بيروت)، ٣/ ٩/ ٢٠٠٤، والسفير، (بيروت)، ٣/ ٩/ ٢٠٠٤ .

33- Michael Young ," All eyes turn to Syria", International Herald Tribune, Thursday, February 17, 2005.

وانظر تقرير مجموعة الأزمات الدولية :

- "Syria After Lebanon, Lebanon After Syria" ,Middle East Report N*39,12 April 2005.

٣٤ ـ انظر : عبد الله بوحبيب، «أخطاء سوريا الإستراتيجية فى العلاقة مع واشنطن»، الحياة، (لندن)١١/ ٤/ ٢٠٠٥ .

٣٥ ـ الحياة، (لندن)، ١٨/ ٥/ ٢٠٠٦ .

٣٦ ـ الحياة، (لندن)، ١٨/ ٥/ ٢٠٠٦ .

٣٧ ـ الحياة، (لندن)، ١٨/ ٥/ ٢٠٠٦ .

٣٨ ـ المستقبل، (بيروت)، ٢٣ / ٦/ ٢٠٠٦ .

٣٩ ـ الحياة، (لندن)، ٢٣ / ٦/ ٢٠٠٦ .

٤٠ ـ الحياة، (لندن)، ٢٣ / ٦/ ٢٠٠٦ .

٤١ ـ الثورة، (دمشق)، ١٣/ ٧/ ٢٠٠٦، وقد ذكرت «أن ثقافة المقاومة مقبلة على مزيد من الانتشار لأنها أثبتت نجاعتها».

٤٢ ـ الحياة، (لندن)، ١٤ / ٧/ ٢٠٠٦ .

٤٣ ـ الحياة، (لندن)، ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٤٤ ـ النهار، (بيروت)، ٢١/ ٨/ ٢٠٠٦، فى حين أن من كان يعتبر محسوبًا على جبهة الحمائم أو فريق السلام الإسرائيلى طالب بضرب سوريا، انظر : يوسى بيلين، «ضرب سوريا»، ترجمة عن العبرية، المستقبل، (بيروت)، ١٤/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٤٥ ـ النهار، (بيروت)، ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٤٦ ـ النهار، (بيروت)، ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٤٧ ـ الحياة، (لندن)، ١٤/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٤٨ ـ الحياة، (لندن)، ٧/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٤٩ ـ النهار، (بيروت)، ٧/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٥٠ ـ الحياة، (لندن)، ٢٣/ ٠٧/ ٢٠٠٦ .

٥١ ـ النهار، (بيروت)، ١٢/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٥٢ ـ المستقبل، (بيروت)، ١٢/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٥٣ ـ النهار، (بيروت)، ١٤/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٥٤ ـ النهار، (بيروت)، ١٣/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٥٥ ـ النهار، (بيروت)، ٢٣/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٥٦ ـ الحياة، (لندن)، ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٥٧ ـ السفير، (بيروت)، ١٦/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٥٨ ـ المستقبل، (بيروت)، ٢١/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٥٩ ـ النهار، (بيروت)، ٢٣/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٦٠ ـ النهار، (بيروت)، ٧/ ١٠/ ٢٠٠٦ .

١٦ ـ الموقف الإيرانى من الحرب

د. محمد السعيد إدريس(*)

مقدمة

أفرزت الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان (يوليو ـ أغسطس ٢٠٠٦) نتائج كثيرة يأتى فى مقدمتها واحدة من أهم وأبرز هذه النتائج؛ وهى أن إيران أصبحت طرفًا أصيلاً فى معادلة الحرب والسلام فى لبنان، لكن هذه النتيجة تفتح مجال التساؤل عن أمر لا يقل أهمية: إلى أى مدى يمكن تعميم هذه النتيجة على الدور الإقليمى لإيران فى إقليم الشرق الأوسط، انطلاقًا من أزماته وتفاعلاته الساخنة؛ ابتداءً من الخليج إلى إيران إلى الصراع العربى/ الإسرائيلى فى جبهاته الثلاث: سوريا وفلسطين ولبنان؟

السؤال مهم لكن إجابته تبقى ملتبسة ومراوغة لسبب أساسى؛ هو أن الحرب الإسرائيلية على لبنان التى فرضت ـ عن طريق غير مباشر ـ هذه المكانة الإيرانية المتصاعدة لم تكتمل بعد. قد يكون القرار الدولى رقم ١٧٠١ قد أوقف أعمال العنف، لكنه لم يقصد وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب عندما أعطى لإسرائيل حق القيام بعمليات دفاعية. وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس كانت واضحة وحاسمة فى هذا الأمر عندما أكدت فحوى الفهم الأمريكى لمضمون ذلك القرار؛ حيث قالت إن «إسرائيل تحتفظ بحقها فى الدفاع عن نفسها، وتمتنع عن العمليات الهجومية، وعندما أوضحت أن هذا القرار لا يعنى وقف كل العمليات العسكرية فورًا»[١].

لكن السبب الأهم هو ذلك الانقسام متعدد الأبعاد حول ما انتهت إليه الحرب، هذا الانقسام لا يتوقف عند مسألة: هل حققت الحرب أهدافها كاملة أم لا، بحيث يمكن

(*) رئيس وحدة دراسات الخليج، ورئيس وحدة دراسات الثورة المصرية، ورئيس تحرير مختارات إيرانية/ مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

الحديث عن تداعيات ذلك على كل الأطراف المعنية ومنها إيران؛ ولكنه انقسام يمتد إلى مفهومى: النصر والهزيمة، ليس فقط من انتصر ومن انهزم، ولكن حدود النصر وحدود الهزيمة؛ إذ لم تكد أعمال العنف تتوقف بعد أيام من صدور القرار رقم ١٧٠١ مساء يوم ١١/٨/٢٠٠٦ حتى تداولت أطراف لبنانية وعربية ودولية السؤال التالى: هل انتهت الحرب إلى انتصار يحق لـ «حزب الله» التفاخر به رغم الكلفة الباهظة، أم أن الحرب انتهت إلى هزيمة يحاول البعض توظيفها بقدر سعى هذا البعض إلى «تجويف» ما يتحدث عنه آخرون بأنه «انتصار»؟ ومن هنا وصل محللون إلى استنتاج مفاده أن «لا إسرائيل أكثر أمنًا ولا لبنان أكثر سيادة»[٢]. لكن الاستنتاج الأهم هو أن جولات هذه الحرب لم تنته بعد، وأن إسرائيل ربما تفكر فى شن حرب أخرى جديدة على أمل تحقيق ما عجزت عن تحقيقه من أهداف فى الحرب السابقة، وما يدعم هذا الاستنتاج أن التداعيات الداخلية لهذه الحرب فى لبنان وأيضًا فى إسرائيل ما زالت مفتوحة أمام متغيرات جديدة؛ فمعادلة الصراع على السلطة داخل لبنان وأيضًا داخل إسرائيل لم تحسم هى الأخرى بعد.

هذه «الحالة المراوغة» من الاستنتاجات امتدت إلى التداعيات المحتملة لهذه الحرب، والأجندة الإيرانية مفعمة بالأحداث والقضايا التى لها علاقة مباشرة بهذه الحرب، وفرضت الكثير من التساؤلات المتعلقة بتلك الأحداث والتطورات، وبالذات على صعيد البرنامج النووى الإيرانى، وعلى صعيد الأدوار الإقليمية المتسعة لإيران على شاكلة التساؤلات التالية:

- كيف ستؤثر الحرب على الملف النووى الإيرانى؟ وهل ستكون الأولوية للحل السياسى أم للعقوبات أم للحرب؟

- كيف ستؤثر على العلاقة مع سوريا؟ وهل ستتراجع فى ظل محاولات أمريكية وعربية لاختراق العلاقات السورية/ الإيرانية، أم ستتقوى فى ظل احتمال حدوث حالة استقطاب إقليمى قوية وفق محورى وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس فى مسعاها لتأسيس «شرق أوسط جديد» («محور الاعتدال والسلام» الذى يضم ما أخذ يعرف بـ «تحالف ٦+٢»؛ أى دول مجلس التعاون الخليجى الست ومصر والأردن، و«محور الشر» الذى يضم إيران مع سوريا وحزب الله وحركة المقاومة الإسلامية فى فلسطين «حماس»)؟

- كيف ستؤثر على النفوذ الإقليمى الإيرانى فى العراق والخليج والصراع العربى/ الإسرائيلى؟ وهل سينحسر هذا النفوذ أم سيتزايد؟

أسئلة تكشف عن أمرين: **أولهما:** مدى تعقد تداعيات هذه الحرب، وبالذات بالنسبة لإيران، **وثانيهما:** مدى عمق الارتباط الإيرانى بهذه الحرب: أسبابها ونتائجها. ومن هنا سوف نركز البحث فى هذه الورقة على ثلاثة موضوعات أساسية هى:

١ - العلاقة بين إيران والحرب الإسرائيلية على لبنان.

٢ - الدور الإيرانى فى الحرب وتطوراتها.

٣ - التداعيات المحتملة على إيران.

أولاً: العلاقة بين إيران والحرب الإسرائيلية على لبنان

هناك منظوران مختلفان للعلاقة بين إيران والحرب التى شنتها إسرائيل على لبنان (يوليو/ أغسطس ٢٠٠٦) يعكسان رؤيتين مختلفتين: **المنظور الأول** يرى أن إيران هى المسئول الأول عن هذه الحرب لدوافع إيرانية بحتة، بعضها يخص تطورات البرنامج النووى الإيرانى، والبعض الآخر يخص الطموحات الإقليمية الإيرانية؛ لذلك يركز هذا المنظور على تحمل حزب الله مسئولية الحرب لقيامه بعملية «الوعد الصادق» التى أسفرت عن قتل ثمانية جنود إسرائيليين وأسر اثنين رفض الحزب تسليمهما إلا عبر عملية تبادل للأسرى[٣]. **والمنظور الثانى** يرى أن إيران هى المستهدفة من هذه الحرب، وأن الحرب على حزب الله كانت مقدمة لحرب أطول وأعنف وأشمل ضد إيران، تشارك فيها إسرائيل الولايات المتحدة، وأن الحرب التى شنتها إسرائيل على لبنان تحت ذريعة الرد على عملية «الوعد الصادق» هى المرحلة الأولى من تلك الحرب الأطول والأعنف والأشمل ضد إيران، بهدف التخلص مبكراً من قوة حزب الله كى لا تستخدم فى الحرب المنتظرة ضد إيران؛ لذلك يتم وفق هذا المنظور التركيز على المسئولية الإسرائيلية فى هذه الحرب.. وبين كون إيران هى المسئولة عن الحرب أو أنها هى المستهدفة منها تباينت الاجتهادات على النحو التالى:

١ ـ مسئولية إيران عن الحرب

يتبنى هذا المنظور كل من إسرائيل والولايات المتحدة، وتكشف ردود الفعل الإسرائيلية والأمريكية المبكرة للحرب هذا التركيز الإسرائيلى والأمريكى على تصوير الحرب على أنها رد فعل إسرائيلى على عدوان مدبر تشارك فيه إيران وسوريا، وأن الحرب من جانب إسرائيل حرب دفاعية؛ ومن ثم فإن المجتمع الدولى مطالب بدعم إسرائيل ومساندة مطالبها فى تغيير الأوضاع القائمة فى جنوب لبنان، التى يعد استمرارها تهديداً للأمن الإسرائيلى والسلام الإقليمى.

فبعد مداولات أمنية مكثفة انعقدت الحكومة الإسرائيلية فى اجتماع طارئ فى أول رد فعل على عملية «الوعد الصادق»، وقررت تفويض طاقم وزارى باتخاذ الخطوات المناسبة لتنفيذ القرارات التى اتخذتها، وفى مقدمتها إعلان الحرب على حزب الله فى إطار «المواجهة الكبرى» التى بدأت، وأن هذه القرارات ستنفذ لتحقيق هدفين: **الأول**: ضربة مؤلمة لحزب الله والبنية التحتية اللبنانية، **والثانى**: إبعاد حزب الله عن الحدود بجهد عسكرى ودبلوماسى على الصعيد الدولى، وأطلقت إسرائيل على حربها تلك تسمية «الجزاء المناسب». واعتبر دان حالوتس رئيس الأركان أن العملية (يقصد الحرب على لبنان) «تعتبر نقطة تحول»، وألمح إلى أن الرد سيكون فى لبنان أو سوريا أو الاثنين معًا[٤].

التعليقات الأولى لكبار المسئولين الإسرائيليين على هذه الحرب حرصت على تصويرها على أنها رد فعل على «تجرؤ» حزب الله على إسرائيل. إيهود أولمرت كان واضحًا جدًا فى تأكيد هذا المعنى فى الوقت الذى حرص فيه على الربط بين ما يحدث فى غزة (الجنوب) وما حدث فى الشمال (جنوب لبنان). ففى أعقاب الاجتماع الوزارى المشار إليه قال إن «جهات فى الشمال والجنوب تحاول وضع إسرائيل أمام امتحان»، ووصف عملية حزب الله بأنها «عمل حرب»، وخلص إلى أن دولة إسرائيل ومواطنيها «يقفون أمام اختبار، وسبق لهم أن اجتازوا امتحانات صعبة؛ بل وأصعب وأشد تعقيداً من هذه، ونحن فى دولة إسرائيل سنعرف كيف نتغلب أيضًا على من يحاولون المساس بنا»، وقال: «لقد أمرت بتنفيذ سلسلة من العمليات الشديدة فى لبنان، وسوف نستعد بشكل مناسب أيضًا ضد سوريا»، وصعد من موقفه السياسى، وكرر موقفه من مسألة تبادل الأسرى، وقال: «لقد أوضحت طوال الوقت أننا لن نخضع للمنظمات الإرهابية، ولن نخضع للابتزاز،

ونحن لن ندير أى مفاوضات مع المنظمات الإرهابية . . إنهم يريدون اختبار عزمنا وسوف يفشلون فى ذلك، وسيدفعون ثمن تجرؤهم علينا»[٥].

ولم يكن موقف عمير بيريتس وزير الدفاع أقل حزمًا من رئيس حكومته؛ حيث أكد أن بلاده لن توقف هجماتها على لبنان «ما لم تتغير الحقيقة بما يضمن عدم بقاء وجود تهديد لإسرائيل من قبل حزب الله»[٦]. وكان يقصد بالطبع ما لم تتغير المعادلة العسكرية فى جنوب لبنان ويتم تأمين سلام حقيقى لشمال إسرائيل؛ وهو أمر لا يتحقق إلا بانتفاء وجود أو بقاء أى إمكانية لحزب الله لممارسة التهديد؛ لذلك تعمد إيهود أولمرت تحديد أهداف الحرب من خلال كشفه عن شروط وقفها التى حددها بثلاثة شروط هى: تجريد حزب الله من سلاحه، وتطبيق القرار ١٥٥٩، وبالتحديد الشق الثانى المتبقى من هذا القرار والمتعلق بنزع سلاح المقاومة، وأخيرًا إطلاق الجنديين الأسيرين[٧].

وإذا كان الإسرائيليون قد ركزوا على تحميل حزب الله مسئولية الحرب، وحرصوا على تصوير حربهم على لبنان على أنها «حرب دفاعية»، وأنها فرصة لفرض شروط تأمين إسرائيل، فإن الإدارة الأمريكية هى التى بادرت بتوسيع مسئولية الحرب فى وقت مبكر جدًا لتشمل سوريا وإيران. الرئيس جورج بوش أكد هذا فى مؤتمر صحفى مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بمدينة سترالسند الألمانية، وطالب «العالم المحب للسلام» أن يتحد لدعم «ممثلى السلام فى المنطقة» ومن بينهم إسرائيل والرئيس الفلسطينى محمود عباس، وقال: «هناك مجموعة من الإرهابيين ترغب فى إيقاف تقدم السلام، وهؤلاء الذين هم محبون للسلام يجب أن يعملوا معًا من أجل مساعدة ممثلى السلام (إسرائيل ومحمود عباس) لإنجاز أهدافهم». واعتبر فريدريك جونز الناطق باسم مجلس الأمن القومى الأمريكى أن عملية «الوعد الصادق» التى نفذتها قوات حزب الله فى شمال إسرائيل «هجومًا إرهابيًا، ومن الواضح أن توقيته مقصود لزيادة التوترات الشديدة بالفعل فى المنطقة ونشر مزيد من العنف». أما تونى سنو السكرتير الصحفى للبيت الأبيض؛ فقد اتهم فى بيان رسمى سوريا وإيران بالمسئولية، وقال: «نحن نعد كلا من سوريا وإيران اللتين قدمتا دعمًا لحزب الله مسئولتين عن العنف الحاصل اليوم»[٨].

وإذا كان بوش قد تحفظ فى بداية الحرب على اتهام إيران وسوريا بالمسئولية فإنه عاد بعد أيام قليلة ليحملهما كل المسئولية. ففى كلمة معدة مسبقًا حدد بوش النقاط الأساسية للأزمة: فقد اعتبر أن الحرب اندلعت «إثر عملية قامت بها مجموعة حزب الله الإرهابية

وخطفت خلالها جنديين إسرائيليين، وأطلقت صواريخ على المدن الإسرائيلية»، كما اعتبر أن الحرب التى تشنها إسرائيل ضد لبنان دفاع عن النفس وقال: «أعتقد أن من حق الدول ذات السيادة أن تدافع عن مواطنيها، وأن تتخذ الإجراءات الضرورية لمنع هذه الهجمات»، وأشار إلى أن «مجلس الأمن تبنى فى عام ٢٠٠٤ قراراً (يقصد القرار ١٥٥٩) ينص خصوصًا على نزع أسلحة الميليشيات فى لبنان»، واتهم حزب الله بأنه «يتحدى المطالب العادلة للمجموعة الدولية بتمسكه بأسلحة ميليشياته فى جنوب لبنان، وبهجومه على إسرائيل، وبتحديه الحكومة اللبنانية المنتخبة ديموقراطيًا». كما اعتبر أن «حزب الله عرض للخطر ـ بهذه العمليات ـ التقدم الكبير فى لبنان، وخان لبنان». ثم انتقل بوش بعد ذلك إلى تحميل إيران وسوريا المسئولية كاملة بحكم علاقتهما الخاصة مع حزب الله. «فسوريا هى الداعم الأساسى لحزب الله منذ سنوات وساعدته بأسلحة مصنوعة فى إيران، والنظام الإيرانى تحدى الأسرة الدولية مرات عدة بطموحاته فى امتلاك أسلحة نووية ومساعدته مجموعات إرهابية»، واعتبر بوش أن أعمال إيران وسوريا «تهدد الشرق الأوسط برمته، وتعرقل تسوية الأزمة الحالية وإحلال سلام دائم فى هذه المنطقة المضطربة»[٩].

هذه المواقف الرسمية المعلنة لكبار المسئولين الإسرائيليين والأمريكيين دعمتها رؤى «مراكز التفكير ـ Think Tanks» الأمريكية، وربما بدرجة أعلى من السفور والتطرف على نحو ما كتب مايكل ليدن الخبير السياسى الأمريكى الذى عمل سابقًا مستشاراً فى وزارتى الدفاع والخارجية الأمريكية فى مقال نشر يوم ١٣ يوليو ٢٠٠٦ على موقع معهد أمريكان إنستيتيوت (AEI) تحت عنوان «نفس الحرب»؛ حيث شبه حرب إسرائيل على لبنان بحرب أكتوبر ١٩٧٣، «لكنها تجرى هذه المرة من حماس بغزة إلى حزب الله فى لبنان، وترتبط بالتمرد فى العراق، والعامل المحرك لهذا كله هو نظام الملالى فى طهران». فإيران حسب قوله «لها اليد الطولى فى كل ما يحدث»[١٠].

وعلى نحو مشابه أكد مايكل إيزنشتاوت مدير برنامج الدراسات العسكرية والأمنية بمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى فى مقال نشره يوم ١٣ يوليو ٢٠٠٦ على موقع المعهد تحت عنوان «حزب الله يفتح جبهة ثانية» أن الدور الإيرانى والسورى فى تلك الأزمة محورى وأساسى، «فالهجمات التى تشن على إسرائيل تم الإعداد لها جيداً فى طهران، كما أن الدولتين من أكثر الرابحين جراء توسيع نطاق الحرب». واتفق إيزنشتاوت مع

مايكل ليدن على «أن ما يقوم به حزب الله ضد إسرائيل يكشف عن أن الحزب ينفذ بالتأكيد غالبية القرارات المحورية التى ترسمها القيادة الدينية الإيرانية، ولا يمكن تصديق أن الحزب لم ينل موافقة طهران قبل الإقبال على تلك الخطوة المحفوفة بالمخاطر».

لم يكتف إيزنشتاوت بذلك؛ بل إنه اعتبر أيضًا أن «توقيت عملية حزب الله ضد إسرائيل يخدم هدف طهران الأساسى بتحويل الانتباه العالمى عن ملفها النووى»[١١]. أما سوريا فقد تحولت بفضل هذه الأزمة إلى قبلة يحج إليها الدبلوماسيون العرب والأجانب، وباتت محط أنظار الجميع للدور المرتقب الذى يمكن أن تلعبه فى الضغط على قيادات حماس لديها من أجل التوصل إلى اتفاق للإفراج عن الجندى الإسرائيلى جلعاد شاليط المختطف لدى حركة «حماس» فى غزة، كما أن «الرئيس السورى يسعى للاستفادة من الوضع الحالى لإخراج بلاده من العزلة الدولية المفروضة عليها؛ الأمر الذى يعنى أن حزب الله يقدم إلى دمشق فرصة لفرض هذه الأجندة»[١٢].

هذه المواقف والاجتهادات عمدت إلى تأكيد حقيقة أن إيران إن لم تكن صانعة الحدث فهى شريكة أساسية فى صنعه؛ ومن ثم فهى مسئولة عن تداعياته، وعليها أن تتحمل النتائج المترتبة على هذه التداعيات.

٢ ـ إيران هى المستهدفة من الحرب

على العكس من المنظور السابق يرى هذا المنظور أن الحرب مدبرة ضد إيران، وأن لبنان هو المحطة الأولى من حرب أطول وأعنف وأشمل سوف تتعرض لها إيران عاجلاً أم آجلاً، اعتقادًا بأن إسرائيل عندما قامت بشن الحرب لم تكن من أجل الهدف الذى أعلن عنه (الرد على عملية أسر الجنديين)؛ بل «من أجل تجريد طهران من إمكانية استخدام الميليشيات الشيعية (حزب الله) فى عمل انتقامى ردًا على الهجوم المخطط له منذ زمن طويل ضد إيران»[١٣]، خصوصًا بعد أن وصلت المباحثات الأوروبية حول البرنامج النووى الإيرانى إلى طريق مسدود؛ ففى مايو ٢٠٠٦ (أى قبل أقل من شهرين من بدء الحرب الإسرائيلية على لبنان) قال السفير الأمريكى فى الأمم المتحدة جون بولتون، مفسرًا الموافقة الأمريكية على المشاركة فى محادثات مع النظام الإيرانى فى حال وافق هذا الأخير على تعليق تخصيب اليورانيوم إن «بوش قام بهذه الخطوة ليظهر القوة والقيادة الأمريكيتين، وليقول لقد أعطينا لإيران هذه الفرصة الأخيرة للتأكيد على أنها (أى إيران) جدية عندما تقول: نحن لا نريد أسلحة نووية»[١٤].

هذه الرؤية تجد ما يؤكدها من معلومات وتحليلات تكتسب الكثير من المصداقية على النحو التالى :

(أ) الربط الإسرائيلى المبكر بين إيران وحزب الله فى هذه الحرب : حيث كان توصيف عمير بيريتس وزير الدفاع الإسرائيلى لحزب الله على أنه «وحدة كوماندوز متقدمة لإيران»[١٥] شديد التعبير فى تقييم هذه الحرب على أنها جزء أو مقدمة لـ«حرب إقليمية» منذ لحظة انطلاقها، وأن إسرائيل كانت تبحث فى التوقيت، وكانت تبحث عن «ذريعة» تتيح لها شن الحرب وحشد التأييد الداخلى والأمريكى لها. وعندما فشلت إسرائيل فى تحقيق النصر الذى كانت تريده بتدمير الآلة العسكرية لحزب الله نهائيًا ووضعه تحت مقصلة «القرار ١٥٥٩» بنزع أسلحته إجباريًا عن طريق تدميرها؛ بدأت تركز بالتنسيق مع واشنطن لفرض قرار دولى يقر بإرسال قوات دولية إلى جنوب لبنان، يكون لها حق القتال ضد حزب الله وفقًا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بغرض حرمان «حزب الله» من قدرته على تحريك الجبهة فى الجنوب اللبنانى؛ أى إلغاء ما تعتبره إسرائيل بـ«الحدود الإيرانية/ الإسرائيلية» فى الجنوب اللبنانى، وإلغاء «الحدود السورية/ الإسرائيلية» هناك أيضًا.. بمعنى آخر العمل على جعل تلك الحرب بمثابة «الحرب الأخيرة» هناك، عن طريق الانسحاب من الأراضى اللبنانية وإطلاق الأسرى؛ أى تحقيق المطالب اللبنانية للحزب فى مقابل تنازله عن دوره الإقليمى، طالما عجزت الآلة العسكرية الإسرائيلية عن إجباره على هذا التنازل، وهذا يعنى إعطاء «حزب الله» انتصاراً سياسيًا لبنانيًا فى مقابل خسارة دوره الإقليمى وحرمان حلفائه (إيران وسوريا) من هذا الدور نهائيًا[١٦].

(ب) التوافق الإسرائيلى/ الأمريكى على جعل الحرب ضد حزب الله حربًا ضد ما تسميه واشنطن بـ«محور الشر» الذى يضم وفقًا للتوصيف الأمريكى إيران وسوريا وحزب الله وحركة حماس، بعد أن تم إسقاط حكم صدام حسين فى العراق.. هذا التوافق تكشَّف مبكراً مع بداية الحرب عقب لقاء تم بين وزير الدفاع الإسرائيلى عمير بيريتس مع وفد أمريكى عالى المستوى ضم ديفيد وولش مساعد وزيرة الخارجية، وإليوت إبرامز مسئول دائرة الشرق الأوسط؛ حيث قال الوزير الإسرائيلى: «إن على العالم الحر أن ينتهز الورطة التى وقع فيها كل من حماس وحزب الله عندما خطفا الجنود الإسرائيليين الثلاثة فى غزة وفى الشمال الإسرائيلى، وعندما أطلق الأول صواريخ قسام والثانى صواريخ كاتيوشا على البلدات الإسرائيلية، وأنه قد حان الوقت لتوجيه الضربة القاضية إلى جميع

الشركاء فى محور الشر». وأوضح بيريتس أن «إسرائيل تلتقى مع الإدارة الأمريكية فى تحديد «محور الشر» هذا وترى أن المشكلة لا تقتصر على «حماس» و«حزب الله» فهما يعملان بإيحاء وتشجيع من إيران وسوريا»[١٧].

فى الوقت نفسه تقريبًا عقد الرئيس الأمريكى جورج بوش سلسلة اجتماعات فى وزارتى الدفاع والخارجية مع كبار المسئولين فى الإدارة وخبراء فى الشئون العسكرية والأمن القومى، تركزت حول ما سمى بـ «قوس الأزمة» الممتد من الخليج العربى إلى الشرق الأدنى، فى إشارة إلى الوضع المتأزم فى العراق، والمواجهة مع إيران بأبعادها الإقليمية التى «أشعلت الحرب بين إسرائيل من جهة، وحزب الله وحركة حماس من جهة أخرى». وأوضح مسئول فى الأمن القومى الأمريكى عقب هذه اللقاءات أن الإدارة الأمريكية «لا يمكن أن تفصل التصعيد العسكرى والأمنى فى المنطقة عن المواجهة السياسية مع المجتمع الدولى وكل من إيران وسوريا الداعمتين للإرهاب، وسعى طهران إلى الحصول على أسلحة دمار شامل»، وأكد أن «الرئيس بوش متمسك بضرورة نزع سلاح حزب الله نهائيًا، وإتاحة المجال للحكومة اللبنانية الشرعية لفرض سيادتها ونشر قواتها فى الجنوب»[١٨].

ولمزيد من إحكام الاتهامات على إيران اتهم الجيش الأمريكى فى العراق أطرافًا إيرانية بتدريب وتسليح «جماعات شيعية متطرفة» كى تنفذ أعمال عنف فى البلاد، وأن قوات التحالف عثرت على أسلحة تم تصنيعها فى إيران.

وحسم الرئيس بوش طبيعة الحرب بين إسرائيل وحزب الله على أنها «جزء من صراع أكبر بين الحرية والإرهاب»، وربط بين الحروب الدائرة على الجبهات الثلاث فى لبنان والعراق وأفغانستان باعتبارها حربًا واحدة ضد الإرهاب، كما ربط بين هذه الحروب وأزمة البرنامج النووى الإيرانى بقوله: «نستطيع فقط أن نتخيل خطورة هذا الصراع لو أن إيران تملك القنبلة النووية»[١٩]. ولمزيد من تأكيد خطورة إيران اتجه الرئيس الأمريكى خطوة أخرى بالربط بين إيران وتنظيم القاعدة من ناحية، والتهديدات التى تواجه الأمن الوطنى الأمريكى من ناحية أخرى؛ حيث قال إن الولايات المتحدة تواجه تحركًا عدائيًا شيعيًا تقوده إيران التى تشارك تنظيم القاعدة فى نفس الأهداف، مشيرًا إلى أن المجموعتين تمثلان «وجهان مختلفان لذات التهديد»[٢٠].

(ج) انكشاف وثائق ومعلومات تؤكد تورط الولايات المتحدة فى التخطيط للحرب ضد لبنان، ورعايتها، وتقديم كل الدعم العسكرى والسياسى كى تحقق هذه الحرب أهدافها

من أبرز هذه المعلومات ذلك التقرير الذى كتبه واين مادسن (مسئول سابق فى البحرية الأمريكية، وعين لفترة فى وكالة الأمن القومى، ويقوم منذ عام ١٩٩٤ بتغطية أخبار السياسة والأمن القومى وله مؤلفات مهمة) على موقعه على شبكة الإنترنت يوم ٢٥ يوليو ٢٠٠٦، والتقرير الذى نشره سيمور هيرش الكاتب الأمريكى المرموق فى مجلة نيويوركر، وكل من هذين التقريرين يؤكد التورط الأمريكى مع الإسرائيليين فى الإعداد لهذه الحرب التى تتجاوز حزب الله وإيران، وتركز على كل من إيران وسوريا.

ففى تقريره الذى حمل عنوان «اجتياح لبنان وغزة تم التخطيط لهما فى يونيو ٢٠٠٦ خلال اجتماعات فى الولايات المتحدة مع مسئولين إسرائيليين كبار»؛ كشف واين مادسن أن الغزو الإسرائيلى للبنان تم التخطيط له بين مسئولين إسرائيليين رفيعى المستوى، وأعضاء فى إدارة الرئيس الأمريكى جورج بوش؛ ففى ١٧ و١٨ يونيو التقى رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق بنيامين نتنياهو، والنائب الإسرائيلى ناتان شارانسكى مع نائب الرئيس الأمريكى ديك تشينى فى مؤتمر لمعهد أميركان إنتربرايز إنستيتيوت فى بيفر كريك كولورادو، وهناك تمت مناقشة الاجتياحين الإسرائيليين الوشيكين لغزة ولبنان. وبعد الحصول على الدعم الكامل من تشينى لغزو غزة ولبنان؛ عاد نتنياهو إلى إسرائيل، وشارك فى اجتماع خاص لرؤساء الوزراء السابقين؛ حيث نقل دعم إدارة بوش لتنفيذ سياسة «اختراق واضح» (تقرير إستراتيجى أعدته فى عام ١٩٩٦ شخصيات أمريكية محافظة بارزة؛ مثل ريتشارد بيرل وجيمس كولبرت وتشارلز فيربانكس جونيور، ودوجلاس فيث وروبرت لوينبرج وديفيد وارمسير؛ ليهتدى به نتنياهو بعد وصوله إلى السلطة فى العام ذاته)، وشارك فى ذاك الاجتماع بالإضافة إلى نتنياهو؛ كل من رئيس الحكومة الحالى إيهود أولمرت ورئيسى الوزراء الأسبقين إيهود باراك وشمعون بيريز.

ونقل مادسن عن مصادر فى واشنطن أن اجتياحى غزة ولبنان المدعومين أمريكيًا والهجومين الوشيكين على سوريا وإيران؛ شكلت «الحدث» المشتبه بحدوثه قبل الانتخابات (النصفية) فى الولايات المتحدة فى نوفمبر ٢٠٠٦، ومحاولة لحشد الجمهور الأمريكى حول نظام بوش/ تشينى خلال فترة حرب واسعة.

وأوضح استنادًا إلى مصادر مطلعة فى واشنطن أن «الهجوم الإسرائيلى على لبنان تمت إدارته بين حكومة أولمرت والمحافظين الجدد فى إدارة بوش»، مضيفًا أن «إدارة بوش كانت على علم مسبق ودعمت الهجمات التى كانت إسرائيل تعتزم شنها على غزة ولبنان»، وأشار إلى أن تنسيق إدارة بوش مع إسرائيل فى الهجوم على حماس وحزب الله يشمل تبنى البيت الأبيض رسميًا وثيقة «الاختراق الواضح: الإستراتيجيات الجديدة للأمن فى العالم»، فى إطار تنفيذ المرحلة الثانية من هذه الوثيقة؛ حيث نفذت المرحلة الأولى فى العراق، وجاء الدور على فلسطين ولبنان فى انتظار إكمال المهمة مع كل من إيران وسوريا.

وأوضح مادسن أن الإستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية الحالية فى قصف لبنان واجتياحه هى عملية متابعة لأربع سنوات من النشاطات السرية للبنتاجون والبيت الأبيض والموساد داخل لبنان، والتى تضمنت اغتيال مسئولين لبنانيين كبار بسيارات مفخخة من أجل إخراج القوات السورية من لبنان. وأشار إلى «تدريبات إسرائيلية» للتعامل مع خطف حزب الله لجنود إسرائيليين وعلى عملية خطف حماس لجندى إسرائيلى قرب الحدود فى غزة، وأضاف أن هذه العمليات «أمنت ذريعة للهجوم الإسرائيلى على غزة ولبنان»، وتابع: «تم وضع خطط مماثلة للرد على أسر سوريا لجنود إسرائيليين فى لبنان قرب الحدود مع سوريا أو من مرتفعات الجولان. إن هذا سيبرر هجومًا إسرائيليًا أمريكيًا على سوريا، عبر دخول إسرائيل من لبنان، وأمريكا من العراق». وكشف أن سوريا وإيران فى نهاية الأمر هما السبب وراء محاولة الولايات المتحدة عرقلة محاولات الأمم المتحدة التوصل إلى وقف فورى لإطلاق النار. إن هدف إدارة بوش هو رؤية توسع النزاع، مشيرًا إلى أن «المندوب الأمريكى فى الأمم المتحدة جون بولتون كشف خلال مقابلة مع فوكس نيوز عن الخطة الأمريكية الإسرائيلية المستقبلية للحرب الإقليمية فى الشرق الأوسط عندما قال: أعتقد أنه إذا نظرتم إلى الدعم الذى تقدمه إيران وسوريا إلى جماعات مثل حماس وحزب الله والجهاد الإسلامى فى فلسطين؛ فإن تصفية الحساب التى نحتاجها هنا لن تكون فقط مع المنظمات الإرهابية، لكن أيضًا مع الدول التى تمولهم»[٢١].

لم يختلف تقرير سيمور هيرش فى مجلة نيويوركر كثيرًا عن المعلومات التى ذكرها واين مادسن، وإن كان قد ركز على ما أسماه بـ «خيار كوسوفو»؛ وهو الخيار العسكرى الذى نفذته قوات حلف شمال الأطلسى ضد القوات الصربية فى كوسوفو، وكانت نتائجه

إيجابية، وهو الخيار القائم على قصف جوى مكثف لمدة ٧٠ يومًا يأتى بعده التدخل العسكرى البرى، بحيث تقوم القوات الإسرائيلية بتجربته فى لبنان، وفى حال نجاحه يتم اعتماده كخيار للحرب ضد إيران.

فقد كشف هيرش أن ضباطًا من سلاح الجو الإسرائيلى قاموا بزيارات للولايات المتحدة للبحث فى خطة رئيس الأركان الإسرائيلى دان حالوتس التى يريد فيها تكرار التجربة الأمريكية فى كوسوفو مع إيران، ولتكن البداية فى لبنان، وإذا كان الجنرال الأمريكى ويسلى كلارك قد احتاج إلى ٧٨ يومًا لتنفيذ هذه الخطة فى كوسوفو؛ فإن إسرائيل تحتاج فقط إلى ٣٥ يومًا وفقًا لتعهد المستشار الحكومى الإسرائيلى لوزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس.

ويقول سيمور هيرش فى تقريره إن مكتب ديك تشينى نائب الرئيس الأمريكى دعم الخطة الإسرائيلية، وبالمثل فعل نائب مستشار الأمن القومى إيليوت إبرامز الذى اعتقد أنه يجب على إسرائيل أن تتحرك بسرعة فى حربها الجوية ضد «حزب الله». وكانت وجهة نظر تشينى هى التالية: «لو نفذ الإسرائيليون جزءًا من هذا أولاً، وكان ناجحًا بالفعل سيكون ذلك رائعًا، سيكون بإمكاننا أن نتعلم ما يجب فعله فى إيران، عبر مشاهدة ما يفعله الإسرائيليون فى لبنان»(٢٢).

ورغم خطورة هذه المعلومات فإن هناك من الدلائل ما يؤكد صحتها، ومنها على سبيل المثال ما نقلته مراسلة صحيفة «الخليج» (الإماراتية) عن السفير السورى فى واشنطن عماد مصطفى حول لقاء البطريرك المارونى اللبنانى نصر الله صفير مع ديك تشينى فى ذروة الحرب الإسرائيلية على لبنان؛ ففى هذا اللقاء طلب نصر الله صفير من تشينى وقف إطلاق النار، لكن تشينى غضب بشدة ووجه حديثه للبطريرك قائلاً: «إننا (أى الأمريكيين) لم نعد نثق بكم إطلاقًا. لقد اتفقنا أن نخرج لكم السوريين مقابل قيامكم بنزع سلاح حزب الله فماذا فعلتم؟ لم تنزعوا سلاح حزب الله بل تركتموه يزدهر ويصبح له نواب فى البرلمان اللبنانى»، وأكمل تشينى رده الغاضب بالقول: «سندع إسرائيل تقوم بالمهمة التى أعطيناها لكم»(٢٣).

هناك دلائل أكثر حسمًا لكل هذه المعانى، وبالذات أن الحرب على لبنان كانت إسرائيلية من حيث التنفيذ، ولكنها كانت فى الوقت نفسه أمريكية من حيث التخطيط والدعم وتوفير

الغطاء الدبلوماسى، وأن إيران كانت هدفًا أساسيًا فى هذه الحرب. من هذه الدلائل نذكر ما يلى:

- إعلان وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس أن الحرب الإسرائيلية على لبنان «ما هى إلا آلام المخاض لميلاد شرق أوسط جديد»[٢٤]، تتغير فيه معادلات العلاقات الإقليمية. يأتى فى مقدمة هذه المعادلات ما سعت إليه بعد ذلك وعقب انتهاء الحرب لتأسيس «محور الدول المعتدلة» أو «محور الخير والسلام» لمواجهة «محور الشر» الذى يضم إيران وسوريا وحزب الله وحركة «حماس».

- المماطلة الأمريكية المتعمدة لمنع صدور قرار من مجلس الأمن يفرض وقفًا فوريًا لإطلاق النار؛ فقد حرصت الدبلوماسية الأمريكية بقيادة كونداليزا رايس وزيرة الخارجية ومندوبها الدائم فى الأمم المتحدة جون بولتون على توفير كل الوقت المطلوب للقوات الإسرائيلية كى تقوم بالمهمة[٢٥]، وعندما عجزت عن تحقيق الأهداف تحول الاهتمام إلى إصدار قرار يمكن إسرائيل من أن تأخذ بالدبلوماسية الأمريكية ما عجزت عن تحقيقه هى بالحرب[٢٦]. بل إن واشنطن سمحت لإسرائيل بمراجعة مسودة مشروع القرار ١٧٠١ الصادر عن مجلس الأمن، ووفقًا لصحيفة «هآرتس» الإسرائيلية فقد تولى يورام طوريوفيتش رئيس هيئة مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت مسئولية تنسيق الاتصالات مع الإدارة الأمريكية قبيل وأثناء الاتصالات التى أجراها ممثلو فرنسا والولايات المتحدة حول تلك المسودة. كما أن إسرائيل، ومن أجل أن تتأكد من أن الأمريكيين ملتزمون بإيراد النقاط التى ترى الحكومة الإسرائيلية ضرورة تضمينها فى نص القرار؛ قامت بإرسال طال بوكر المستشار السياسى لوزيرة الخارجية تسيبى ليفنى إلى نيويورك ليقوم أولاً بأول بالاطلاع على ما يتم الاتفاق عليه بين الوفدين الأمريكى والفرنسى فى مجلس الأمن[٢٧].

- الحرص الأمريكى الشديد على تمكين إسرائيل من القيام بالمهمة العسكرية وتوفير كل الأسلحة اللازمة لذلك، وعلى الأخص القنابل الذكية القادرة على تدمير التحصينات القوية على أمل الوصول إلى قيادة حزب الله. فقد نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية أن واشنطن سرعت إجراءات تسليم تلك القنابل من قاعدة «العديد» فى قطر حيث مقر القيادة الوسطى الأمريكية؛ لكسب الوقت، وهى عبارة عن قذائف صاروخية متطورة تخترق الخنادق والأنفاق والاستحكامات العسكرية لمسافة ٣٠ - ٤٠ مترًا تحت

الأرض[٢٨]، وقد ارتكبت الطائرات الإسرائيلية مجازر بشعة باستخدامها هذا النوع من القنابل، ناهيك عن القنابل العنقودية والأسلحة الملوثة بالإشعاع الذرى.

الأسوأ من هذا ما كشفته صحيفة «معاريف» الإسرائيلية من أن الإدارة الأمريكية أعطت الضوء الأخضر للحكومة الإسرائيلية بالإقدام على اغتيال الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله. وقال الصحفى الإسرائيلى بن كاسبيت المعروف بصلاته الوثيقة مع صناع القرار فى تل أبيب وواشنطن إن الأمريكيين أبلغوا نظراءهم الإسرائيليين بأن الرئيس الأمريكى جورج بوش توصل إلى قناعة بأنه «آن الأوان للتخلص من هذا السرطان الذى يعيث فسادًا فى منطقة الشرق الأوسط»، لافتًا إلى أنه فى حالة إخراج هذا المخطط إلى حيز التنفيذ فإن الرئيس بوش «لن يذرف الدموع على اختفاء نصر الله من المشهد السياسى»[٢٩].

الأهم من ذلك هو مبرر واشنطن لاغتيال حسن نصر الله؛ فحسب الصحيفة الإسرائيلية فإن التوجيهات الأمريكية هذه تهدف إلى صرف الأنظار عما يحدث فى العراق من فشل أمريكى، وأن بقاء حسن نصر الله على الساحة السياسية أو إحرازه أى انتصار على آلة الحرب الإسرائيلية سيلقى بظلاله على المقاومة العراقية التى تراقب الأمور فى لبنان[٣٠].

كان الطموح الأمريكى من هذا كله، وحسب أقوال كونداليزا رايس وزيرة الخارجية هو: «إلحاق هزيمة عسكرية وسياسية بحزب الله»، وكان توقعها أن «الوضع السابق فى لبنان لن يعود إلى ما كان عليه» بعد أن يتم وقف إطلاق النار[٣١].

وكان طموح خلق «شرق أوسط جديد» خال من دول وأطراف «محور الشر» يضع فى اعتباره أن إيران هى «حجر الزاوية» لإطلاق أو عرقلة هذا المشروع.

من كل ما سبق نستطيع أن نستنتج أمرين: **أولهما**: أن الزعم بأن إيران هى المسئولة عن تفجير حرب إسرائيل على لبنان (يوليو ـ أغسطس ٢٠٠٦) كان مجرد ذريعة أو غطاء لفرض ما هو مخطط مسبقًا. **وثانيهما**: أن الحرب على لبنان كان مقدرًا لها أن تكون مجرد جولة فى حرب أوسع وأعنف وأشمل ضد إيران وسوريا. ولم يكن هذا كله غائبًا عن الإدراك السياسى الإيرانى للحرب وللدور الإيرانى الأنسب فى تلك الظروف.

ثانيًا: الدور الإيرانى فى الحرب وتطوراتها

أدركت إيران مبكرًا أنها مستهدفة من الحرب على لبنان، وأن الاتهامات الموجهة لها

بالمسئولية عن تفجير هذه الحرب باعتبارها شريكًا فى التخطيط والمستفيد الأول من عملية «الوعد الصادق» التى قامت بها قوات حزب الله ضد القوات الإسرائيلية وأسرت خلالها جنديين من هذه القوات؛ هى محاولة لخلق شرعية مزدوجة للحرب على لبنان، وتحميل إيران مسئولية هذه الحرب من ناحية، ومحاولة استدراجها فى مواجهة عسكرية مبكرة من ناحية أخرى.

هذا الإدراك هو الذى حدد إطار التفاعل الإيرانى مع الحرب وتطوراتها على النحو التالى:

- **إظهار أعلى درجة من الحزم فى مواجهة العدوان دون تورط فى توجيه تهديدات مباشرة إلى إسرائيل أو الولايات المتحدة** قد يفهم منها أى نية إيرانية للتورط فى الحرب إلى جانب لبنان. وكان المقصود من هذا الموقف المزدوج - القوى من ناحية والخالى من التهديد من ناحية أخرى - هو خلق رادع معنوى وسياسى لمنع إسرائيل والولايات المتحدة من تجاوز حدود المواجهة لدرجة تلحق هزيمة عسكرية أو سياسية بحزب الله.

- تحذير **الرئيس** الإيرانى محمود أحمدى نجاد بأن «العاصفة تقترب» فى الشرق الأوسط، وأن هذه العاصفة «سترتد على أعداء الإنسانية وستضربهم بقوة»؛ نموذج واضح لهذا الموقف الإيرانى. فهذا التحذير جاء فى أعقاب تحذير آخر أكثر سخونة ضد إسرائيل، وربما يكون قد جاء كمحاولة للتخفيف من وقع ذلك التحذير الذى قال فيه أحمدى نجاد إن «إسرائيل أشعلت نارًا فى لبنان وستحرقها»، ونصحها بأن «تحزم حقائبها وترحل من الشرق الأوسط قبل فوات الأوان»، ووجه حديثه إلى الإسرائيليين قائلاً: «إن الصهاينة اتخذوا قرارًا بالقضاء على أنفسهم عبر أسوأ قرار اتخذوه وذلك بشنهم الحرب على لبنان»[٣٢]. وعندما أراد الزعيم الإيرانى على خامنئى توجيه تحذير مباشر إلى إسرائيل لم يشأ أن يكون باسم إيران؛ بل باسم الأمة الإسلامية. فعندما أكد أن «المقاومة والتضحيات هى السبيل الوحيد لمواجهة الذئب الصهيونى وعدوان الشيطان الأكبر الأمريكى»؛ حذر خامنئى الولايات المتحدة ليس من إيران ولكن «من مواجهة مع المسلمين» قائلاً: «النظام الأمريكى يجب أن يتوقع صفعة قوية وضربة ساحقة من المسلمين لدعمه الجرائم والمجرمين الصهاينة الذين يعتدون علنًا على حقوق الشعوب المسلمة». وأكد خامنئى على أن «حزب الله هو خط الدفاع الأول عن الشعوب الإسلامية وشعوب المنطقة». وفى تحديده لدور

إيران قال إن «إيران الإسلامية تعتبر أن مقاومة العدوان الأمريكى والشر الصهيونى واجب، وتقف إلى جانب الشعبين اللبنانى والفلسطينى»[٣٣].

ـ الحرص على منع إلحاق هزيمة عسكرية أو سياسية بحزب الله: وذلك عبر بذل جهود مكثفة لإصدار قرار دول من مجلس الأمن بوقف إطلاق النار فى أسرع وقت ممكن من ناحية، ولمنع صدور قرار يتضمن شروطًا سياسية أو مطالب تنال من حزب الله ومكانته السياسية ودوره فى معادلة توازن القوى اللبنانية والإقليمية. فقد بذلت إيران جهودًا دبلوماسية مكثفة عبر زيارات مكوكية قام بها وزير الخارجية منوشهر متقى لعدد من العواصم العربية والإسلامية، إضافة إلى بذل أدوار ملموسة داخل مجلس الأمن، وحث منظمة المؤتمر الإسلامى لعقد قمة عاجلة لبحث العدوان الإسرائيلى على لبنان. وعندما أدركت إيران تعمد التلكؤ الأمريكى لإصدار قرار بوقف إطلاق النار وممارسة واشنطن ضغوطًا مكثفة لإتاحة الوقت المناسب أمام الجيش الإسرائيلى لتحقيق الأهداف المطلوبة من حربه على لبنان؛ شن الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد هجومًا مكثفًا على مجلس الأمن والولايات المتحدة، وقال فى خطاب له فى إقليم خراسان إن «منع وقف إطلاق النار فى لبنان سيكون وصمة عار إلى الأبد فى جباه قادة مجلس الأمن الدولى وعلى رأسهم أمريكا المجرمة»، وقال إن «الولايات المتحدة وبريطانيا ودولاً أخرى تستخدم النظام الصهيونى كأداة، وفرضت الحرب على لبنان من أجل إقامة الشرق الأوسط الكبير، وهى شريكة فى جرائم إسرائيل»[٣٤].

كان المسعى الإيرانى الدبلوماسى يهدف إلى سرعة إصدار قرار دولى من مجلس الأمن بوقف فورى وغير مشروط لإطلاق النار، وانسحاب إسرائيل إلى ما وراء «الخط الأزرق» الذى شكل الحدود بين لبنان وإسرائيل. وعندما ظهرت مؤشرات فرض شروط لإصدار قرار بوقف إطلاق النار، وعندما تبين لوزير الخارجية الإيرانى منوشهر متقى أن فؤاد السنيورة رئيس الحكومة اللبنانية مستعد لقبول شروط لوقف إطلاق النار مثل إرسال قوات دولية إلى الجنوب لتحل محل المقاومة، ونزع سلاح حزب الله؛ أبدى اعتراضه على ذلك أمام السنيورة ودخل فى جدل ساخن معه حول البنود السبعة التى وردت فى خطاب السنيورة أمام مؤتمر روما، مشيراً إلى أن هذه البنود لا تحظى بإجماع وطنى لبنانى أو حتى بإجماع حكومى؛ الأمر الذى أثار غضب السنيورة، الذى اتهم الوزير الإيرانى فى حديث نشرته صحيفة «لوريان لوجور» الناطقة بالفرنسية بأنه «تجاوز الحدود»[٣٥]. وقال السنيورة

إنه مع نشر قوة تابعة للأمم المتحدة فى جنوب لبنان «لا تكون فى إطار الفصل السابع»، وأضاف أنه «يعتقد أن متقى تجاوز الحدود وبعض الأطراف سارعت فى اعتماد موقفه»، فى إشارة إلى الأحزاب اللبنانية الموالية لسوريا وإلى حزب الله التى أبدت تحفظات على خطة البنود السبعة التى وضعها السنيورة وأقرتها الحكومة اللبنانية، وتعمد السنيورة القول: «يجب أن نكون واضحين. . نحن لا نريد العودة إلى الوضع القائم الذى كان قبل اندلاع المواجهات»[٣٦]. ولأن منوشهر متقى يعلم بما يريده السنيورة؛ وهو إبعاد حزب الله عن الجنوب وفتح ملف سلاحه؛ تعمد ثانية وفى زيارته لدمشق وعقب لقائه مع الرئيس السورى بشار الأسد أن يجدد تحفظاته إزاء الخطة الشاملة التى اقترحها السنيورة، وقال: «نعتقد أنه يجب تقسيم بنود المشاريع إلى قسمين: فى **القسم الأول** تدرج البنود التى يمكن أن يتحقق الإجماع عليها وتتضمن وقف العدوان فوراً مع أى عنصر أو بند آخر يتم الإجماع الفورى عليه، ويضم **القسم الثانى** العناصر الأخرى التى تتطلب مفاوضات أكثر»[٣٧].

وحرصت إيران فى نقدها لمشروع القرار الدولى الخاص بوقف إطلاق النار فى لبنان على أمور ثلاث: **أولها**: التنسيق الكامل مع سوريا بهذا الخصوص، **وثانيها**: إعلان موقف يتسم بالحدة إزاء هذا المشروع، **وثالثها**: ربط الموقف الإيرانى/ السورى بالإجماع الوطنى اللبنانى الداخلى ضمن حرص إيرانى شديد على ألا يظهر الموقف الإيرانى على أنه موقف منحاز لحزب الله دون الإجماع اللبنانى. مرجع هذا الحرص هو إدراك طهران أن توفير دعم وطنى لبنانى إلى جانب حزب الله فى حربه ضد العدوان الإسرائيلى يعتبر من أهم شروط النصر؛ فقد حرصت إيران مبكراً على العمل على تأكيد أن الحرب الإسرائيلية على لبنان؛ كل لبنان، وليس فقط على حزب الله، وأن المجتمع الدولى يجب أن يقف كله دفاعًا عن لبنان، وبذلك يمكن تأمين القدر الأكبر الممكن من الدعم المادى والمعنوى للحيلولة دون إلحاق هزيمة عسكرية أو سياسية بحزب الله.

لذلك أكد وزير الخارجية الإيرانى منوشهر متقى على «ضرورة إدخال تعديلات على مشروع القرار الدولى؛ لأنه يعتبر أحاديًا ويخدم أكثر مصالح الكيان الصهيونى»، وقال: «إن أى قرار لا يأخذ فى الاعتبار ملاحظات ومواقف الحكومة والشعب اللبنانيين لا يمكن أن يكون موضع موافقة إيران»[٣٨]، فى الوقت نفسه أكد رئيس لجنة الأمن القومى والسياسة الخارجية فى مجلس الشورى الإيرانى (البرلمان) علاء الدين بروجردى أن طهران

«تدعم الإجماع الداخلى اللبنانى، وتؤيده حول القرار الدولى، والمهم بالنسبة لنا هو التوافق الداخلى الذى سيترافق حتمًا مع التدقيق والدراسة اللازمين اللذين ستقوم بهما الحكومة اللبنانية لهذا القرار»(٣٩).

وعندما صدر القرار ١٧٠١ دعت إيران وسوريا إلى عدم تفسيره بطريقة تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة، أو تمس الوفاق الوطنى اللبنانى، وهو ما فسره مراقبون فى العاصمة السورية على أنه إشارة إلى قلق سورى/ إيرانى مشترك من تمدد جسم وعمل القوات الدولية المنتدبة إلى لبنان إلى مناطق خارج مهامها، بما يؤثر على الوفاق الوطنى اللبنانى، خصوصًا فيما يخص انتشارها خارج المنطقة المحددة سلفًا فى القرار الدولى شمال الخط الأزرق، بما يتوافق مع جدول أعمال بعض الدول والأطراف فى لبنان، دون مراعاة الآثار الخطيرة التى يمكن أن تنجم عن ذلك. هذا الموقف جاء تعبيرًا عن اللقاء المهم الذى جمع على لاريجانى كبير المفاوضين الإيرانيين بخصوص البرنامج النووى الإيرانى مع الرئيس السورى بشار الأسد فى دمشق(٤٠).

الحرص الشديد على عدم الاستدراج للتورط فى حرب مبكرة مع إسرائيل من ناحية والحرص على محاصرة الحرب فى حدودها «اللبنانية/ الإسرائيلية» وعدم توسيعها خارج الحدود اللبنانية إلى سوريا من ناحية أخرى.

هذا الحرص له دوافع كثيرة: **أولها**: الوعى الإيرانى بأن هناك استهدافًا أمريكيًا/ إسرائيليًا للبرنامج النووى الإيرانى، وأن خطة إيران هى إكمال برنامجها النووى، والحيلولة دون تكرار التجربة العراقية؛ لذلك نجد أن الدبلوماسية الإيرانية تمزج بين الشدة واللين، وبين التقدم والتراجع فى إدارة الصراع حول البرنامج النووى؛ لكسب الوقت اللازم لإكمال البرنامج دون التورط فى حرب تؤدى إلى إفشاله أو تدميره. **وثانيها**: الاهتمام الإيرانى الشديد بضرورة الحفاظ على القوة العسكرية والسياسية لحزب الله، وهذا لن يتحقق إذا نجحت الولايات المتحدة وإسرائيل فى جر إيران أو سوريا إلى الحرب وتصويرها على أنها «حرب ضد الإرهاب» أو ضد «محور الشر». فطهران تدرك أن هدف الحفاظ على حزب الله يتحقق من خلال تضييق نطاق المواجهة وحصرها فى إطارها «اللبنانى/ الإسرائيلى»، ووضع إسرائيل فى موضع المعتدى، والسعى إلى توفير الدعم العربى والإسلامى والعالمى اللازم للبنان. **وثالثها**: الوعى الإيرانى بأن هناك التزامات إيرانية واضحة تلزم طهران الدفاع عن سوريا فى حال تعرضها لأى عدوان؛ لذلك كان

الحرص الإيرانى الشديد طيلة أسابيع الحرب على تجنب الإشارة إلى وجود «تحالف إيرانى/ سورى»، والحرص أيضًا على حصر الدور الإيرانى/ السورى فى توفير الحماية السياسية للبنان، وخلق موقف عربى وإسلامى وعالمى مساند.

فعلى الرغم من أن إيران تدرك أنها وبرنامجها النووى مستهدفان من الحرب على لبنان؛ فإنها لم تتورط فى طرح هذه القضية إلا مرة واحدة وبشكل عابر على لسان الرئيس الإيرانى عندما قال: «إن الأحداث الجارية فى لبنان وفلسطين أثرت فى دراستنا لعرض القوى الكبرى الهادف إلى الحصول من طهران على تعليق عمليات تخصيب اليورانيوم، فى إشارة إلى أن هذه الأحداث سيكون لها تأثير فى الرد الإيرانى على المقترحات الأوروبية»[٤١].

وعلى الرغم من توقيع إيران وسوريا اتفاق تعاون عسكرى «لمواجهة التهديدات»، وعلى الرغم من إعلان أكثر من مسئول إيرانى كبير أن إيران تتعهد بدعم سوريا عسكريًا فى حال تعرضها لهجوم[٤٢]، فإن إيران لم تستدرج للرد على تهديدات إسرائيل بتوسيع الحرب لتشمل سوريا، رغم أن سوريا قد رحبت وعلى لسان وزير خارجيتها وليد المعلم بتحويل الحرب إلى «حرب إقليمية»، ولم يتورط كل من على لاريجانى أو منوشهر متقى، وكلاهما زار دمشق وقت الحرب، فى تصريح يحمل تهديدًا لإسرائيل بتفعيل اتفاقية التعاون العسكرى مع سوريا، وكان التركيز دائمًا على دعم لبنان، والحفاظ على وحدته الوطنية وعدم تمكين إسرائيل من تحقيق أهدافها من هذه الحرب، ولم يأت حديث الدعم العسكرى الإيرانى لسوريا فى حال تعرضها إلى عدوان إلا عن طريق برلمان إيرانى، وبعد مرور أكثر من شهرين ونصف على انتهاء الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية فقد صرح عضو البرلمان الإيرانى (رئيس لجنة الصداقة الإيرانية/ الأردنية) حشمتى فلاحات بأن بلاده ستدعم سوريا فى حال تعرضها لأى عدوان، مشككًا بقدرة الولايات المتحدة وإسرائيل على تمكنهما من فتح جبهة جديدة ضد سوريا فى حال الفشل الأمريكى فى كل من أفغانستان والعراق. وفى الوقت نفسه حرص على أن يؤكد أن الإستراتيجية العسكرية لإيران دفاعية، ولن تعتمد تهديد أىٍّ من دول الجوار[٤٣].

• **التأكيد على الاستعداد لتقديم كل الدعم والمساندة المادية والعسكرية للبنان**

وهنا أيضًا كان الحرص الإيرانى واضحًا، وبالذات بعد ظهور انتقادات من أطراف لبنانية وإقليمية ودولية لوجود نوايا لتمويل خطة حزب الله إعادة تعمير وتعويض كل المتضررين من الحرب الإسرائيلية على لبنان. وكانت هذه الانتقادات مقدمة لإعادة تجديد الاتهام بالمسئولية عن الحرب؛ الأمر الذى دفع إيران إلى نفى تمويلها لخطة حزب الله لإصلاح المنازل التى دمرها العدوان الإسرائيلى على لبنان، مشيرة إلى أنها تدرس «شكل المساعدة وسبل إيصالها إلى لبنان». وقال المتحدث بلسان الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفى: «الحكومة تدرس شكل المساعدة وسبل إيصالها إلى لبنان»، ونفى أن تكون بلاده مولت خطة حزب الله لإصلاح نحو ١٥ ألف منزل دمرها العدوان، وقال: «حزب الله هيئة مشروعة فى لبنان، ولديها مواردها الخاصة وتأييدها الشعبى»(٤٤).

وفى مسعى لتأكيد جدية إيران دعم لبنان وجيشها، بما يقلل من انحيازها إلى «حزب الله»؛ جدد السفير الإيرانى فى لبنان محمد رضا شيبانى موقف بلاده من تزويد الجيش اللبنانى بصواريخ دفاعية أرض/ جو متطورة بهدف تعزيز قدرات الجيش اللبنانى لمواجهة الخروق الجوية الإسرائيلية، وقال: «إن ذلك يأتى لتأكيد حرص طهران على العلاقات مع بيروت فى المجالات كافة، لا سيما الدفاعية منها»(٤٥).

• **الاحتفاء بالنصر اللبنانى على إسرائيل**

بالإشادة بالمقاومة الإسلامية وحزب الله وزعيمه السيد حسن نصر الله، الذى اعتبره السيد خامنئى «الأحب إلى قلوب كل شعوب العالم»(٤٦). وقد حرصت إيران على المشاركة بوفد عالى المستوى فى «مهرجان النصر الإلهى» الذى نظمه حزب الله برئاسة علاء الدين بروجردى رئيس لجنة الأمن القومى والسياسة الخارجية بمجلس الشورى الإيرانى (البرلمان) الذى حرص على أن يلتقى بأغلب زعماء الكتل النيابية والزعامات السياسية، وأن يؤكد حرص إيران على المحافظة على الوحدة الوطنية اللبنانية، وانفتاح إيران على كل الأديان، ووقوفها بجانب اللبنانيين لإعادة الإعمار، معتبرًا أن النصر «دحض أسطورة أن الجيش الإسرائيلى لا يقهر».

وحرص الوفد الإيرانى على لقاء البطريرك المارونى نصر الله صفير، وأعلن بعدها بروجردى قائلاً: «أوضحنا لغبطته السياسة الإيرانية القائمة على الانفتاح والأخوة والتلاقى مع كل أتباع الديانات السماوية السمحاء»، وأشار إلى أنه تناول مع البطريرك صفير «العلاقات الثنائية الأخوية والطيبة بين إيران ولبنان، ومسألة المساعدات الإنسانية التى تقدمها الجمهورية الإسلامية الإيرانية للبنان الشقيق فى هذه المرحلة»(٤٧).

بهذا الأداء المتميز والمتنوع استطاعت إيران أن تخرج من هذه الحرب إن لم تكن منتصرة فإنها غير خاسرة؛ فقد نجحت فى نزع فتيل توسيع نطاق الحرب خارج الأراضى اللبنانية، كما نجحت فى الحيلولة دون انكسار حزب الله عسكريًا أو سياسيًا، ونجحت فى فتح أبواب حوار مع أغلب القوى السياسية اللبنانية، وانطلقت من كل هذه النجاحات إلى تسويق انتصار «حزب الله»، أو بالأحرى «انتصارها»، وهنا وجدت نفسها وجهًا لوجه أمام فاتورة تداعيات هذه الحرب أو تداعيات هذا «النصر».

ثالثًا: التداعيات المحتملة على إيران

لا يمكن الفصل بين هذه التداعيات والمتغيرات الجديدة فى بيئة الصراع على المستوى الوطنى اللبنانى وعلى المستوى الإقليمى/ العربى، وعلى المستوى العالمى.

١ ـ فعلى المستوى الداخلى اللبنانى

حدث انقسام مبكر على «النصر» بين المقاومة والقوى الوطنية اللبنانية المساندة لها، وبين «فريق ١٤ آذار» الذى تمثله الحكومة برئاسة فؤاد السنيورة من ناحية والقوى السياسية الداعمة ممثلة فى سعد الحريرى (تيار المستقبل) ووليد جنبلاط وسمير جعجع من ناحية أخرى.

هذا الانقسام على النصر لم يكن جديدًا لكنه ظهر منذ اللحظة الأولى للحرب، عندما أعلن فؤاد السنيورة تبرؤه من مسئولية هذه الحرب ردًا على اتهامات إسرائيلية بتحميل الحكومة اللبنانية مسئولية الحرب، ولكن مع اتساع الضربات الإسرائيلية خارج نطاق «الضاحية الجنوبية» لبيروت حيث قيادة «حزب الله» وما يسمى بـ «المنطقة الأمنية» إلى كل أنحاء لبنان؛ لم تستطع الحكومة أن تكون طرفًا مساندًا لإسرائيل فى مثل هذه الحرب،

وسعت إلى إنهائها بأسرع ما يمكن لتقليل حجم الخسائر والدمار، ثم بعد انتهاء الحرب يمكن فتح الملفات ومحاسبة من المسئول عن الحرب.

وعندما بدأ الخلاف حول مشروع القرار الدولى ومسألة إرسال قوات دولية إلى الجنوب، تحمست الحكومة إلى هذه الدعوة، وطالبت بإرسال الجيش اللبنانى إلى الجنوب، وتصور فؤاد السنيورة أن حزب الله سوف يرفض هذا الطلب؛ ومن ثم تبدأ عملية الانسحاب، ولكن موافقة حزب الله على إرسال الجيش فوتت هذه الفرصة على «فريق ١٤ آذار» الحاكم الذى عجل بالمطالبة بنزع سلاح المقاومة، وهنا بدأ الصدام؛ حيث رأى السيد حسن نصر الله فى مثل هذا الطلب ـ ودماء الشهداء لم تجف وجثث الضحايا ما زالت تحت الأنقاض ـ خيانة للمقاومة.

هذا الانقسام الداخلى على سلاح المقاومة كان المدخل للانقسام الحاد داخل الحكومة اللبنانية؛ وهو الانقسام الذى تطور فيما بعد إلى رفع المعارضة (ممثلة فى حزب الله وحركة أمل والتيار الوطنى الحر بزعامة العماد ميشيل عون والقوى السياسية المساندة للمقاومة) دعوة استقالة الحكومة وتشكيل حكومة وحدة وطنية، لكن الحكومة ردت بالمطالبة باستقالة رئيس الجمهورية، وربطت التغيير الحكومى بالتغيير الرئاسى. وتولى نبيه برى زعيم حركة أمل رئيس مجلس النواب مسئولية إدارة حوار وطنى داخلى، لكن الحوار وصل إلى طريق مسدود؛ مما أدى إلى انسحاب المعارضة من الحكومة، ومن ثم الدعوة بافتقادها للشرعية الدستورية؛ مما يحتم استقالتها، فى حين أصرت الحكومة على البقاء، وربطت بين استقالة وزراء المعارضة، ورفض المعارضة لقانون تشكيل الحكومة الدولية الذى بادرت الحكومة بالموافقة عليه دون مشاركة الوزراء المستقيلين؛ ومن ثم كان نزول المعارضة إلى الشارع والمطالبة بسقوط حكومة السنيورة... وكل هذه التطورات الداخلية اللبنانية؛ تحمل مؤشرات سلبية بالنسبة لإيران.

٢ ـ على المستوى الإسرائيلى

أحدث الفشل المدوى للإدارة العسكرية هزة عنيفة داخلية أصابت نظرية الأمن الإسرائيلية فى العمق، ودفعت إلى مواجهات سياسية عنيفة بين العسكريين وبين السياسيين، وأيضًا بين السياسيين والعسكريين حول تحديد مسئولية فشل الحرب على لبنان[٤٨]. ولم تسلم أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية من الهجوم لفشلها فى رصد القوة

التسليحية والقدرة القتالية لحزب الله، الذى استطاع أن يخرج بصواريخه الدبابة ميركافا من الخدمة العسكرية مبكرًا؛ وهى «عروس سلاح المدرعات الإسرائيلى»[٤٩]، والذى استطاع إغراق المدمرة «ساعر ـ ١»، ووصل بصواريخه إلى عمق الشمال الإسرائيلى فى حيفا.

هذه التطورات كانت وراء الحديث عن حدوث «زلزال سياسى فى إسرائيل»، وعزل عدد من القيادات العسكرية، خاصة الميجر جنرال عودى آدم قائد المنطقة الشمالية، وتعيين موشيه كابلينسكى قائدًا للقتال؛ مما أدى إلى ظهور ما عرف بـ «حرب الجنرالات»[٥٠]، وقد قدرت بعض المصادر الخسائر الإسرائيلية فى الحرب بـ«٥,٧ مليار دولار»[٥١]، فى حين بلغت خسائر العسكريين الإسرائيليين ١١٩ قتيلاً، و٧٥٠ جريحًا، إضافة إلى القتلى والجرحى المدنيين من جراء سقوط الصواريخ اللبنانية[٥٢].

لكن الأهم هو صعود اليمين الإسرائيلى ودعوته أولاً إلى إسقاط حكومة إيهود أولمرت، ثم دعوته ثانيًا إلى الاستعداد للحرب ضد إيران، وكان رد صحيفة «هآرتس» على المبادرات الجديدة لرئيس الحكومة الإسرائيلية بالنسبة للفلسطينيين، وقبوله لدولة فلسطين مقابل التخلى عن حق العودة؛ هو دعوة أولمرت إلى «التوقف عن إطلاق البالونات الإعلامية وحشد الأمة للتحدى الحقيقى وهو إيران»[٥٣].

هذه التطورات تحمل هى الأخرى مؤشرات سلبية، رغم تفاؤل كاتب بمستوى باتريك سيل الذى تحدث عن «تضاؤل احتمال شن أى هجوم على إيران أو سوريا»[٥٤].

وتقييم وزيرة الخارجية الإسرائيلية بهذا الخصوص شديد الأهمية؛ فقد تحدثت تسيبى ليفنى عما تراه من نجاحات إسرائيلية تحققت من الحرب، لكنها أيضًا ألمحت إلى وجود إخفاقات، وإن كانت قد أرجعت ذلك إلى أن الحكومة حددت أهدافًا من الحرب لم تكن على يقين بإمكانية تحقيقها.

وبالنسبة للنجاحات أو المكاسب الإسرائيلية حددتها تسيبى ليفنى فيما يلى حسب الرؤية الإسرائيلية: الحد من مكانة حزب الله فى لبنان (وقد حدث بالفعل شىء من هذا بسبب الانقسام الداخلى على النصر، وبسبب إصرار فريق ١٤ آذار على إعطاء هذا النصر صبغة مذهبية، وتصويره على أنه نصر للشيعة وليس للبنان)، والمساس بقدراته العسكرية (أى حزب الله)، وإبعاده عن الحدود، ودخول ٣٠ ألف جندى (١٥ ألفًا من جيش لبنان و١٥ ألفًا من القوات المتعددة) إلى الجنوب لضمان نزع السلاح فى الجنوب اللبنانى، ومنع

تهريب السلاح له من الحدود. واعتبرت ليفنى أنه «قبل الحرب كانت هناك فى لبنان حكومة ضعيفة فى مواجهة منظمة إرهابية تسيطر كليّا على جنوب لبنان، وتقوم بأعمال استفزازية كما تريد». وكشفت المفارقة بين الأهداف المعلنة والأهداف الحقيقية؛ وهى محاولة لتجميل الفشل تنكرها. وقالت: «منذ بداية الحرب عرفنا أن الأهداف التى حددناها لأنفسنا لا يمكن تحقيقها»... «لكن غالبية هذه الأهداف نص عليها هذا القرار (تقصد القرار ١٧٠١)». وكشفت خلفية الجهود الأمريكية/ الإسرائيلية لتحقيق مكاسب من مجلس الأمن عجزت الآلة العسكرية الإسرائيلية المدعومة أمريكيّا عن تحقيقها فى جبهة القتال مع «حزب الله» وقالت: «أردنا أن تنتشر قوات فاعلة من حلف شمال الأطلسى أو قوات قادرة على القتال، وطلبنا ألا تكون هذه القوات فى إطار قوة الأمم المتحدة المؤقتة فى لبنان «يونيفيل»، وما تحقق حسب رأيها ليس قوة «اليونيفيل» السابقة الضعيفة؛ بل «قوة يونيفيل معززة مع مهمة موسعة تتيح لها استعمال القوة»[٥٥].

هذه التصريحات تكشف المأزق الإسرائيلى الحقيقى، ومدى تهافت الإسرائيليين على توفير حماية دولية للحدود الإسرائيلية مع لبنان، ومحاولة تقديم تفسيرات للقرار ١٧٠١ يمكن من خلالها إعطاء قوات اليونيفيل حق نزع سلاح حزب الله، لكن هذا لم يحدث؛ الأمر الذى يعنى فشلاً إسرائيليّا آخر، ويزيد من دوافع الانتقام، وعندما تقوم إسرائيل بتعيين قائد للمعركة «القادمة» مع إيران، وعندما يتم تسريب معلومات إسرائيلية تتحدث عن «حرب صاروخية» مع سوريا الصيف المقبل؛ فإن هذا يعنى أن الأوضاع ما زالت متوترة، وأن خطر حدوث تصعيد عسكرى مع لبنان أو سوريا ما زال قائمًا.

فقد كشفت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية أن رئيس الأركان دان حالوتس عين قائد سلاح الجو الميجر جنرال أليعيزر شكيرى فى منصب «قائد المعركة» أمام دول ليست لها حدود مشتركة مع إسرائيل وفى مقدمتها إيران، وقالت إن مسئوليته ستكون محددة فى بلورة خطة الحرب وإدارة استخدام القوة وتفعيل القوات العسكرية، على أن ينسق إجراءاته مع جهاز الاستخبارات الخارجية «موساد»، وشعبة الاستخبارات العسكرية اللذين يتوليان مسئولية جمع المعلومات والبحوث الاستخباراتية عن إيران، فضلاً عن تنسيقها مع أفرع الجيش المختلفة[٥٦]. كما كشفت صحيفة «معاريف» فرض خرائط طائفية تعكس ما هو مطروح من «تحالفات طائفية». إحدى هذه الخرائط تلك الخريطة التى نشرها رالف بيترز (وهو ضابط عسكرى أمريكى متقاعد) فى مجلة «أرمد فورسيز جورنال» فى

يونيو ٢٠٠٦ تحت عنوان «حدود الدم»، وتحدث فيها عن إعادة ترسيم حدود الشرق الأوسط مشفوعة بخريطة تقسم عدداً كبيراً من دول المنطقة على أسس طائفية وعرقية[٥٧]، بما يتوافق مع ما سبق أن كتبه الأمريكى توماس فريدمان فى صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية بعنوان «الشرق الأوسط: تعالوا نعريه قبل إعادة ترسيمه»، وفيه انتقد الخرائط القديمة لدول المنطقة التى جاءت حسب قوله معبرة فقط عن مصالح الدول التى رسمت هذه الخرائط، خاصة بريطانيا وفرنسا، وبالذات ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا، ودعا إلى إعادة رسم الخرائط بما يتوافق مع التركيبة العرقية والطائفية؛ فهو يرى أن أزمات المنطقة الراهنة هى أزمات داخلية ناتجة عن تعقد التركيبة الاجتماعية (الطائفية والعرقية) لهذه الدول[٥٨].

نشر هذه الأفكار فى هذه الظروف ليس خارجًا عن السياق، وهى تحديات لإيران كما هى لدول المنطقة، ولكن إيران ربما تدرك قبل فوات الأوان أن سياساتها الخاطئة خاصة فى العراق باتت تصطدم مع طموحاتها الإقليمية ودورها فى الصراع العربى/ الإسرائيلى، وبدأت تنعكس سلبيًا على حزب الله، وتساهم فى تعقيد الأزمة السياسية اللبنانية ودور حزب الله فيها، وهذه كلها تحديات تواجه إيران وتفرض عليها مراجعة هذه السياسات فى وقت تواجه فيه المنطقة خطر إعادة تشكيلها.

***

الهوامش :

١ ـ إبراهيم غالى وأيمن شوقى، «القرار ١٧٠١ يتيح لإسرائيل مراجعة عملياتها بلبنان»، إسلام أون لاين، ١٢/٨/٢٠٠٦ .

٢ ـ عادل مالك، «لا إسرائيل أكثر أمنًا ولا لبنان أكثر سيادة»، الحياة، ١٧/٩/٢٠٠٦ .

٣ ـ جورج بيركوفيتش، «حزب الله ـ التوجهات السائدة فى مؤسسة كارنيجى للسلام الدولى حول الأزمة الحالية فى الشرق الأوسط» فى أزمة الشرق الأوسط ـ تحليلات : مراكز التفكير الأمريكية لأبعاد حرب لبنان، تعليق : د. محمد عبد السلام، (القاهرة، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد ٢٠، السنة الثانية، أغسطس ٢٠٠٦) ص ١٥ ـ ١٧ .

٤ ـ إسرائيل تعتبر العملية «نقطة تحول» : إعلان الحرب المتدرجة على لبنان، السفير، ١٣/٧/٢٠٠٦ .

٥ ـ المرجع السابق.

٦ ـ على حافة الحرب . . إسرائيل : لن نتوقف حتى «تتغير الحقيقة» :

www.arabiccnn.com,16/7/2006.

٧ ـ إسرائيل ونصر الله يتبادلان الحرب المفتوحة، القبس، ١٥/٧/٢٠٠٦ .

٨ ـ بوش يبرر حق إسرائيل فى الدفاع عن نفسها :

www.arabiccnn.com,13/7/2006.

٩ ـ بوش يدعو لتعزيز الضغط على حزب الله، وأنان يدعو إلى إشراك دمشق وطهران فى الحل، الشرق الأوسط، ٢٣/٧/٢٠٠٦ .

١٠ ـ عمرو فرجات، إبراهيم غالى، «إسرائيل ورباعى جديد . . انقلاب بالشرق الأوسط» :

www.islamonline.net,17/7/2006.

١١ ـ المرجع السابق.

١٢ ـ غازى لوب، «اليونيفيل وتغيير النظام فى إيران» السفير، ٢٦/٨/٢٠٠٦ .

١٣ ـ المرجع السابق.

١٤ ـ الحرب الإقليمية فى لبنان : رسم الأدوار بالنار، الحياة، ٦/٨/٢٠٠٦ .

١٥ ـ المرجع السابق.

١٦ ـ نظير محلى، «إسرائيل تطلب من واشنطن خطة لتصفية محور الشر»، الشرق الأوسط، ١٥/٧/٢٠٠٦ .

١٧ ـ سلامة نعمات، «بوش عقد اجتماعات مع أركان إدارته حول «قوس الأزمة» فى الخليج والشرق الأوسط : «واشنطن متمسكة بنزع سلاح حزب الله والتصدى لسوريا وإيران»، الحياة، ١٥/٨/٢٠٠٦ .

١٨ ـ الصراع يشمل سوريا وإيران ـ بوش : لبنان جبهة فى الحرب على الإرهاب، السفير، ١٥/٨/٢٠٠٦ .

١٩ ـ بوش : إيران والقاعدة وجهان مختلفان لتهديد واحد :

www.arabic.cnn.com, 6/9/2006.

٢٠ ـ راجع نص تقرير «واين مادسن» فى صحيفة السفير اللبنانية تحت عنوان : «تشينى أعطى نتنياهو وشارانسكى الضوء الأخضر لشن الحرب على لبنان»، السفير، ١٣/٨/٢٠٠٦ .

٢١ ـ راجع نص تقرير سيمور هيرش فى صحيفة السفير تحت عنوان: «نيويوركر: نموذج كوسوفو فى لبنان تمهيد لحرب أمريكية على إيران»، السفير، ١٥/٨/٢٠٠٦.

٢٢ ـ حنان البدرى: «تفاصيل كشفها السفير عماد مصطفى: تشينى غاضبًا.. أخرجنا السوريين وفشل اللبنانيون فتركنا لإسرائيل مهمة نزع سلاح حزب الله»، الخليج، ٣/٨/٢٠٠٦.

٢٣ ـ د. أحمد يوسف أحمد، «التداعيات العربية»، ضمن ملف بعنوان: «الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها»، المستقبل العربى، العدد ٣٣٢، أكتوبر ٢٠٠٦، ص٤٩.

٢٤ ـ برى: مقترحات رايس مرفوضة لأنها تتعارض وأولويات لبنان:
www.arabic.cnn.com, 25/7/2006.

٢٥ ـ طلال سلمان، «ما لم تأخذه إسرائيل حربًا لن تأخذه واشنطن بالإرهاب»، السفير، ٥/٨/٢٠٠٦.

٢٦ ـ صالح النعامى، «مشروع قرار وقف النار.. صنع فى إسرائيل»، إسلام أون لاين، ٦/٨/٢٠٠٦.

٢٧ ـ القنابل «الذكية» لقصف قيادات «حزب الله» ستنتقل من قطر إلى إسرائيل، الشرق الأوسط، ٢٤/٧/٢٠٠٦.

٢٨ ـ تل أبيب: واشنطن تضغط علينا للقيام بعملية عسكرية لتصفية حسن نصر الله لصرف الأنظار عن الإخفاقات الأمريكية فى العراق، القدس العربى، ١٨/٧/٢٠٠٦.

٢٩ ـ المرجع السابق.

٣٠ ـ منير الماورى، «رايس: حزب الله سيهزم عسكريًا وسياسيًا، ولن يعود الوضع السابق إلى ما كان عليه»، الشرق الأوسط، ٣/٨/٢٠٠٦.

٣١ ـ أحمدى نجاد: العاصفة تقترب فى الشرق الأوسط، الجزيرة نت، ٢٦/٧/٢٠٠٦.

٣٢ ـ نجاد ينصح الإسرائيليين بحزم حقائبهم ومغادرة الشرق الأوسط قبل فوات الأوان، الخليج، ٢٤/٧/٢٠٠٦.

٣٣ ـ خامنئى يتوعد إسرائيل وأمريكا بـ«صفعة قوية وضربة ساحقة»، الشرق الأوسط، ٣/٨/٢٠٠٦.

٣٤ ـ المرجع السابق.

٣٥ ـ السنيورة: طهران «تجاوزت الحدود» ويجب معالجة أسباب ظهور «حزب الله»، الشرق الأوسط، ٥/٨/٢٠٠٦.

٣٦ ـ المرجع السابق.

٣٧ ـ الشرق الأوسط، ٣/٨/٢٠٠٦.

٣٨ ـ دمشق وطهران تتحفظان على القرار وتتعهدان تأييد «التوافق اللبنانى»، الحياة، ١٣/٨/٢٠٠٦.

٣٩ ـ المرجع السابق.

٤٠ ـ دمشق وطهران تعارضان تفسير ١٧٠١ بطريقة تمس الوفاق الوطنى اللبنانى، السفير، ٢١/٩/٢٠٠٦.

٤١ ـ إيران تربط للمرة الأولى بين لبنان وملفها النووى، الخليج، ١/٨/٢٠٠٦.

٤٢ ـ وقعت إيران وسوريا اتفاق تعاون عسكرى خلال زيارة وزير الدفاع السورى حسين تركمانى لطهران مع نظيره الإيرانى مصطفى محمد نجاد فى يونيو ٢٠٠٦؛ أى قبل حوالى شهر فقط من العدوان الإسرائيلى على لبنان: انظر: البيان، ١٥/٦/٢٠٠٦.

- انظر أيضًا: على نورى زاده، «سوريا وإيران توقعان اتفاق تعاون عسكرى لمواجهة التهديدات»، الشرق الأوسط، ١٦/٦/٢٠٠٦، وخلال هذه الزيارة أكد وزير الدفاع الإيرانى أن «أمن سوريا جزء من أمن بلاده ومن واجبها الدفاع عنها»، انظر، القدس العربى، ١٣/٦/٢٠٠٦ .

٤٣ ـ البرلمان الإيرانى يتعهد بدعم بلاده لسوريا حال تعرضها لهجوم، الخليج، ١٢/١١/٢٠٠٦ .

٤٤ ـ ندرس شكل المساعدة وسبل إيصالها: طهران تنفى تمويل خطة حزب الله، السفير، ٢١/٨/٢٠٠٦.

٤٥ ـ إيران تجدد استعدادها لتزويد لبنان بصواريخ، الخليج، ١٢/١١/٢٠٠٦ .

٤٦ ـ خامنئى: نصر الله الأحب إلى قلوب كل شعوب العالم، الخليج، ٣٠/٧/٢٠٠٦ .

٤٧ ـ وفد إيرانى شارك فى احتفال «حزب الله» والتقى برى والسنيورة وعون وقبانى وصفير، الشرق الأوسط، ٢٤/٩/٢٠٠٦ .

٤٨ ـ أولمرت يتهم رئيس أركانه بتضليله خلال الحرب، الشرق الأوسط، ٩/٩/٢٠٠٦ . راجع فى تفاصيل أزمة إسرائيل السياسية/ العسكرية بعد الحرب فى: «بركان فى إسرائيل: الضربة القاضية التى تلقيناها» العربى (الناصرى)، العدد ١٠٢٢، ٢٨/٨/٢٠٠٦ .

٤٩ ـ ضرب البارجة الحربية يحدث تخبطًا آخر فى الجيش الإسرائيلى، الشرق الأوسط، ١٦/٧/٢٠٠٦ .

٥٠ ـ إطاحة قائد منطقة شمال إسرائيل تهدد بـ«حرب جنرالات» تطال سياسيين، الحياة، ١٠/٨/٢٠٠٦.

٥١ ـ العدوان على لبنان كلف إسرائيل ٥,٧ مليارات دولار، الجزيرة نت، ١٥/٨/٢٠٠٦ .

٥٢ ـ الخليج، ٢٥/٨/٢٠٠٦ .

٥٣ ـ القدس العربى، ٣٠/١١/٢٠٠٦ .

٥٤ ـ باتريك سيل، «الدروس الجيوسياسية من حرب لبنان» الحياة، ١٨/٨/٢٠٠٦ .

٥٥ ـ نظير مجلى، «مخاوف فى تل أبيب من تمرد جنرالات على القرار ١٧٠١، وليفنى تطالب بنزع سلاح حزب الله»، الشرق الأوسط، ١٤/٨/٢٠٠٦ .

٥٦ ـ أسعد تلحمى، «تعيين قائد للمعركة مع إيران»، الحياة، ٢٦/٨/٢٠٠٦ .

٥٧ ـ خالد عويس، «صحفى فرنسى بارز لا يستبعده: حديث عن دول طائفية وعرقية جديدة فى العالم العربى»: www.alarabiya.net,23/11/2006.

٥٨ ـ توماس فريدمان، «الشرق الأوسط: تعالوا نعريه: قبل إعادة ترسيمه»، الشرق الأوسط، ١٠/١/٢٠٠٥ .

***

• التعقيب

أ. د. محمد صفى الدين خريوش(*)

ينبغى أن نوضح فى بداية الأمر أن الحرب الإسرائيلية على لبنان هى ناتج لظروف إقليمية تمر بها المنطقة، من حيث الوضع فى العراق وفى فلسطين، وهناك دول عربية تتأثر بشكل كبير بما يحدث فى لبنان (مثل سوريا ودول عربية أخرى) وهى دول تقوم بتقديم المبادرات فى المنطقة، وهى دول إقليمية تقوم بدور الراعى لعملية السلام (السعودية ومصر). وهناك دول إقليمية غير عربية ترغب أن يكون لها دور فى الصراع فى المنطقة العربية وفى الشرق الأوسط عامة؛ وهى إيران، حيث لا يمكن فصل ما يحدث فى فلسطين عما يجرى على الساحة اللبنانية.

هناك وجود أمريكى للعراق، وهناك أزمة بين إيران والولايات المتحدة، وهناك أزمة سورية/ لبنانية نتيجة مقتل الحريرى؛ فالمعارضون للوجود السورى فى لبنان يرون أنهم قد نجحوا فى إخراج سوريا من لبنان، بينما المؤيدون للوجود السورى فى لبنان يسعون إلى عودة العلاقات السورية اللبنانية مرة أخرى.

كل ذلك يقودنا إلى أن هناك تشابكات إقليمية لا يمكن تجاهلها، أيضًا هناك دعم إيرانى لحزب الله فى لبنان، وهذا الدعم واضح جدًا، وهناك دعم أمريكى لإسرائيل. . وهذا واضح أيضًا؛ فقد بدأت الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية بخطف حزب الله لجنديين إسرائيليين، ولم نكن نتوقع أن يؤدى ذلك إلى هذه الحرب.

ونريد أن نؤكد أنه على صانع القرار فى الدول العربية أن يأخذ فى اعتباره كل هذه المواقف الإقليمية قبل اتخاذه أى قرار؛ لأنه سيكون قرارًا هامًا وله تأثير وفقًا للمصلحة

(*) أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة، ورئيس المجلس القومى للشباب.

الوطنية؛ فليس هناك إطار واحد يصلح لكل الدول مثل سوريا ومصر وغيرها . . وهناك مواقف متباينة للدول أثناء الحرب :

١ ـ انتقاد حزب الله وقد تبنته مصر والسعودية .

٢ ـ السكوت التام وقد تبنته العديد من الدول العربية .

٣ ـ دعم حزب الله فى الحرب ضد إسرائيل ، وقد تبنته كل من سوريا ولبنان .

إلا أنه ينبغى أن نلاحظ أن كلا من هذه الدول قد تبنت موقفها وفقًا لمصالحها الوطنية ورؤية صاحب القرار فيها .

فقد وجهت مصر الانتقاد إلى هذه الحرب خوفًا من المد الإيرانى فى المنطقة ، وتعاظم الدور الذى تلعبه إيران؛ مما يهدد أمنها ، وكذلك نفس الأمر بالنسبة للسعودية أيضًا؛ كان لصانع القرار فى كلتا الدولتين وجهة نظر معينة جعلته ينتقد هذه الحرب .

أيضًا الموقف المصرى من الحرب الإسرائيلية اللبنانية كان واضحًا منذ البداية؛ فقد انتقدت القيادة المصرية المغامرة غير المحسوبة التى قام بها حزب الله؛ من حيث قيامه باختطاف جنديين إسرائيليين ، وقامت أيضًا القيادة المصرية بانتقاد وإدانة الهجوم الإسرائيلى على لبنان ، وأنا عندما كنت فى الوفد المصرى الذى أرسل إلى لبنان ، وعندما التقينا برئيس الوزراء فؤاد السنيورة؛ رأينا حجم الدمار الذى لحق بالشعب اللبنانى .

كذلك ينبغى أن نشير إلى أن الموقف الإيرانى السورى مؤيد للحرب على أساس؛ فبالنسبة لإيران خصوصًا الحرب جزء من الظهور على الساحة ، وإثبات دورها على الساحة الإقليمية ، واستعراض قوتها أمام الولايات المتحدة والغرب الأوروبى ، حتى يدخلوا معها فى مفاوضات مشتركة .

أيضًا بالنسبة لسوريا فقد أيدت الحرب؛ لأنها وجدت فيها الفرصة لاستعادة دورها على الساحة ، ومحاولة لإعادة الوجود السورى فى لبنان؛ فكل دولة عبرت عن موقفها وفقًا لمصلحتها الوطنية .

ونلاحظ فى الآثار الناتجة عن الحرب على الساحة الفلسطينية أن الوضع يزداد سوءًا ، وعلى الساحة اللبنانية الوضع قد تحول إلى الأسوأ؛ فبعد انتهاء الحرب ظهرت على السطح اللبنانى مسألة النزاع الطائفى بين الشيعة والسنة ، والذى كنا تقريبًا قد نسيناه ، والأجواء فى

لبنان الآن تذكرنا بالأجواء التى كانت عليها قبل اندلاع الحرب الأهلية فيها . . وهذه الحرب كانت لها آثار سلبية فأدت إلى اندلاع أزمات نحن كنا فى غنى عنها .

فى النهاية موقف الدول العربية من الحرب قد تحدد بناء على المتغيرات الدولية والإقليمية من جانب ، أما الجانب الأهم فإنه تحدد على أساس المصلحة الوطنية ؛ وهذا ليس عيبًا . . ونقول إن الذى انتقد أو عارض الحرب أو أيدها . . كلهم يدخلون ضمن إطار موقف عربى أو اتجاه أو منهجية عربية تجاه ما يحدث فى لبنان .

وشكرًا جزيلاً

* * *

obeikan.com